وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد *بسكرة*

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية –قطب شتمة–

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

مشروع الدولة الجزائرية من خلال المواثيق الأساسية لجبهة التحرير الوطني

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة: | إشراف الأستاذ الدكتور:

حورية ومان | مسعود مزهودي

السنة الجامعية 2013/2012

الإهداء

إلى من أهدوا لنا الحرية والكرامة واستشهدوا في سبيل استقلال الجزائر إلى أرواح كل شهداء الوطن.

إلى اغلي ما في الوجود إلى والدتي ووالدي حفظهما الله ورعاهما.إلى أختي حميدة التي أكن لها كل الحب والاحترام الكبير.

إلى كل أفراد عائلتي الذين كان إنجازي لهذا البحث المتواضع على حساب حقهم في جزء من وقتي.

أهدي هذا العمل

شكر وتقدير

الحمد و الشكر لله عز وجل الذي وفقني في إتمام هذا البحث ويسر لي كل الطرق من اجل التحصيل الدراسي طيلة الخمس السنوات.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي المشرف " الأستاذ الدكتور: مسعود مزهودي الذي لم يبخل علي بنصائحه وارشاداته وتوجيهاته القيمة كما أشكره على تواضعه الكبير معنا فتحية تقدير واحترام له .

كما أتقدم بالشكر الخالص إلى جميع من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد خاصة الأستاذ المحترم بالقاسم ميسوم الذي لم يبخلني بمسعداته طيلة الخمس سنوات.

وأتقدم كذلك بالشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم الإنسانية وخاصة أساتذة شعبة التاريخ.

مقدمة:

تعددت وتنوعت الكتابات الفرنسية حول تاريخ الجزائر قبل الاحتلال، وكثرت الادعاءات بأن الجزائر لم تكن دولة مستقلة، وقد استطاع الفرنسيون أن يوهموا أنفسهم بأنهم احتلوا الجزائر كي يطردوا منها الأتراك الذين أخلوا بالأمن في البحر المتوسط، ولم يكتفوا بتصفيتنا جسديا بل أرادوا طمس معالمنا الحضارية وهويتنا الوطنية. وتمثلت محاولاتهم هذه في الاعتداء الصارخ على مقوماتنا دينية كانت أو تاريخية. وتعدت إلى اعتبارنا وبصورة قانونية فرنسيين، وأن الجزائر فرنسية.

وبهذا فقدت الجزائر استقلالها السياسي وأصبحت جزء لا يتجزأ من فرنسا المحتلة. وعندما بدأت ملامح الزوال تظهر بها، بدأت جهود النخبة الجزائرية من أحزاب سياسية وجمعيات إصلاحية تعمل على إصلاح الفرد الجزائري معتمدة على المقومات الأساسية المستمدة من الشريعة الإسلامية، وتهيئته ليخوض ثورة يستردبها كيانه وهويته المسلوبة، خاصة بعد أحداث8ماي 1945 حيث أيقظت الضمائر والعقول التي استوعبت انه لابد من الرجوع إلى المقاومة المسلحة، الممنهجة بأسس معرفية وفكرية، ومسطرة بأهداف ومهيأة بوسائل لمحاربة الاحتلال الفرنسي. وقد تمثلت هذه الأسس في نصوص ومواثيق جبهة التحرير الوطني وهي بيان أول نوفمبر1954، وميثاق مؤتمر الصومام 1956، وبرنامج طرابلس1962، حيث تعتبر هذه النصوص المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية.

إن الفترة الزمنية التي تطرقنا من خلالها لدراسة هذا الموضوع تمثلت في المرحلة الواقعة بين سنتي 1954-1962. وهي الفترة التي شهدت فيها الانطلاقة، و مجريات الأحداث التاريخية للثورة التحريرية. كما شهدت هذه الفترة ميلاد الأدبيات والمواثيق الأساسية لجبهة التحرير الوطني بداية من اندلاع الثورة وصدور بيان أول نوفمبر 1954، ثمتليها المرحلة التي صدر فيها ميثاق الصومام 1956، ثم تليها المرحلة الأخيرة للثورة التحريرية، واسترجاع السيادة الوطنية بصدور ميثاق طرابلس 1962، الذي أسس لصرح دولة جزائرية حديثة.

ومن هنا تأتي أهمية موضوعنا، وهي العناية بوثائق جبهة التحرير الوطني، وبالدور الهام الذي تميزت به أثناء الكفاح المسلح في إرساء قواعد، وأهداف، ووسائل، واستراتيجيات تسير وفقها الثورة من اجل استرجاع السيادة والهوية الوطنية وإعادة بناء الدولة الجزائرية.

إن اختيارنا لدراسة مشروع الدولة الجزائرية من خلال المواثيق الأساسية لجبهة التحرير الوطني، يرجع أساسا لأسباب عدة.

أولا: الرغبة في معرفة ودراسة المواثيق الأساسية لجبهة التحرير الوطني التي تعتبر المصدر الأصلي والمنهاج الأساسي التي سارت عليه الثورة منذ انطلاقها 1954الى غاية الاستقلال1962.

ثانيا: محاولة توضيح كيف سطرت المواثيق الأساسية لجبهة التحرير الوطني لاسترجاع السيادة الوطنية من خلال بيان أول نوفمبر و ميثاق الصومام وإعادة بناءها من خلال برنامج طرابلس.

ثالثا: تعتبر المواثيق الأساسية لجبهة التحرير الوطني المبادئ الإيديولوجية التي شكلت مرجعية فكرية للثورة التحريرية لاسترجاع السيادة الوطنية وإعادة بناء دولة جزائرية حديثة.

رابعا: الرغبة الملحة في معرفة ما مدى انسجام المواثيق الثلاثة في توجيه مسار الثورة،وما إذا كانت المواثيق التي جاءت بعد بيان أول نوفمبر بقيت تسير وفق الأهداف التي سطرها البيان.

أما أهداف البحث فتنحصر في النقاط التالية:

أولا: إبراز أهمية المواثيق ومساهمتها في خلق جانب فكري ومعرفي وأيديولوجي ساهم بشكل كبير في تدعيم الجانب السياسي والعسكري للثورة.

ثانيا: محاولة المساهمة ولو بشكل بسيط من خلال هذه الدراسة في إبراز القيمة العلمية والتاريخية التي تزخر بها أدبيات جبهة التحرير الوطني.

ثالثا: محاولة المساهمة ولو بشكل بسيط في الإثراء العلمي والأكاديمي في جانب من جوانب تاريخ الجزائر بصفة عامة، وتاريخ الثورة بصفة خاصة من خلال دراسة هذه المواثيق.

رابعا: محاولة الوصول إلى معرفة ما مدى توافق المواثيق وعلاقتها مع بعضها البعض من الناحية الأيديولوجية في توجيه مسار الثورة وإعادة بناء الدولة والمجتمع الجزائري.

تكمن إشكالية المذكرة في البحث عن حقيقة استرجاع السيادة الوطنية وإعادة بناء أسس الدولة الجزائرية ذات السيادة، وذلك من خلال المواثيق الأساسية لجبهة التحرير الوطني، التي شرعت عن طريق أهدافها، وقراراتها، وبرامجها، لتجسيد دولة حرة مستقلة بجميع معالمها التاريخية والحضارية، بداية من بيان أول نوفمبر الذي يعتبر المنهاج الأول للثورة الجزائرية ووثيقة الصومام، التي تعتبر ثاني مرجعية أساسية لجبهة التحرير الوطني والتي صدرت بعد عامين من اندلاع الثورة، ثم برنامج طرابلس الذي أسس اللبنة الأولى للدولة الجزائرية بعد استرجاع السيادة الوطنية. وانه لا يمكن للدارس إدراك الخلفية الأساسية لمرجعية الجزائر السيدة، إلا من خلال فهم ودراسة وتحليل هذه المواثيق والنصوص التي تعتبر جزء لا يتجزأ من تاريخ الثورة، وكقاعدة أساسية ترتكز عليها في نص مواثيقها الوطنية.

ويمكن توضيح هذا الجانب من خلال دراسة المواثيق الثلاثة والمتمثلة في بيان أول نوفمبرالذي صدر في الفاتح من نوفمبر 1954، وميثاق مؤتمر الصومام1956، وميثاق طرابلس1962. دراسة تحليلية ومقارنة وتقييميه بين المواثيق الثلاث. وهذا ما يدفعنا لطرح التساؤل المحوري التالي:

ما هي الأبعاد والمفاهيم الأساسية لمواثيق جبهة التحرير الوطني؟ وكيف شرعت المواثيق لاسترجاع السيادة الوطنية وإعادة بناء الدولة الجزائرية؟ وهل كان لها مبادئ مشتركة في تحديد مسار الثورة التحريرية؟

وسنعالج هذا التساؤل من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي الأسباب التي أدت إلى صدور وثيقة بيان أول نوفمبر1954، وكيف وضعت هذه الوثيقة؟ ومن وضعها؟ وما هي الأهداف والمبادئ التي سطرها البيان من اجل استرجاع السيادة الوطنية وإعادة بناء الدولة الجزائرية؟

2- متى وأين ظهرت وثيقة الصومام1956 إلى الوجود؟ وماهي المحاور الكبرى التي سطرتها لهيكلة وتنظيم الثورة؟

3- هل أرسى برنامج طرابلس قواعد بناء الدولة الجزائرية بعد الاستقلال؟ وهل طبق وتمت متابعته؟

4- هل كان هناك تواصل وعلاقة بين النصوص في الاتجاه الأيديولوجي لجبهة التحرير الوطني؟

5- كيف ساهمت هذه المواثيق من خلال أهدافها في استرجاع السيادة الوطنية، وهل توافقت أيديولوجيتها الفكرية ومبادئها الأساسية في التشريع لإعادة بناء دولة جزائرية حديثة، أم كان هناك تناقض؟

6- هل يمكن اعتبار وثيقة الصومام أول انحراف عن مبادئ أول نوفمبر؟ أم أن تطورات الثورة هي التي حتمت ذلك؟ أو أن ميثاق الصومام استمرارية لبيان1954؟

إن طبيعة الموضوع الذي يتناول دراسة المواثيق الأساسية لجبهة التحرير الوطني، وكيف شرعت هذه النصوص، الأهداف الأساسية لاسترجاع السيادة الوطنية، وإعادة بناء الدولة الجزائرية بعد الاستقلال اعتمدنا في عرض هذه الأحداث التاريخية، إلى استخدام مناهج اقتضتها طبيعة هذا الموضوع والمتمثلة في:المنهج التحليلي الذي اعتمدنا من خلاله في دراسة النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، وتحليل مضامينها الفكرية بهدف استنتاج الحقائق العلمية، والإيديولوجية لهذه النصوص وما مدى تطبيقها في الواقع الفعلي للثورة ومساهمتها في إثراء المبادئ الأساسية لاسترجاع السيادة الوطنية وإعادة بناء الدولة الجزائرية بعد الاستقلال. كما اعتمدنا على المنهج المقارن لمعرفة ما مدى توافق المواثيق الثلاثة مع بعضها البعض ولمعرفة أوجه الشبه، والاختلاف والتداخل بينها، ومدى فاعلية المواثيق في مسار الثورة وتأسيس صرح دولة جزائرية حديثة بعد الاستقلال.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، اعتمدنا على مخطط بحث يحتوي على أربعة فصول تسبقهم مقدمة وقد قسمت الفصول الأربعة إلى جانبين جانب تعرضت فيه إلى التحليل الظاهري للمواثيق الثلاثة أما الجانب الثاني فقد تطرقت فيه إلى التحليل الباطني لهذه النصوص.

الفصل الأول: فجاء بعنوان دراسة **تحليله لبيان أول نوفمبر1954.** والذي تعرضت فيه: لدراسة الشكل الظاهري من خلال وصف الإطار الزماني والمكاني لصدور الوثيقة، و تحديد مصدر الوثيقة، وذلك بشرح بعض المفاهيم والمصطلحات الأساسية للوثيقة. ثم دراسة المحتوى من خلال أربعة محاور رئيسية، المحور الأول: المتمثل في الأسباب العامة لصدور البيان، أما المحور الثاني: فقد قمنا من خلاله بدراسة الأهداف الداخلية والخارجية للبيان، والمحور الثالث: الذي تمثل في الوسائل التي وضعها البيان من اجل تنفيذ الأهداف المسطرة وتحقيق الهدف الرئيسي المنشود وهو الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية. أما المحور الرابع والأخير: جاء بعنوان مبدأ السلم الذي انتهجه البيان، حيث تطرقنا من خلاله لدراسة أخر عنصر في الوثيقة.

الفصل الثاني: بعنوان **دراسة تحليلية لبرنامج مؤتمر الصومام** حيث قمت بدراسة الوثيقة من الجانب الظاهري من خلال تحديد الفكرة الرئيسية والأفكار الجزئية التي تضمنتها الوثيقة ثم تطرقت لدراسة محتوى ومضمون الوثيقة، من خلال تحليل المحاور الكبرى والذي تمثلت في ثلاث محاور رئيسية وهي المحور الأول: تطرقنا من خلاله لدراسة الهيكلة التنظيمية للثورة الجزائرية التي سطرتها الوثيقة، أما المحور الثاني: فتمثل في الهيكلة العسكرية للثورة الجزائرية والمحور: الثالث والأخير: والذي تمثل في الهيكلة السياسية أو المنهاج السياسي للوثيقة.

الفصل الثالث: فجاء بعنوان **دراسة تحليلية لبرنامج طرابلس1962** تناولنا في هذا الفصل دراسة الوثيقة من حيث الشكل الخارجي وذلك من خلال دراسة المحتوى الفكري والإيديولوجي، و تحليل المحاور الكبرى التي وضعها البرنامج، حيث جاءت كالأتي: المحور الأول: جاء بعنوان صورة مجملة عن الوضعية الجزائرية، المحور الثاني: حللنا فيه الجانب الإيديولوجي للوثيقة والذي جاء بعنوان الثورة الديمقراطية الشعبية، أما المحور الأخير: جاء بعنوان لتحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الرابع: بعنوان **مقارنة وتقييم المواثيق.** تناولنا فيه دراسة مقارنة من حيث أوجه الشبه والاختلاف بين المواثيق، حيث قمنا بمقارنة المواثيق من زاويتين رئيسيتين وهما: إيديولوجية جبهة التحرير الوطني من خلال المواثيق، ثم مقارنة المواثيق من حيث فاعليتهم في وضع المبادئ والأسس لإعادة بناء مجتمع ودولة جزائرية حديثة بعد استرجاع السيادة الوطنية.

اخترت هذا الموضوع وكنت أعلم أنه ليس هناك أصعب من التعرض لتحليل نصوص ووثائق حزب جبهة التحرير الوطني، سيما عندما يتعلق الأمر بعدم تحديد أو حصر المجال الذي يراد إخضاعه للدراسة والمناقشة، حيث أنه لا يخلوا أي بحث موضوعي من الصعوبات وهي:

1- صعوبة الفهم الدقيق لمحتوى هذه المواثيق وخاصة عندما يتعلق الأمر بالجانب الأيديولوجي.
2- صعوبة مقارنة وتقييم هذه المواثيق نظر لما تحمله كل وثيقة من محتوى فكري وأيديولوجي يميزها عن الوثائق الأخرى، بحيث يجب الفهم المعمق لكل وثيقة.
3- صعوبة دراسة المواثيق مباشرة دون الرجوع إلى جذورها المتمثلة في الأسباب والأوضاع العامة لصدور هذه المواثيق.

4- نقص المصادر والمراجع المتعلقة بتحليل المواثيق الأساسية لجبهة التحرير الوطني، خاصة المصادر والمراجع باللغة الأجنبية.

إن المصادر المعتمدة في كتابة هذا البحث، لها علاقة مباشرة بموضوع البحث منها المصادر التي اعتمدت عليها في الدراسة والتحليل. محاولة تصفحها وتقصي من خلالها الحقائق التاريخية التي تحتويها ملتزمة الحياد المطلوب في البحث العلمي، إضافة إلى ذلك فقد اعتمدت أيضا على دراسة سابقة التي تطرقت لهذا الموضوع وإن كان من جانب أخر. مع الاعتماد على مجموعة من المجلات والجرائدومذكرات القادة السياسيين منهم والعسكريون الذين عاشوا أو كانوا طرفا في ميلاد هذه النصوص وتنفيذها في الميدان ويمكن تصنيفها على النحو الأتي:

1- الوثائق: تمثلت في النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، والتي تعتبر المصدر الأول في هذا البحث باعتبارها المرجعيات الأساسية لتاريخ الثورة، وهي الوثائق التي قمنا بدراسة مضمونها الفكري من خلال التحليل والنقد من أجل تقصي واستقراء الحقيقة التاريخية التي نحن بصدد البحث عنها وهي كالأتي: منشور بيان أول نوفمبر الذي صدر في الفاتح من نوفمبر1954 ، وبرنامج مؤتمر الصومام الذي صدر في 20-أوت-1956، والذي يعتبر الوثيقة التي تم بها تنظيم وشمولية الثورة وميثاق طرابلس المنبثق عن اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انعقد في طرابلس 1962 بهدف إعادة بناء الدولة الجزائرية.

2-المذكرات الشخصية: اعتمدت على مجموعة معتبرة من المذكرات الشخصية التي تعتبر من المصادر المهمة التي تفيدنا في هذا الموضوع وهذا لأن مؤلفوها هم أطراف أو كانوا شاهدين على الحدث التاريخي الذي نحن بصدد الدراسة حوله والتي جاءت كالأتي: **مذكرات أحمد بن بلة** حيث يعتبر مصدرا مهما لأنه كان أحد قادة الثورة الذين عايشوا صدور المواثيق بالإضافة إلى مواقفه اتجاه وثيقة الصومام. كما أنه كان من بين الحاضرين والشاهدين على صدور برنامج طرابلس، كما عمل بن بلة على تطبيق طرابلس أثناء فترة حكمه كرئيس للدولة الجزائرية المستقلة1962-1965. أضف إلى ذلك **مذكرات علي كافي من مناضل سياسي إلى القائد العسكري:** الذي يعتبر مصدر جد مهم اعتمدت عليه لمعرفة أرائه حول قرارات الصومام وبرنامج طرابلس. بالإضافة إلى مذكرات أخرى مثل عيسى كشيدة بعنوان **مهندسو الثورة** هذا الأخير الذي كان أحد الحاضرين لاندلاع الثورة وصدور بيان أول نوفمبر.

3-الكتب:اعتمدت على مجموعة معتبرة من كتب تنوعت بين المصادر والمراجع باللغة العربية والأجنبية ومن بين الكتب التي اعتمدت عليها بشكل أساسي هي:الأخضر بوطمين جودي،

مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها، يعتبر من بين المصادر المهمة التي اعتمدت عليها في هذا الموضوع، وذلك لأنه تطرق إلى تحليل ودراسة وعرض المواثيق الأساسية لجبهة التحرير الوطني وان كان من زاوية أخرى. محمد جغابة، **بيان أول نوفمبر دعوة إلى الحرب رسالة للسلام،** اعتمدنا على هذا المصدر لأنه تطرق إلى تحليل بيان أول نوفمبر بطريقة مفصلة وممنهجة.

بالإضافة إلى تطرقه إلى باقي المواثيق الأساسية الأخرى. محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع،** يعد هذا المؤلف من الكتابات المتميزة التي اهتمت بتسجيل التطور السياسي لتاريخ الثورة بشيء من التفصيل، وقد تطرق هذا الكتاب لتحليل بعض الجوانب المتعلقة بوثيقة مؤتمر الصومام وكذلك برنامج طرابلس بالإضافة كون مؤلف هذا الكتاب كان أحد العناصر البارزة في مؤتمر طرابلس 1962 والحاضرين والمشاركين في تحرير برنامج طرابلس1962. بالإضافة إلى مجموعة من المؤلفات الأخرى والتي كانت لها أهمية كبيرة في إثراء هذا الموضوع وهي كالأتي: أحسن بومالي، **أول نوفمبر1954بداية النهاية "لخرافة الجزائر الفرنسية،** عبد الحميد زوزو، **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة مؤسسات ومواثيق**...الخ، بالإضافة إلى مجموعة مهمة من **المقالات** التي أضافت إلى الموضوع جانب من التحليل وهي كالأتي: عامر رخيلة، **أبعاد ومفاهيم في بيان أول نوفمبر1954**، عدد4. وهي مقالة أصدرتها مجلة المصادر. محمد العربي الزبيري، **قراءة متأنية في وثيقة وادي الصومام،** عدد خاص، أصدرتها مجلة الكاتب الجزائري.

أما **الرسائل العلمية،** فقد اعتمدت من خلالها على دراسة سابقة حول مواثيق الثورة وهي بعنوان: **مواثيق الثورة الجزائرية 1954-1962** ليوسف قاسمي، وهي رسالة لها علاقة مباشرة بموضوع البحث وان كان موضوعها يدرس المواضيع من زاوية مغايرة لموضوع البحث. وذلك من خلال دراستها للجهد الفكري والإيديولوجي في الجزائر قبل الثورة وأثناء الثورة من خلال مواثيقها، وان كانت دراستنا من زاوية أخرى فإن هذه الرسالة ساهمت وبشكل كبير في إثراء هذا الموضوع من الجانب العلمي والمنهجي.

الفصل الأول: دراسة تحليلية لبيان أول نوفمبر1954

أولا: دراسة الوثيقة من حيث الشكل

ثانيا: دراسة الوثيقة من حيث المحتوى

1- المحور الأول: الأسباب العامة لصدور البيان

2- المحور الثاني: أهداف البيان الداخلية والخارجية

3- المحور الثالث: وسائل الكفاح التي سطرها البيان

4- المحور الرابع: مبدأ السلم الذي انتهجه البيان

الفصل الأول: دراسة تحليلية لبيان أول نوفمبر1954

يعتبر بيان أول نوفمبر أهم وثائق الثورة التحريرية، ومطلع أدبيات الحركة الوطنية بمختلف أطوارها ولعل أحسن دليل على هذا هو أن البيان لا يزال يثير النقاشات الأكاديمية والسياسية والإيديولوجية وحتى الفلسفية، ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى محاوره الكبرى بالدراسة والتحليل[1].

أولا: دراسة الوثيقة من حيث الشكل الظاهري

1- الإطار الزماني والمكاني للوثيقة: ينتمي النص إلى حقبة مهمة من تاريخ ونضال الشعب الجزائري الذي مثل منعرجا هاما ومرحلة انتقالية كانت بدايتها بتفجير ثورة أول نوفمبر، والإعلان عن بدأ الكفاح من أجل الاستقلال، واسترجاع السيادة الوطنية.

أ. الإطار الزماني: أما الإطار الزماني للوثيقة فهو يتحدث عن الفترة الزمنية الواقعة مابين 1953و1954 لأنه تطرق إلى الفترة التي سبقت صدور البيان واندلاع الثورة.

ب.الإطار المكاني:إن الإطار المكاني الذي يتحدث حوله هذا النص هو الجزائر المستعمرة. فهو يخاطب كل الجزائريين في كل أنحاء ربوع الوطن.

2- طابع النص: يعد هذا النص في مجمله وثيقة تاريخية. كتب على شكل نداء فهو ذو طابع "**تاريخي**"، "**سياسي**"، "**إيديولوجي**"، "**ثوري**"، **و**"**شعبي**". ويرجع تعدد الطبوع في هذا النص كونه موجه لجميع الطبقات الاجتماعية والثقافية والسياسية . **تاريخي:** لأنه تطرق إلى أهم حدث تناول من خلاله محرروا البيان أهم الحقائق التاريخية التي تزامنت مع صدور البيان. **سياسي:** لأنه صدر عن تنظيم وهو " **جبهة التحرير الوطني**". فهو موجه لجميع الأحزاب والهيئات الوطنية والدولية، بالإضافة لما يحمله من مصطلحات سياسية مثال على ذلك:"**الامبريالية**" **و**"**الحركة الوطنية**"و"**الانفراج الدولي**"،"**السند الدبلوماسي**"،"**التطهير السياسي**" "**تدويل القضية**"، "**في إطار ميثاق الأمم المتحدة**"...الخ. "**إيديولوجي**": لأنه يحمل محتوى عقائدي مذهبي وذلك من خلال أول هدف سطره البيان وهو"**إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطارالمبادئالإسلامية**"

---

[1] محمد جغابة، <u>**بيان أول نوفمبر دعوة إلى الحرب رسالة للسلام**</u>، تقديم: محمد العربي ولد خليفة، (الجزائر: دارالهومة، د.ت)، ص13.

3- **ثوري**: لأنه جاء بمصطلحات ثورية تحررية ودليلنا على ذلك ما جاء في البيان**:" إن هدف أي حركة ثورية في الواقع هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحررية...**"و "**إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا**"[1]، وكذلك من خلال الوسائل التي سطرها البيان من أجل بدء العمل حيث وظف بعض المصطلحات الثورية وهي كالأتي:"**انسجاما مع المبادئ الثورية واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا**"[2].

شعبي: لأنه موجه لجميع المواطنين الجزائريين بمختلف شرائحهم الاجتماعية إلى الكبير والصغير للأنثى والذكر للمثقف والغير مثقف ويظهر من خلال أول عبارة بدأ بها البيان وهي: "**أيها الشعب الجزائري**"و"**...نعني الشعب بصفة عامة...**"[3].

4- **عنوان النص:** كتب عنوان النص بالغة الفرنسية حيث جاء كمايلي "**proclamation** " ثم ترجم إلى العربية تحت عنوان "**بيان أول نوفمبر1954**". **أو نداء أول نوفمبر1954.**

5- **الفكرة الرئيسية:** دعوة الشعب الجزائري بكل فئاته الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، إلى التضامن والاتحاد والبدء في الكفاح المسلح. من أجل الاستقلال، واسترجاع السيادة الوطنية، وإعادة بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

6- **الأفكار الجزئية:**

الفكرة الأولى: الدعوة الصريحة للكفاح المسلح مع توضيح الأسباب الداخلية والخارجية، التي دفعت جبهة التحرير للاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي:" **نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل ... نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا...التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي...**"[4]. كما وضعت الجبهة في الفقرة الأولى من البيان. أنهم مستقلون من الأطراف المتنازعة على السلطة."**المركزين والمصالين**"، وأن هدفهم

---

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، ص7.

[2] المصدر نفسه، ص9.

[3] نفسه، ص7.

[4] نفسه.

الأساسي هو المصلحة الوطنية. حيث جاء في البيان:"**فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذان يتنازعان السلطة...الموجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد والأعمى**"[1].

الفكرة الثانية: من البيان هو توضيح الأهداف المنشودة من هذه الدعوة للكفاح المسلح، وكان الهدف الرئيسي الذي طرح في هذه الفكرة هو الاستقلال الوطني وإقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ضمن إطار المبادئ الإسلامية. ولقد قسم البيان الأهداف إلى هدفين رئيسيين: الأول داخلي والثاني خارجي.

الفكرة الثالثة: التي جاءت تحت عنوان وسائل الكفاح. حيث حدد محرروا البيان مهمتين أساسيتين وهما العمل الداخلي والعمل الخارجي وهذا ما جاء في البيان:"**إن جبهة التحرير الوطني، لكي توضح هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي في الميدان السياسي...والعمل في الخارج لجعل القضية واقعة...**"[2].

الفكرة الرابعة: وضح محرروا البيان من خلال الفقرة الرابعة رغبتهم الحقيقية في السلم، حيث وضعوا وثيقة مشرفة للمناقشة وذلك من خلال اعتراف الاستعمار الفرنسي بالجنسية الجزائرية وأن هناك دولة جزائرية عبر التاريخ، كما أنها مستعدة لفتح المفاوضات التي سيقوم بها ممثلي الشعب الجزائري في حالة قبول الشروط المسطرة في البيان، حيث جاء فيه:" **وفي الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد اعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة...تعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها**"[3].

الفكرة الخامسة: كانت عبارة عن خاتمة البيان، حيث طلب فيها محرروا البيان الشعب الجزائري بمباركة هذه الوثيقة، ودعوته بالانضمام لإنقاذ البلاد والعمل على استرجاع الحرية، ثم قدموا وعدا باسم جبهة التحرير الوطني على مواصلة الكفاح، والتضحية بالنفس من أجل الاستقلال الوطني. حيث جاء في البيان:" **أيها الجزائري إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة...أما**

---

[1] نفسه، ص8.

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، ص9.

[3] المصدر نفسه، ص ص9،10.

نحن العازمون على مواصلة الكفاح الواثقون من مشاعرك المناهضة للامبرياليين فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك"[1].

7- شرح المصطلحات: لم يلجأ محرروا بيان أول نوفمبر إلى استعمال مصطلحات تعبر عن مفاهيم فلسفية مجردة بل اعتمدوا عبارات ومصطلحات واضحة الدلالة ومعروفة المعنى وبذلك فإن لغة البيان لم تناقض مضمون وأدبيات الحركة الوطنية[2].

أ. **المناضل:** في مصطلحات الثورة الجزائرية لا شئ أعلى من مرتبة المناضل إلا مكانة المجاهد، إن هذا اللقب يعتبر في قمة الشرف، فكان الرجل قبل أن يعترف له بهذا الشرف يوضع تحت اختبار شديد، حتى تثبت كفاءته وجدارته بحمل هذا اللقب الوطني. ولكن سرعان ما فتح باب النضال على مصراعيه أمام جميع المواطنين الجزائريين، حيث هب الشعب كله للدفاع عن الوطن[3].

ب. **الامبريالية:**هي ظاهرة اقتصادية عسكرية تتجسد في إقدام الدول القوية في العصر الحديث-أي الرأسمالية الصناعية على التوسع وفرض سيطرتها على شعوب وأراضي أجنبية بدون رضي تلك الشعوب بهدف استغلالها وإخضاعها ونهب ثرواتها[4].

ت. **الديمقراطية: Démo** يعني الشعب **Kratas** تعني الحكم أي حكم الشعب وهي كلمة يونانية الأصل ويقصد بالديمقراطية النظام السياسي الذي يكون فيه الشعب نصيب في الحكم إقليم الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

السيادة: هي سلطان الدولة على الإقليم الذي تختص به بما يوجد فيه من أشخاص وأموال كما تواجه بهذا السلطان الدول الأخرى في الخارج. ويعتبر من الناحية النظرية كل دولة ذات سيادة مساوية لأية دولة أخرى[5].

---

[1] نفسه، ص10.

[2] عامر رخيلة، **أبعاد ومفاهيم في بيان أول نوفمبر1954**، مجلة المصادر، يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، 2001، عدد4، ص60.

[3] عبد المالك مرتاض، **المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية1954-1962**، (الجزائر: دار الكتاب العربي، 2010)، ص166.

[4] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، (بيروت: دار الهدى، 1979)، ج1، ص300.

[5] يحي محمد نبهان، **معجم مصطلحات التاريخ**، (الأردن: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع،2005)، ص 142 وما بعدها.

ث. **التطهير السياسي:** هو مجمل الإجراءات والمواقف التي يتخذها نظام سياسي جديد قام على إثر ثورة أو انقلاب أو تغير ضمن معادلة الحكم نفسها، ضد رجال النظام السابق، أو ضد فئات يعتبرها معادية أو خطيرة عليه[1].

8- كاتب الوثيقة: لقد اشترك في تحديد وكتابة ونشر البيان مجموعة من الشخصيات حيث وقع التفكير فيه ومناقشة محتواه، بين القادة الستة وهم كالأتي: **مصطفى بن بولعيد**[2]، **محمد بوضياف**[3]، **العربي بن مهيدي**[4]. **كريم بالقاسم**[5]،

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص763.

[2] ولد مصطفى بن بولعيد سنة 1917 في أريس بمنطقة الأوراس، ناضل في حزب الشعب بعد الحرب العالمية الثانية، ثم انتخب في الجمعية الجزائرية بكل نجاح، لكن السلطات الاستعمارية تلغي انتخابه. يصبح عضوا في اللجنة المركزية1953، ويعترف به الجميع زعيما لأنصار الكفاح المسلح، لكنه يترك القيادة لبوضياف ويكتفي بالقيادة السياسية والعسكرية لمنطقة الأوراس. أعتقل في 1955، لكنه تمكن من الفرار 1955. يوم 27 مارس 1956، يستشهد بن بولعيد اثر انفجار جهاز إرسال ملغم. محمد حربي **<u>الثورة الجزائرية سنوات المخاض</u>**، ترجمة: نجيب عياد وصالح المثلوثي، (الجزائر: موفم للنشر، 1994)، ص187.

[3] ولد محمد بوضياف يوم23 جوان 1919 في المسيلة، ناضل في صفوف حزب الشعب أصبح مسؤولا عن المنظمة الخاصة في قسنطينة. كان عضو في المجلس الوطني للثورة 1956-1962 عين وزيرا للدولة في 1958 ثم نائبا لرئيس الحكومة المؤقتة1961 أعتقل يوم21 جوان 1963. اغتيل في 21 جوان 1992. أنظر: محمد حربي، المصدر نفسه، ص ص186،187.

[4] ولد محمد العربي بن مهيدي في عام 1923 بدوار الكواهي بعين مليلة انضم العربي بن مهيدي إلى فوج الرجاء للكشافة الإسلامية ببسكرة انخرط العربي في العشرين من عمره في حزب الشعب الجزائري بزعامة مصالي الحاج قاد مظاهرات شعبية يوم8 ماي 1945 كان عضوا بارزا في المنظمة الخاصة وأحد مسؤوليها في الجنوب الشرقي الجزائري عين عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ في مؤتمر الصومام، وبعد إضراب8 أيام1957 القي القبض على العربي بن مهيدى واستشهد اثر التعذيب. أنظر: أسيا تميم، **<u>الشخصيات الجزائرية</u>**، (الجزائر: دار المسك، 2008)، ص ص180-187.

[5] ولد كريم بلقاسم 1922 بذراع الميزان انخرط في حزب الشعب عام 1945الذي كان يدعو إلى الاستقلال التام للجزائر عن فرنسا الذي غير اسمه إلى حركة الانتصار الحريات الديمقراطية منذ عام1946 كان من بين الستة المفجري للثورة في1957أصبح كريم بالقاسم المسؤول العسكري الأعلى في الثورة، سنة1960 أصبح وزيرا للخارجية للحكومة المؤقتة، وفى 1962 كلفته قيادة الثورة بقيادة الوفد المفاوض مع السلطات الفرنسية، بعد الاستقلال عارض كريم بالقاسم نظام بن بلة ثم نظام بومدين، وذهب إلى الخارج أين انشأ حزبا معارضا أسماه "**الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري**" وفي 18 أكتوبر1970وجد كريم بالقاسم مخنوقا بربطة عنق في غرفته بفندق بفرنكفورت في ألمانيا.أنظر: أسيا تميم: المرجع نفسه، ص ص188-196.

رابح بيطاط[1]. **ديدوش مراد**[2]. وفي الاجتماع الأخير الذي جرى في 23أكتوبر1954 تم فيه الفصل النهائي في المسودة المقدمة من قبل محرروا البيان. حيث ذكر رابح لونيسي: أن محرروا البيان هم:" **بوضياف، ديدوش مراد، بن مهيدي وبن بولعيد**"[3]. في حين يذكر فرحات عباس أن محرروا البيان هم بوضياف وديدوش[4]. على الرغم من اختلاف الراويات حول من حرر البيان. يمكن القول أن البيان أجمع عليه القادة الستة المفجرين للثورة ووافقوا على إخراجه في نسخته الأخيرة وبهذا "**فالبيان**" هو من صنع هؤلاء جميعا وهو عمل قامت به مجموعة أرادت إرفاق العمل المسلح ببيان يوضح للشعب والعالم كله الهدف الذي ترمي إليه للثورة الجزائرية.

يجب أن نشير إلى أن البيان الأصلي كتب بالغة الفرنسية ثم ترجم لاحقا من قبل مسؤولي الولايات سنة1957[5]. وقد ترجم البيان كذلك في القاهرة من قبل بعض الساسة التونسيين والمراكشيين الذين كانوا في القاهرة، وهم الرشيد إدريس بولعراس وإبراهيم طوبال

---

[1] ولد عام 1925 في عين الكرمة، بمنطقة قسنطينة، وانظم إلى حزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية، كان عضو في المنظمة السرية، شارك في تأسيس جبهة التحرير ثم أصبح قائدا للمنطقة الرابعة وعضو في المجلس الوطني للثورة1956 شارك في الحكومة المؤقتة 1958 أصبح عضوا في المكتب السياسي، وفي 1965 أصبح وزيرا للدولة وفي 1972 وزير للنقل وفي1976 رئيسا للجمعية الوطنية. محمد حربي، المصدر السابق، ص188.

[2] ولد الشهيد مراد ديدوش عام1927بمدينة الجزائر انخرط في حزب الشعب وعمره لا يتجاوز 16 سنة فأصبح عنصرا بارزا في اللجنة المركزية للشباب وهو تنظيم شباني تابع لحزب الشعب على مستوى أحياء العاصمة، اعتقل ديدوش مراد من طرف السلطات الفرنسية عند اكتشاف المنظمة الخاصة ، التحق باللجنة الثورية للوحدة والعمل وكان من جماعة الستة المفجرة للثورة ،كان من بين محرري بيان أول نوفمبر استشهد ديدوش مراد في 18 جانفي 1955، أنظر: أسيا تميم، المرجع السابق، ص ص164-170.

[3] انظر: **بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية الجذور الفكرية والمضمون**، مجلة المصادر، يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2002، عدد7، ص26.

فرحات عباس، **حرب الجزائر وثورتها ليل الاستعمار**، ترجمة: أبو بكر رحال، (الجزائر: منشورات، 2005[4])، ص85.

[5] عيسى كشيدة، **مهندسو الثورة**، ترجمة: موسى أشرشور، تقديم: عبد الحميد مهري ، مراجعة و تنقيح: زينب قبي، (باتنة، منشورات الشهاب، ط2، 2010)، ص102.

من تونس، وعبد الكريم غلاب وعبد المجيد بن جلول وابن مليح من مراكش[1]. كما يجب الإشارة أنه تم كتابة نصين، حيث أن الأول سياسي بإمضاء جبهة التحرير الوطني وهو موجه للفئة المثقفة والصحافة والرأي العام العالمي. أما الثاني كان بإمضاء جيش التحرير الوطني وهو موجه لعامة الشعب. وقد ذكر عيسى كشيدة مراحل كتابة وإخراج ونشر البيان، حيث قال:"**تمت كتابة النصين اللذين نشرناهما ووزعناهما على المناضلين والشخصيات العاصمة من مختلف الأديان بقلم المناضل يدعى العيشاوي محمد**"[2]. وتحديدا في قرية إغيل إيمولا يوم27 أكتوبر1954، حيث وجد المحرر آلة راقنة وجهاز استنساخ، قام بسحب 2300نسخة من النداء إلى الشعب و1100 من بيان أول نوفمبر[3]. ويذكر بيطاط أحد مجموعة الستة أن إجراء سحب "**البيان**" وتوزيعه كلفت بها المنطقة الرابعة التي كانت تحت مسؤوليته وهو الذي أشرف شخصيا على العملية."حيث يقول :"**وقد ساهم في رقنه وسحبه الصحفي والمناضل محمد العيشاوي الذي عين لهذه المهمة من قبل المنطقة الرابعة وأنا الذي اصطحبته شخصيا إلى بلكور وقدمته للمناضل صاحب مقهى وهو أحمد زهوان الذي تكفل بنقله إلى المنطقة الثالثة**"[4].

9- التعريف بالوثيقة: يعتبر بيان أول نوفمبر عبارة عن وثيقة أصدرها حزب جديد غير معتمد من قبل سلطة الاحتلال وغير معروف لدى عامة الشعب الجزائري، وحتى لدى الطبقة السياسية، والبيان عبارة عن وثيقة مرجعية أو قانون يحدد بوضوح المعالم الكبرى لهذه الحرب والقرارات التي تتمخض عنها خلال الكفاح[5]. ويسمى هذا البيان بالنداء، لأن بواسطته نادى الواضعون له كل الشعب الجزائري للقيام بالكفاح المسلح وذلك يوم سادس ربيع الأول

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1954-1962**، (الجزائر: دار البصائر، ط3، 2009)، ج9، ص82.

[2] عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص102.

[3] المصدر نفسه.

[4] يوسف قاسمي، **مواثيق الثورة الجزائرية (1954 -1962)**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه، نوقشت بقسم التاريخ جامعة باتنة، 2009، ص109.

[5] عثماني مسعود، **الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب**، (الجزائر: دار الهدى، 2012)، ص93.

من عام1374ه. والاثنين الفاتح من نوفمبر1954، يتكون البيان من ثلاث صفحات وستة مقاطع كانت بدايته ب"أيها الشعب الجزائري ونهايته بالكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني[1].

ثانيا: دراسة الوثيقة من حيث المحتوى الفكري(المحاور الكبرى)

1- المحور الأول: "الأسباب العامة لصدور البيان

أ. الأسباب الداخلية:

بدأ البيان في فقرته الأولى بالنداء إلى الشعب الجزائري والمناضلين، من اجل القضية الوطنية. ليعرض عليهم الأسباب العميقة التي دفعت المجموعة الثورية نحو العمل المسلح وتفجير الثورة، وذلك من اجل تحقيق الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي. حيث جاء في البيان:" **أيها الشعب الجزائري، أيها المناضلون من اجل القضية الوطنية...نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي** "[2]. ثم حذر محرروا البيان الشعب الجزائري من الوقوع في الأخطاء التي قد تأويلها الأطراف المعادية للثورة[3]. وذلك من خلال ترويج أكاذيب ومزاعم ضد الثورة حيث جاء في البيان:"**...ورغبتنا أيضا أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الامبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية**"[4]. إن محرروا البيان كانوا على اعتقاد كبير بما سيحدث من رد للفعل من جهة العدو، حيث اعتادوا على الهجوم المضاد الذي تقوم به قوات الاحتلال. حتى وإن كان العمل الذي يقوم به الجزائريون عمل سلمي وخير دليل على ذلك أحداث 8- ماي1945. وكذلك حذر محرري البيان من الامبريالية وعملائها من خونة، ومن بعض الأحزاب السياسية الموالية للاستعمار والمؤيدة لسياسته. بعدها ينتقل البيان إلى ذكر جملة من الأسباب والظروف المحلية والخارجية، والتي كانت سببا وجيها من اجل الإعلان عن بداية العمل الثوري حيث جاء في البيان:"... **فإن هدف أي حركة ثورية**

---

[1] بوطمين جودي الأخضر، **مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها**، (قسنطينة: دار البعث، 1993)، ص8.

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني(1954-1962)، ص7.

[3] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص112.

[4] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني(1954-1962)، ص7.

في الواقع هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحد حول قضية الاستقلال والعمل"[1]. لقد استهل البيان بالإشارة إلى الأسباب الداخلية التي كانت عاملا مشجعا للحركة الثورية وصدور بيان أول نوفمبر. ولكنه لم يوضح هذه الأسباب بالتفصيل ولهذا يجب ذكر بعض الأسباب فيما يلي:

1- نمو الوعي لدى الحركة الوطنية وقناعتهم بعدم جدوى العمل السياسي، وضرورة القيام بالكفاح التحرري واقتناع المنظمة الخاصة باستعداد الشعب للثورة، كون البيان نقلهم من مرحلة التصور والرؤية السياسية للقضية الجزائرية، إلى مرحلة التخلي عن تلك الرؤية بدعوته إلى تطبيق شعار الحركة الوطنية. بالانتقال من العمل السياسي إلى العمل المسلح[2].

2- معاناة الشعب الجزائري من السياسة الاستعمارية المطبقة، التي تنكر السيادة والشخصية التاريخية للجزائر، كدولة مستقلة ذات سيادة قبل 1830. بالإضافة لحالة البؤس، والوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي المتدهور.

3- أحداث 8مايو 1945 التي أثبتت أن الحرية تؤخذ ولا تمنح.[3] فقد كانت صدمة مريرة بالنسبة للحركة الوطنية. أثبتت للشعب وأكدت للمناضلين والمكافحين. بأن حرية الجزائري لا يمكن أن تتحقق "**بثورة القانون**".

وأن الاستعمار لا يمكن أن يسلم بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال إلا بقوة العنف[4].

4- ومن الأسباب الداخلية كذلك هي الأزمة التي كانت تعيشها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ودخول المناضلين في صراع من أجل المصلحة الخاصة وحب الزعامة.

5- ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل وتحملها لمسؤولية التحضير للثورة التي وضعت حدا للخلافات والخصومات الحزبية العميقة بصفة رسمية حيث دخلت في معركة التحرير والكفاح المسلح من أجل الاستقلال الوطني[5].

ب.الأسباب الخارجية:

---

[1] المصدر نفسه.

[2] عامر رخيلة، المرجع السابق، ص59.

[3] محمد بلعباس، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، (الجزائر: دار المعاصرة للنشر والتوزيع، 2009)، ص106.

[4] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرين1954-1962** ، (الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009)، ج2، ص113.

[5] محمد بالعباس، المرجع السابق، ص106.

انتقل البيان في ذكر الأوضاع الخارجية. وهذا ما جاء فيه:" **...أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية. التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي، وخاصة من إخواننا العرب والمسلمين**"[1]. لم تكن النخبة الثورية معزولة عما يحدث على المستوى الجهوي والدولي، فقد كانت تراقب عن كثب التقنيات الجديدة لحركة التحرر العالمي، وتطلع بتدبر وعين فاحصة على نشاطات التنظيمات الثورية في آسيا وأمريكا اللاتينية، وعلى صلة بالتطورات التي حدثت في أوروبا وبروز الاتحاد السوفيتي كقوة جديدة، يبحث عن توسيع مجال نفوذه ونشر إيديولوجيته الماركسية. وقد ظهرت هذه الإيديولوجية الثورية في محتوى البيان. حيث جاء فيه:" **فإذا كان هدف أي حركة ثورية في الواقع هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحررية**"[2]. وهذه الأفكار انطبقت مع مقولة **لنينين Lénine** التي جاء فيها: "**إن لقيام ونجاح أية حركة ثورية، لابد من نظرية ثورية**"[3]. كما كانت النخبة مطلعة على مراكز القوة والتيارات الفكرية والسياسية المتنافسة في فرنسا الخمسينيات القرن الماضي، فقد نشأ النجم وحزب الشعب في الأوساط العالمية الفرنسية وكان على صلة بالحزب الشيوعي. ومنها استمد بعض تقنيات التنظيم وليس "**الإيديولوجية**". وقد وظفت النخبة الثورية كل تلك الدروس لخدمة الهدف الأول للثورة دون أن تقبل الحياد في فلك أي منهما عكس ما حدث في الفيتنام وكوبا فيما بعد. وكان أقصى ما رغبت فيه هو تعميم ومواصلة الكفاح على المستوى المغاربي وانتظار الدعم من القوى في العالم وخاصة في منطقة العربية الإسلامية[4].

بالإضافة إلى ما ذكره البيان من أسباب خارجية كانت عاملا محفزا لبداية الكفاح المسلح. يمكننا ذكر بعض النقاط التي توضح الوضع الخارجي. سواء على المستوى الدولي، أو العربي والتي كانت سببا مباشر في صدور بيان أول نوفمبر واندلاع الثورة.

1- حرص الرأي العام العالمي على السلم. لما ألحقته الحرب العالمية الثانية من دمار في العالم، وكذلك ما ألحقته النازية والفاشية من خسائر مادية وبشرية. خلفت وراءها الملايين من

---

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني(1954-1962)، ص7.

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني(1954-1962)، ص7.

[3] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص112.

[4] محمد العربي ولد خليفة، **الاحتلال الاستيطاني للجزائر**، (الجزائر: منشورات ثالة، ط3، 1010)، ص90.

القتلى والمعطوبين إلى غير ذلك من الجرائم والمآسي الناجمة في العالم عامة وأوربا خاصة. وفي المقابل ذلك الحرص على السلام، كان التيار الثوري التحرري ينمو في العالم عامة، وفي الشعوب المستعمرة خاصة حيث بدأت أصوات التحرر تصل الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية.

2- كان الوضع السياسي والعسكري لفرنسا في مستعمراتها متأزم حيث أرغمت الحكومة الفرنسية على التخلي عن مستعمراتها في بعض المناطق الأسيوية، بعد الحرب العالمية الثانية، مع حرصها على المحافظة على مصالحها الاقتصادية في الأقطار التي نالت استقلالها السياسي. واعتقدت فرنسا أنها إذا فقدت بعض نفوذها في آسيا (سوريا ،لبنان) فأنها ستحتفظ بمستعمراتها في إفريقيا. وقد كان لما تكبدته القوات الفرنسية في حرب الفيتنام من خسائر في معركة ديان بيان فو الشهيرة سنة1954 صداه لدى الشعب الجزائري كغيره من شعوب المستعمرة المتحفزة لنيل حريتها.[1]

وقد ذكر البيان أن الأسباب التي حدثت في العالم مناسبة لحل القضية الجزائرية، وقد تجد الدعم الدبلوماسي من الدول العربية والمسلمين حيث جاء في البيان "**أن الانفراج الدولي مناسب لتسوية...من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين**"[2]. بالإضافة إلى أن البيان كان له بعد مغاربي، حيث كان لاندلاع المقاومتين التونسية والمغربية آثره المباشر على مفجري الثورة[3]. وقد جاء في البيان " **أن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد، .. هذه الوحدة التي لم يتيح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة** "[4]. حيث ذكر عامر رخيلة في هذا السياق أن التيار الوطني الاستقلالي منذ إعلانه عن وجوده في سنة 1926 أخذ طابعا مغربيا، وظل ذلك البعد فيه رغم المتغيرات التي حدثت على الساحة المغربية، وقد تكرس أكثر اثر الحرب العالمية الثانية بعد مجازر8 ماي 1945، إلا أن الانتقال إلى تجسيده لم يعرف سبيله إلى التطبيق ميدانيا لأسباب عديدة [5]. إن الضمير الواعي الذي يتحلى به مفجروا الثورة جعلهم يوضحون سبب تخلي الحركة الوطنية في الجزائر عن ريادتها لبقية أحزاب المغرب العربي وتراجعه عن المعركة المسلحة بل كان يلح من ناحية أخرى على الأحزاب في تونس والمغرب في

---

[1] عامررخيلة، **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني1962-1980**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د.ت)، ص ص 35،36.

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني(1954-1962)، ص7.

[3] عامررخيلة، أبعاد ومفاهيم في بيان أول نوفمبر1954، ص65.

[4] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني(1954-1962)، ص7.

[5] أنظر: التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني1962-1980، ص65.

الاقتداء بالجزائر، واقترح عليها تكوين " منظمة سرية " وأيد استعداده لتزويدها بمؤطرين وقد كانت لحزب قناعة خاصة، بأن الجزائر ستكون الأولى للعمل الثوري، والرائدة لكل من تونس والمغرب. لكن خيبة الأمل تصدم الجزائريين عموما والمناضلين خصوصا حيث رأوا البلدين الشقيقين يخوضان المعركة التحريرية بدون الجزائر[1]. وهذا ما جعل مفجروا الثورة يقيمون بنقد حزبهم بكل شجاعة وصراحة بقولهم " **أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب، فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث، وهكذا فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة نتيجة لسنوات من الجمود والروتين... تجاوزتها الأحداث ...**"[2].

بالإضافة إلى ما ذكره محرروا البيان من أسباب تبين الكفاح التحرري، والتي كان المغرب العربي واحدا منها نذكر بعض هذه الّأسباب فيما يلي:

1- بالنسبة للمحيط العربي فإن الوضع كان يميز بدخول كل من تونس والمغرب في حرب ضد الوجود الاستعماري، مما جعل الشعب الجزائري يبدي تمسكه لنضال الشعبيين التونسي والمغربي، من أجل استقلالها الوطني[3].

2- في أوت 1953 بعد نفي المرحوم السلطان محمد الخامس كان الغليان يسود المغرب كله مظاهرات صاخبة، واضطهاد واعتقالات، وأعمال فدائية، وكان العالم العربي بل والإسلامي يعم بالمظاهرات والاحتجاجات وفي 10 أوت 1954. شن الجيش الفرنسي حملة واسعة من الاضطهاد على الدار البيضاء ومكناس والمغرب دام أكثر من أسبوع وزاد سخطا على فرنسا في العالم العربي والإسلامي ودعاته للمغرب في العالم كله.

3- كان الكفاح التحرري المسلح عل أشده، وكان اسم تونس أيضا في جميع أجهزة الإعلام والمنتديات والمحافل الدولية. وفي 20 يوليو 1954 تم توقيع اتفاقات جنيف التي تعترف بموجبها فرنسا للفيتنام باستقلاله، وبجلاء القوات الفرنسية على أراضيه. وبعد ذلك بأحد عشرة يوما بالضبط أي في يوم 31 يوليو 1954 حل بتونس رئيس الحكومة الفرنسية **مندس فراس Mndas France** بتصريحه الذي أعلن من خلاله بالاستقلال الداخلي وأحيط ذلك بدعاية واسعة من فرنسا عبر العالم [4].

---

[1] محمد الطيب العلوي، **قراءة جديدة في بيان أول نوفمبر1954**، مجلة الذاكرة، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، 1995، عدد2، ص211.

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني(1954-1962)، ص8.

[3] عامررخيلة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني1962-1980، ص33.

[4] مولود قاسم نايت بالقاسم، **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر**،(الجزائر: دار الأمة،2007)، ص ص17،18.

4- وكانت السلطات الفرنسية تدرك تحمس السياسة الجزائرية للكفاح الشعبين التونسي والمغربي مما جعل وزير الداخلية الفرنسي آنذاك وهو السيد **فرانسوا ميتران François metterrand** يصرح بقوله " **نعم إن حوادث المغرب وتونس خطيرة، ولكن ماهو أشد خطرا منها هو الهدوء السائد في الجزائر الآن** ". إذا كان الوضع في المغرب العربي قد تميز بالاندلاع المقاومة المسلحة في القطرين التونسي والمغربي، فان الوضع في المشرق كان مشجعا لأن عمل عربي تحرري، وذلك لما أصبحت عليه مصر بعد ثورة 23 يوليو 1952 "**حركة الضباط الأحرار**" والتي جعلت من مصر قبله للعرب. وفي 19 أكتوبر 1954 تم توقيع المعاهدة المصرية البريطانية في مصر بين الرئيس جمال عبد الناصر ووزير الدولة البريطاني الذي نص على خروج بريطانيا من قناة السويس وتم بهذا إعلان استقلال مصر لأول مرة منذ 20 يناير1517.

5- إن تخاذل قيادة حزب انتصار الحركات الديمقراطية والتناحر حول من يتولى زعامة الحزب، في وقت كان الشعب كله متطلعا لمن يقوده إلى معركة التحرير وأمام هذا الانحراف الخطير[1]. قامت فئة واعية من المناضلين الشباب ببذل جهود كبيرة من أجل توحيد الجهود وإرجاع المياه إلى مجاريها حتى يتسنى للحزب ككل أن يواصل جهوده في التحضيرات المادية والبشرية للثورة، المنتظرة بفارغ الصبر من طرف الوطنيين المخلصين. لكن كل تلك المساعي باءت بالفشل الذريع وصارت الفئة الواعية تشعر بفراغ كبير في ساحة النضال بالإضافة إلى اقتناعها بعدم جدوى الطرق التقليدية في تحقيق المطالب الوطنية وأن الكفاح المسلح هو وحده الحل الوحيد لاسترجاع كرامة وسيادة شعب عانى من ويل الاستعمار قرابة القرن[2]. ومن خلال هذا الوضع المزري الذي عانى منه الحزب قررت مجموعة من الشباب المسئولين والمناضلين أخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي كان سببه صراع الأشخاص والإعلان عن الثورة إلى جانب تونس والمغرب، وهذا ما وضحه البيان في هذه العبارة "**رأت مجموعة من الشباب المسئولين المناضلين الواعين... أن الوقت قد حان لإخراج الحركة**

---

[1] الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 212.

[2] أحسن بومالي، **أول نوفمبر1954بداية النهاية "لخرافة الجزائر الفرنسية"**، (الجزائر: دار المعرفة، 2010)، ص193.

الوطنية من المأزق...لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين"[1].

كان موقف محرروا البيان حازما يتمثل في تجاوز الأوضاع المزرية للحركة الوطنية والقيام بالقطيعة الكلية، وأول سمات هذه القطيعة تكمن في الرفض الصريح إلى أي طرف من الأطراف المتصارعة. وبذالك احتواء التناقضات والتركيز على المصلحة الوطنية التي هي موجهة ضدا العدو الذي رفض منح الحرية[2]. حيث جاء في البيان:" **وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة أن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات...فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد والأعمى...**"[3]. تبين هذه الفقرة فكرتين أساسيتين: الأولى تخص **القطيعة** في عدم المشاركة في الصراع حول السلطة أو الحياد لأي طرف من الأطراف. أما الفكرة الثانية هذه القطيعة لم **تنف ديمومة والاستمرارية، والتركيز** على المصلحة الوطنية التي هي ضد الاستعمار وبالتالي تحقيق الاستقلال[4]. حيث لما قرر المناضلون تفجير الثورة كان عليهم أن يتخذوا الاحتياطات اللازمة والاستعدادات الكاملة، لأن المعركة التحريرية ليست معركة فردا أو جماعة، إنما هي معركة شعب، وهذا يتحتم على المجموعة أن تنادي بالالتحام وأن تطبقه في الميدان، لأن هدف الجبهة هدف تحرري محض فهي تنظيم مفتوح للجميع، ودوره أن يتيح الفرصة لجميع أبناء الشعب الجزائري المستعدين لخوض المعركة[5].

وتحت هذا الإلحاح الجماهيري، تظهر فكرة توحيد الأمة لا في حزب جديد، ولكن في جبهة جديدة لا تحمل اسما من الأسماء القديمة ولا تنسب لحزب قديم تفتح الأبواب في وجوه جميع الجزائريين، و ترفض كل مساومة من الهيآت ومن الأشخاص وترفض التنازل عن أي مبدأ من مبادئها [6]. وقد عبر البيان عن هذا بقوله: " **نظن أن هذه الأسباب كافية لجعل حركتنا**

---

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني(1954-1962)، ص8.

[2] محمد جغابة، المصدر السابق، ص52.

[3] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني(1954-1962)، ص8.

[4] محمد جغابة، المصدر السابق، ص ص 52،53.

[5] محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص ص215،216.

[6] محمد الطيب العلوي، **جبهة التحرير وبيان أول نوفمبر**، مجلة أول نوفمبر، 1981، عدد53، ص36.

التجديدية تظهر تحت اسم جبهة التحرير الوطني "وكذلك جاء في الفقرة التي توضح رغبة الجبهة في انضمام المواطنين الجزائريين بمختلف شرائحهم الاجتماعية. حيث جاء فيه:" **ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين .... أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر**"[1].

2- المحور الثاني: أهداف البيان الداخلية والخارجية

كما ركز محرروا البيان على موضوع "**الأهداف**" واضعين الهدف الأساسي في المقدمة وهو "**الاستقلال الوطني**". حيث يشير محمد جغابة إلى أن هذه المبادئ والأهداف لم تكن جديدة في خطاب وممارسة الحركة الوطنية، وإنما الجديد فيها هو التعبير الصريح عنها وتحديد، وسائل بلوغها[2]. وقد ركز القادة عل الهدف الأساسي من تفجير الثورة وهو الاستقلال الوطني وذلك بمبدئيين أساسيين وهما:

1- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2- احترام جميع الحريات الأساسية دون تميز عرقي أوديني[3].

لقد احتوى بيان أول نوفمبر 1954 على عدة مبادئ أساسية يجب أن تقام على أساسها الدولة وهي "**الديمقراطية**" و"**الجمهورية**"، "**الاجتماعية**"و السيادة التامة للدولة ضمن إطار المبادئ الإسلامية. وقد وضح المناضل العربي بن مهيدي هذا الهدف حيث قال " **إن ثورتنا تحت قيادة جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني هي عبارة عن إرادة شعب لتحقيق الحرية والاستقلال يحمل فيها الشعب السلاح لطرد المحتل الاستعماري ولتكوين دولة جزائرية على شكل جمهورية ديمقراطية اجتماعية ...**" [4].

---

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني(1954-1962)، ص8.

[2] أنظر: المصدر السابق، ص ص56،57.

[3] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني(1954-1962)، ص9.

[4] جريدة المقاومة، **من كلمات بن مهيدي**،1957، عدد3، ص11.

إن فكرة الإسلام والفكرة الوطنية الجزائرية لم تكن بداية الثورة التحرير، بل كانت نتيجة الجهود الفكرية والروحية الوطنية المتواصلة، والتي تمتد جذورها إلى اليوم الأول من الاحتلال الفرنسي للجزائرسنة1830 كما تضرب جذورها في أعماق تاريخ الجزائر البعيد، وتاريخ المقاومة التي قادتها ضد الحملات الاستعمارية. إن الفكرة الوطنية تعنى في أبسط تعريف لها هي " **تلك الحركة التي تمثل كل مظاهر السياسية الاجتماعية والثقافية والعسكرية المرتبطة بتحرير الشعب**"[1]. وقد أكد يوسف بن خدة هذه الفكرة حيث قال "**إن جبهة التحرير الوطني هي المؤتمن الوحيد على أهداف الاستقلال التي قام على أساسها نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري وأخيرا حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وهي وريثة هذا الرصيد من الوطنية الشعبية... لقد كلفت جبهة التحرير الوطني بتلك التقاليد الوطنية وأدرجتها في مسار العنف الثوري الهادف إلى القضاء المبرم على الاستعمار**"[2]. إن الفكرة العامة لهذا المبدأ هو رفض كل شكل من أشكال التبعية من خلال السيادة الكاملة والشاملة ورفض كل تنازل من هذا الكلام تفهم عبارة الدولة الجزائرية ذات السيادة ورفض كل ما هو خارج عن هذا الإطار يمثل" **الحكم الذاتي**" أو "**كيان الذاتي المشترك**".

لقد طرح أبو القاسم سعد الله سؤالا فيما إذا كان بيان أول نوفمبر يهدف إلى إقامة دولة **اشتراكية** أو **إسلامية** أو **ليبرالية؟**. وقد أجاب عن السؤال في مايلي: في أن محرروا البيان كانوا **اشتراكيين**، في توجههم ولكنهم مع مراعاة للجماهير الجزائرية ألحوا على أن الهدف من البرنامج هو تحقيق الاستقلال وإقامة دولة ديمقراطية اجتماعية ضمن إطار المبادئ الإسلامية. وقال أن عبارة "**ديمقراطية اجتماعية**" تعنى أن النظام الذي ستنشئه الجزائر سيكون "**شيوعا أو اشتراكيا**"، وليس نظاما "**اجتماعيا**" عادلا كما فهمه البعض فأصحاب البيان كانوا يقفون إلى يسار الخط الإيديولوجي الاشتراكي، وما منعهم من الإعلان عن الشيوعية هو الخوف من معارضة بعض زملائهم لهذا التوجه. أومن معارضة جماهير الشعب ذات التوجه الإسلامي وتعبير ديمقراطية اجتماعية يعني تقليد النظم التي تدور في فلك المعسكر الاشتراكي وبعض

---

[1] البخاري حماني، **فلسفة الثورة الجزائرية**، (الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2005)، ص ص55،54.

[2] Ben Youcef ben khedda ، **origines du 1er novembre 1954**، (Alger: éditions dahleb ، 1989)، p357.

الجمهوريات الشيوعية، ذات النظام الديمقراطي الاجتماعي في آسيا. وقد رجح أبو القاسم سعد الله السبب الذي من خلاله تبنى محرروا البيان الاتجاه الاشتراكي لأنهم أشخاص لهم صلة ضعيفة جدا بالثقافة العربية والإسلامية، فلم يكن معروفا عنهم لدى زملائهم أنهم تلقوا أي قدر من ثقافة الزوايا أو الكتاتيب القرآنية فما بلك بالمعاهد الإسلامية كا الزيتونية والقروين، وأثبت ذلك بأن البيان كتب باللغة الفرنسية، وقال أن هذا البيان كان في الواقع نتاج مرحلة سياسية محددة أدت إلى أن يصوغه وطنيون ذو ثقافة ماركسية علمانية بعيدين كل البعد عن التراث الثقافي لوطنهم مما أبعدهم عن هويتهم ماعدا الروح الوطنية والولاء للجزائر التاريخية والجغرافية: كما أنه وضح سبب هذه الثقافة وأرجعها إلى السياسة الاستعمارية التي دامت قرنا من الزمن التي أبعدتهم عن حقيقة أنهم حتى أصبحوا يفكرون بحقيقة الغير، وأصبحوا لا يرون الوطنية إلا في إطار المبادئ العلمانية التي يلقوها من ثقافة المحتل أو يقرءوها من الصحافة المعاصرة[1]. لقد ذكر رابح لونيس أنه قد وقع تحريف في بيان أول نوفمبر في نسخته العربية المترجمة عن الفرنسية الذي كتب به أصلا، فتشير الترجمة إلى " **ديمقراطية اجتماعية** " بدل " **ديمقراطية واجتماعية** " [2]. حيث أسقطت الواو بين الكلمتين ففي الأولى تحديد لنوع الديمقراطية ذات الصبغة والنمط الاشتراكي بينما الثانية، هي أطلاق للمعنى، لترك التساؤل أو الاجتهاد في نوع الديمقراطية التي تتطلبها الضرورة والمرحلة، بل أنها "**الديمقراطية**" التي تتأطر ضمن المبادئ الإسلامية. ولعل إسقاط الواو كان مقصودا من المترجمين وليس من باب الصدفة[3]. إن وصف البيان "**الدولة الجزائرية بالديمقراطية**". لم يكن مجرد إعلان برمجي حزبي، إنما اتصل بمسار الحركة الوطنية ببعدها الشعبي فهو يعبر عن عمق الثورة التي منعت الاحتكار الحزبي والنخبوي لتعيد مصطلح الديمقراطية معناه اللغوي الأصلي وهو **الحكم للشعب وللشعب وحده.** كما ذكر البيان مصطلح "**دولة اجتماعية**" الذي اقترن اقترانا وثيقا بالطابع الديمقراطي وله مدلوله الواقعي، والمذهبي من فلسفة وسياسة نابعة من أفكار الحركة الوطنية. أما معنى "**المبادئ الإسلامية**"يخضع إلى معطيات تاريخية حضارية وكيانيه لا يمكن أن ننكرها. أو نوظفها أو نوجهها إلى غير اتجاهها الأصلي الطبيعي. فمن الناحية الحضارية

---

[1] أنظر: المرجع السابق، ص ص80،81.

[2] أنظر: المرجع السابق، ص38.

[3] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص118.

أن الشعب الجزائري مسلم في اعتقاده وممارسته فإن تبني المبادئ الإسلامية يندرج كتصدي لذلك الادعاء القائل بأن المسألة الدينية عويصة في الجزائر بحكم تواجد المعمرين وأن سكان الجزائر متعددو الطوائف " **مسلمون، يهود، مسيحيون...**"[1]. لقد أكد كل الرموز الوطنية. وكل رموز الفكر الإسلامي في الجزائر المعاصرة ومن ضمنهم العديد من رجال جمعية العلماء المسلمين، أن فلسفة نوفمبر كانت فلسفة ثورية جهادية. فهي بالتالي ليست ظاهرة جديدة أو منفصلة عما قبلها، بل إنها استمرارية له. ولأن ثورة نوفمبر كذلك فإن فلسفتها إسلامية شكلا ومضمونا، وليس اشتراكية أو رأسمالية فضلا عن أن تكون ماركسية. وهذا ما وضحه مالك بن نبي حيث قال:"**إن الحديث عن الثورة العامة، دينية كانت أو سياسية، لا يكون ألا في إطار التكامل بينها وبين ما قبلها، وبين ما بعدها لأن الثورة لا ترتحل لسبب بسيط، وهي أنها اطراد طويل يحتوي ما قبل الثورة والثورة وما بعدها**"[2]. إن بيان أول نوفمبر قد فصل في المرجعية العقائدية، الفكرية، للثورة الجزائرية، والدولة الجزائرية التي ستقوم بعد الاستقلال. ومن جانب أخر فإن تأكيد دور العقيدة الإسلامية ومحوريتها في دفع عجلة الثورة، يبدو أكثر فاعلية وتأثيرا على الشعب الجزائري وهذا ما انتبه إليه أحد الكتاب حين قال:"**... دور العقيدة الإسلامية في التطور السياسي والاجتماعي...ومن الناحية التاريخية فأن الإسلام يكون القاعدة الثقافية والاجتماعية للجماهير الشعبية التي ترمز لكل نجاح في الحركة الثورية في الجزائر...**"[3]. أما الهدف الثاني الذي جاء به البيان هو:

2-احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني[4]. إن تأكيد بيان أول نوفمبر على المبادئ الإسلامية في إقامة الدولة الجزائرية بعد الاستقلال. لا يعني هذا أن الجزائريين سوف ينتهكون حرمة الطوائف أو الديانات الأخرى. ولعل الجبهة كانت ترمي من وراء ذلك إلى طمأنة الجالية اليهودية والأقلية الأوروبية المهيمنة على مقاليد الأمور في الجزائر التي حصلت عليها منذ أكثر من قرن. كما كانت الجبهة تدرك أن أية حكومة فرنسية عندما تفكر في منح الجزائر استقلالها لا تستطيع أن تترك مليون فرنسي يشكلون الأقلية الأوروبية دون

---

[1] محمد جغابة، المصدر السابق، ص61.

[2] البخاري حماني، المرجع السابق، ص170.

[3] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص120.

[4] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني(1954-1962)، ص10.

ضمانات كافية لهم، لذا كان عرض الجبهة هذا من قبيل توضيح الأمور بالنسبة لأية مفاوضات مقبلة مع الجبهة[1]. ويمكن اعتبار الحريات الأساسية من ثوابت المقاومة الوطنية، وهي جانب من الجوانب الأساسية في إستراتيجية التعريف بالثورة خارج البلاد حتى تكتسب محبين وأنصار في الدول الغير عربية وإسلامية، وتبين أن هدف القضية الوطنية هو مكافحة الظاهرة الاستعمارية المتمثلة في السياسات المتبعة من قبل حكام فرنسا وليس كفاحا موجها ضد الشعب الفرنسي وديانته[2]. كما أن هذا الهدف يطمئن نفوس المعمرين الرافضيين للسياسة الفرنسية والمطالبين بمنح الجزائر استقلالها. والراغبين في البقاء في الجزائر بعد الاستقلال ويؤكد أن هدف الجزائر هو الاستقلال والمصالحة مع الأوروبيون والعيش سويا دون تميز عرقي ولا ديني. وبهذا يمكن القول أن الثورة الجزائرية. هي دعوة إلى السلم وما الكفاح المسلح إلا وسيلة حتمية أخيرة فرضتها السياسة الاستعمارية على الشعب الجزائري.

بعد التحليل التاريخي للأوضاع الداخلية والخارجية، وتحديد الأهداف والمبادئ الأساسية. شرعت الوثيقة في جزئها الثالث في تحديد أهدافها الثانوية بمنتهى الدقة، والوضوح، والمتمثلة في الأهداف الداخلية والخارجية. حيث استهل البيان بذكر الأهداف الداخلية وقد ركزت الوثيقة على هدفين داخليين أساسين وهما:

1- **التطهير السياسي:** إن الميزة الأولى لهذا الهدف هو التوجه إلى الشعب والمناضلين المخلصين واستبعاد الأجهزة الحزبية. وإعادة الحركة إلى نهجها الحقيقي والمقصود هنا هو الدافع والهدف الذي قامت عليه الحركة الوطنية والمتمثل في الاستقلال، وذلك بالابتعاد عن الفساد والذي تمثل في الصراع حول الزعامة والاختلافات الإيديولوجية المتواجدة داخل الحركة الوطنية ، والذي كان سببا في تعطلها وتخلفها عن الركب التحرري.

2- **جمع وتجنيد الطاقات الوطنية:** والقصد من هذا الهدف هو جمع المناضلين، المخلصين من أبناء الشعب الجزائري من أجل القضاء على النظام الاستعماري[3]. ورفض الأطر التنظيمية السابقة ودعوة أنصارها ومناضليها للانصهار في جبهة التحرير الوطني التي لا

---

[1] نبيل أحمد بلاسي، <u>الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر</u>،(مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990)، ص151.

[2] محمد جغابة، المصدر السابق، ص ص64،65.

[3] محمد جغابة، المصدر السابق ، ص ص66-68.

يمكن اعتبارها حزبا جديدا. بالإضافة للأهداف الداخلية وضعت الجبهة ضمن برنامجها أهداف خارجية تخاطب بها الرأي العام العالمي من أجل تحقيق هدفين أساسين وهما كالأتي:

1- **تدويل القضية الجزائرية:** والمعروف أن فرنسا كانت تعتبر الجزائر مقاطعة فرنسية فيما وراء البحار تدخل في نطاق الأمور الداخلية للدولة الفرنسية، ولما كانت الجبهة تقدر قوة خصمها الفرنسي، ووزنه على الصعيد الدولي فإنها كانت تسعى لتدويل القضية الجزائرية، وعقد صداقات فعالة مع الدول المؤيدة لحركة الكفاح الجزائري بغية إيجاد كيان دولي للمشكلة الجزائرية. هذا بالإضافة إلى جهود الجبهة في ميدان العمل المحض أو في الميدان الخارجي. كلها عوامل مساعدة لتحقيق هدف الجبهة الأساسي وهو الاستقلال الوطني وإقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية ضمن إطار المبادئ الإسلامية بعد استرجاع السيادة الوطنية. وإن هذا العمل يستلزم من الجبهة تعبئة الطاقات والموارد الوطنية[1]. بالإضافة لما أفرزته الحرب العالمية الثانية وظهور القطبية الثنائية الإيديولوجية. أدى إلى ظهور الحركة التحررية في العالم، وخاصة في العالم العربي والعالم الأفرو أسياوي وأصبح التيار التحرري ينتظم وينظم نفسه، على أساس وحدوية المصير. وهذا ما أدركه محرروا البيان حيث جعلوا القضية الوطنية الجزائرية جزء لا يتجزء من هذه الحركة حتى يسمع صوت الجزائر في المحافل الدولية، وخاصة في منظومة الأمم المتحدة، وفي زاوية أخرى يعتبر تدويل القضية الجزائرية تكذيب لأطروحة الفرنسية القائلة بأن الثورة الجزائرية هي مجرد أحداث داخلية للدولة الفرنسية. وبعد أشهر قليلة من إندلاع الثورة برمجت القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وكان ذلك أول انتصار للثورة حتى وأن لم تناقش القضية حتى سنة 1955[2].

2-**تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي الإسلامي:** يوضح هذا الهدف مدى تمسك محرروا البيان بوحدة الجزائر مع باقي بلدان المغرب العربي، حيث تجمعهم عناصر مشتركة وهي العروبة والإسلام. وقد ذكر في هذا السياق رابح لونيسي:" **فهذه النقطة تحدد بوضوح هدف قديم للاتجاه الاستقلالي وهو تحقيق وحدة المغرب العربي الذي ما فتئ**

---

[1] نبيل أحمد بلاسي، المرجع السابق، ص152.

[2] محمد جغابة، المصدر السابق، ص70.

يدعو إليه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عند تأسيسه فهو أحد مبادئه"[1]. بهذا يمكن القول أن بيان أول نوفمبر لم يخرج عن مسار الايجابي الذي تسلكه الحركة الوطنية من خلال الاتجاه الاستقلالي حول المسألة المغاربية إذ أنه أكد تمسك جبهة التحرير الوطني بالرؤية الإستراتيجية للحركة الوطنية مغاربيا من خلال ربط النضال الجزائري بما يجري في كل من تونس والمغرب مقررا وجوب تجاوب المأزق الذي ألت إليه الحركة الوطنية والدفع بها إلى المعركة الحقيقة الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين[2]. إن نظرة البيان لا تقتصر على قضية الجزائر فقط و إنما توسع إلى كل الشعوب المستعمرة، حيث أدى بالرأي العام العالمي إلى إدراك ضرورة تصفية الاستعمار في عالم يدعوا إلى المساواة والسيادة وحق الشعوب في أخذ مصيرها بأيديها[3].

3- المحور الثالث: وسائل الكفاح

لقد وضح محرروا البيان من خلال هذا المحور وسائل الكفاح التي تنسجم مع المبادئ الثورية ملاحظين الأوضاع الداخلية والخارجية. مؤكدين بذلك مواصلة الكفاح بجميع الوسائل لتحقيق الهدف وهو الاستقلال الوطني وإقامة الدولة الجزائرية ضمن إطار المبادئ الإسلامية. وأكدت جبهة التحرير إن عليها إنجاز مهمتين أساسيتين في وقت واحد من أجل تحقيق الهدف وهما كالأتي:

1- العمل الداخلي: سواء في الميدان السياسي أوفي ميدان المحض. يفهم من العمل المحض كما جاء في نص البيان أن العمل الثوري هو عمل يومي ميداني يهدف إلى تعميق الحس الوطني.

2- العمل في الخارج: لحل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله لمساندة كل حلفائنا الطبيعين[4]. فهي موجهة للرأي العام العالمي لجلب التأييد والتعاطف مع القضية الوطنية تكملة

---

[1] أنظر: المرجع السابق، ص36.

[2] عامر رخيلة، أبعاد ومفاهيم في بيان أول نوفمبر1954، ص67.

[3] محمد جغابة، المصدر السابق، ص74.

[4] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني(1954-1962)، ص11.

للعمل الداخلي قصد عزل النظام الاستعماري والقضاء عليه[1]. كما وضح محرروا البيان أن العمل شاق لتحقيق هاتان المهمتان في وقت واحد، وأنهما ثقيلتا العبء، تتطلبان كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية. ولم يخفوا في بيانهم أن المعركة ستكون طويلة. لأنهم يدركوا السياسة الاستعمارية للعدو.

4- المحور الرابع: مبدأ السلم

لم يكن بيان أول نوفمبر دعوة للعنف أو للحرب، بل هو دعوة للسلم وحفظ وحماية لحقوق الإنسان بصرف النظر عن حسه وعقيدته. وتطبيقا لمبدأ السلم اعد محرروا البيان وثيقة أسموها "**بالوثيقة المشرفة**" من اجل التفاوض مع فرنسا. حيث جاء في البيان: "**وفي الأخير وتحاشيا لتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد اعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.**"[2].

وتحقيقا لذلك فقد قدمت الجبهة مقترحات للطرف الفرنسي داعيتا إياه الجلوس إلى المائدة المفاوضات لحل النزاع سلميا وعلى أسس سلمية تتماشى وروح العصر والنصوص الدولية التي تعترف صراحة للشعوب بحقها في تقرير مصيرها بنفسها، معلنا إطار الثقة الذي يتعين أن تتم فيها المفاوضات الجادة[3]. والتي يستوجب مايلي:

1- الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، مع تخلي عن أطروحتها بشأن تبعية الجزائر لفرنسا.

2- التفاوض مع الممثلين الشرعين للشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية والوحدة الترابية.

3- خلق جو من الثقة، وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، حيث أن جبهة كانت تدرك أن فرنسا ستعارض الاستقلال حفاظا على مصالحها الاقتصادية، والثقافية وكذلك

---

[1] محمد جغابة، المصدر السابق، ص78.

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني(1954-1962)، ص11.

[3] عامر رخيلة، أبعاد ومفاهيم في بيان أول نوفمبر1954، ص69.

مصالح المستوطنين أصحاب الأملاك. الذين سيعارضون بلا شك استقلال الجزائر حفاظا على مصالحهم، فإن الجبهة تعهدت في هذا الإعلان الرسمي الموجه للجميع بطمأنة فرنسا على مصالحها الاقتصادية والثقافية.

وقد وضح محرروا البيان، أنه ستقدم للفرنسيين امتيازات ووعود في حالة إذا ما وافقت فرنسا على الشروط التي اقترحتها الجبهة. وقد تضمنت هذه الامتيازات أو الوعود مايلي:

1- تحترم جميع المرافق الفرنسية المتحصل عليه بنزاهة، سواء كانت ثقافية أو اقتصادية كذلك ستحترم الأشخاص والعائلات أي المعمرين.

2- منح الفرنسيين الراغبين في البقاء الاختيار بين الجنسية الفرنسية أو الجزائرية. حيث عرضت الجبهة على المستوطنين بين الإقامة في الجزائر والتجنس بالجنسية الجزائرية، وعندئذ سيكون لهم نفس حقوق الجزائريين، وعليهم نفس واجبات الجزائريين أما إذا بقوا على جنسيتهم الأصلية فإنهم سيعاملون في الجزائر المستقلة كأجانب أمام القانون الجزائري.

3- تكوين علاقة بين فرنسا والجزائر على أساس المساواة والاحترام المتبادل بين الطرفين.

إن القراءة المتمعنة لهذه الاقتراحات تظهر سمات النبل والتحضر للثورة الجزائرية، بعيدا عن كل روح انتقامية وكل ما فعله الاستعمار، لأنها ثورة أرادت حقها لا أكثر، ولا أقل ثورة تشبعت بقيم شعبها العريق ولأنها جسدت إرادة أن تحيا الجزائر[1].

وفي الأخير ختم البيان بفقرة نداء جديد للشعب وللجزائريين، حيث أنه شمل الدعوة إلى تأمل البيان ودعوا الشعب الجزائري أن ينظم إلى الثورة من أجل إنقاذ البلاد حيث جاء فيه: "**أيها الجزائري إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنظم إليها لإنقاذ بلادنا...**"[2]. ثم قدم محرروا البيان وعدا صريحا بأنهم سيواصلون الكفاح وأنهم سوف يضحون بأنفسهم من اجل تحقيق الهدف المنشود وهو الاستقلال الوطني وإقامة الدولة الجزائرية ديمقراطية ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

---

[1] محمد جغابة، المصدر السابق، ص82.

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني(1954-1962)، ص11.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لوثيقة مؤتمرالصومام1956

أولا:الدراسة الخارجية للوثيقة

ثانيا:الأسس الأولية لهياكل الدولة الجزائرية "دراسة الوثيقة من حيث المحتوى"

1- المحور الأول: الهيكلة التنظيمية

2- المحور الثاني: الهيكلة العسكرية

3-المحور الثالث: الهيكلة السياسية

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لوثيقة مؤتمرالصومام1956

تعد الوثيقة المنبثقة عن مؤتمر الصومام مرجعية تاريخية تضمن الكثير من الدقة والتفصيل لتقييم المرحلة السابقة من حياة الثورة، وأفاق المجتمع الجزائري بعد استرجاع السيادة الوطنية المتمثلة في إعادة بناء الدولة الجزائرية بعد الاستقلال في شكل جمهورية ديمقراطية اجتماعية .

أولا: الدراسة الخارجية للوثيقة:

1- الإطار الزماني والمكاني للوثيقة: ارتبطت وثيقة الصومام بأهم مرحلة من مراحل الثورة الجزائرية، لكونها مرحلة جد خطيرة كادت أن تعصف بالثورة نظرا للسياسة الاستعمارية المكثفة للقضاء عليها. ولولا تفطن المكافحين الجزائريين لخطورتها وعقدهم لمؤتمر الصومام الذي أعاد لها مسارها لا ربما كانت نهايتها مثل باقي الثورات التي قضى عليها في بداية اندلاعها.

أ. الإطار الزماني: إن الفترة الزمنية التي عالجتها الوثيقة تقع مابين 1954-1956 حيث قيم المؤتمرون من خلالها. عام ونصف من الكفاح المسلح والقوا نظرة شاملة للمرحلة القاسية التي قطعوها. والتي سوف يقطعوها حيث وضعوا أهداف ووسائل مسطرة من أجل مواصلة الكفاح التحرري للوصول إلى الاستقلال الوطني.

ب. الإطار المكاني: إن الإطار المكاني الذي تتحدث حوله الوثيقة هو الجزائر المستعمرة. حيث تطرقت إلى كل أنحاء الوطن. كما تطرقت لمنطقة الصحراء الجزائرية كولاية جديدة لم تكن موجودة في قائمة التقسيم الإداري لباقي مناطق الوطن.

2- طابع النص: يعد هذا النص في مجمله وثيقة تاريخية. كتب على شكل مخطط تنظيمي. فهو ذو طابع "**تاريخي**"، "**إداري**" "**تنظيمي**"، "**عسكري**"، "**سياسي**"و"**إعلامي**". ويرجع تعدد

الطبوع في هذا النص كون أن وثيقة الصومام خططت لجميع المجالات والميادين و نصت لمختلف الفئات الاجتماعية في داخل الوطن وخارجه. فهي ذو طابع "**تاريخي**": لأنها أرخت لأهم مرحلة من مراحل الثورة الجزائرية وأعطت صورة شاملة حول مسيرة الثورة خلال الفترة الزمنية الواقعة بين 1954-1956 كما أرخت لما يجب أن يكون بعد 1956. وذلك من خلال المسار الجديد للثورة الذي انبثق عن مؤتمر الصومام.

"**إداري**": هيكلت وثيقة الصومام التراب الوطني إداريا من خلال تقسيمها إلى ولايات حيث أضافت الولاية السادسة إلى قائمة الولايات الخمس وبذلك أصبح القطر الجزائري مقسما إلى ستة ولايات وكان الهدف من ذلك هو شمولية الثورة عبر كامل ربوع الوطن.

"**تنظيمي**" نظمت الوثيقة شرائح المجتمع الجزائري فمنحتهم مراكز القيادة ووظائف، سياسية، وإعلامية واجتماعية، وصحية بالإضافة لمنحهم رتب شهرية مقابل الوظائف والخدمات التي يقدمونها.

وثيقة "**عسكرية**": لم تهمل الوثيقة تنظيم جيش التحرير الوطني حيث منحت جيش التحرير الوطني الرتب العسكرية و قسمته إلى وحدات، وعلامات للجنود بالإضافة إلى الأجر الشهرية...

"**سياسي**": لأنها أعطت صورة عامة حول البوادر السياسية للحالة التي سبقت مؤتمر الصومام، حيث جاء في الوثيقة :"**أصبحت جبهة التحرير الوطني رغم كون نشاطها سريا هي المنظمة الوطنية الحقيقية الوحيدة. ونفوذها في عامة القطر الجزائري واقع لا يقبل ولا يتجادل فيه أحد.**"[1]. كما تطرقت إلى بوادر العمل السياسي التي خططت له في المنهاج السياسي لمؤتمر وادي الصومام. وذلك بتخطيط الأهداف والشروط السياسية التي يجب إتباعها، كما اهتمت الوثيقة بالجانب "**الإعلامي و الدعائي**" وذلك من خلال إعداد جميع الوسائل الإعلامية من اجل تدويل القضية الجزائرية وطرحها أمام المحافل الدولية، وتكذيب الادعاءات الفرنسية المغرضة في حق الثورة الجزائرية.

3- عنوان النص: جاء عنوان الوثيقة الأولى: "وثيقة هيئة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني عن مؤتمر الصومام" 1956كمايلي" **أوامر وتعليمات**". أما الوثيقة الثانية وهي الوثيقة

---

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني(1954-1962)، ص16.

السياسية جاءت تحت عنوان: "**المنهاج السياسي لضمان انتصار الثورة الجزائرية في الكفاح من أجل الاستقلال الوطني**".

4- الفكرة الرئيسية: تنظيم وهيكلة وشمولية الثورة الجزائرية، ووضع الأسس الجديدة للإعادة بناء الدولة الجزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية اجتماعية.

5- الأفكار الجزئية: تضمنت الوثيقة ثلاث أفكار رئيسة مهمة وهي:

الفكرة الأولى: وشملت الناحية التنظيمية للتراب الوطني عن طريق تقسم الإداري للولايات وتنظيم مختلف الجماهير الشعبية وتجنيدها وتعبئتها بكيفية دقيقة حتى أصبحت الثورة شعبية. وشاملة في جميع قطر الوطن الجزائري.

الفكرة الثانية: نظم فيها المؤتمرون جيش التحرير الوطني تنظيما عصريا، برتبه العسكرية وتشكيلاته الحربية من الفوج الصغير، إلى الفيلق الكبير، كما تم إنشاء فروع متنوعة كالفروع العسكرية، والسياسية.

الفكرة الثالثة: وضع محرروا الوثيقة المنهاج السياسي للثورة التحريرية، حيث يعتبر القاعدة الإيديولوجية التي تحدد منهجية الثورة المسلحة في جميع الميادين والأفاق ومستقبل البلاد بعد الاستقلال.

6- كاتب الوثيقة: تطرق خالفة معمري إلى أن الوثيقة كانت من تحرير عبان رمضان، وعبد المالك تمام، وعبد الرازق شنتوف، وعمار أوزقان. حيث قسمت بين هذه القائمة تحرير أجزاء الوثيقة والتي كانت كالأتي:

-**عبان رمضان:** حرر بمفرده بالجزائر العاصمة أو خلال المؤتمر مقدمة الأرضية التي تتطرق لتلك القفزة الهائلة التي حققتها الثورة الجزائرية. حيث تحدث عن المقاومة المسلحة وعن جيش التحرير الوطني الذي يناضل، من أجل قضية عادلة وعن جبهة التحرير الوطني التي تعد منظمة سياسية فعالة. وهكذا يكون عبان رمضان قد حرر الأجزاء التي تحمل العناوين التالية: **انهزام المصالية، غياب الشيوعية، الإستراتيجية الامبريالية الفرنسية، حركة الفلاحين، حركة العمال، حركة الشباب.**

-**عبد المالك تمام:** وزير المالية في الجزائر المستقلة، يكون أخذ على عاتقه الجزء المتعلق ب: **أهداف الحزب، وقف إطلاق النار، المفاوضات من اجل السلام.**

-**عبد الرازق شنتوف:** يكون قد أعد النقاط التالية: **المثقفون والمهن الحرة، التجار والحرفيون، الحركة النسوية، نشاط جبهة التحرير الوطني في فرنسا.**

-**عمار أوزقان:** قد أخذ على عاتقه أكبر جزء في تحرير وصياغة ما أصبح يشكل أرضية الصومام[1].

تطرق بن يوسف بن خدة إلى رأي أخر حول من صاغ الوثيقة، حيث قال: أن صياغة هذا الميثاق تمت بواسطة لجنة عينها عبان رمضان تتكون من عمر أوزقان، ومحمد لبجاوي، وعبد الرازق شنتوف، وعن الأجزاء التي تتحدث عن أهداف الحرب ووقف إطلاق النار والمفاوضات فقد صاغها عبد المالك تمام وبن يوسف بن خدة[2].

7- التعريف بالوثيقة: تقع الوثيقة في 23 صفحة مكتوبة بالراقنة حيث أخرجت الوثيقة النهائية في شكل قرارات ثورية والتي تمثلت في وثيقة هيئة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني والتي تقع في 11 صفحة مضروبة على الآلة الراقنة من مقياس 27x21 يضاف إليها الغلاف التي كتبت في وسطها، وفي أعلى الصفحة الأولى على اليمين كذلك، الشعار التالي لجبهة التحرير الوطني الجزائري عنوانه: **أوامر وتعليمات** وقد كتبت الوثيقة بالفرنسية ثم ترجمت إلى العربية[3]. أما الجزء الثاني من الوثيقة والذي احتوى على11 صفحة تمثلت في المنهاج السياسي لمؤتمر الصومام عنوانه: **لضمان انتصار الثورة الجزائرية في الكفاح من اجل الاستقلال الوطني.** وتم توقيع هذه الوثيقة في الجلسة الختامية التي انعقدت في قرية إيفري.

ثانيا: الأسس الأولية لهياكل الدولة الجزائرية "دراسة الوثيقة من حيث المحتوى"

انبثق عن مؤتمر الصومام منهج أيديولوجي وضع الخطط اللازمة لدعم الثورة سياسيا وعسكريا، وبذلك يعتبر ثاني منهاج بعد بيان أول نوفمبر أنجزه عبان رمضان، ورفاقه من أجل تنظيم الثورة ووضع أسس الدولة الجزائرية التي سطر لها بيان الفاتح من نوفمبر1954.

---

[1] أنظر: عبان رمضان ، ترجمة: زينب زخروف، (الجزائر: منشورات ثابتة، ط 2، 2008)، ص ص321،322.

[2] **Abene- bane Mhidi leur apport a la révolution Algérienne** ،(Alger:éditions dahlab،2000)، p163.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 14.

وانطلاقا من وثيقة الصومام سوف نتطرق لأهم القرارات"**التنظيمية، والعسكرية، والسياسية**" **الإيديولوجية** " التي سطرها مؤتمر الصومام وذلك من خلال العرض والتحليل.

1- المحور الأول: الهيكلة التنظيمية

إن قادة الثورة، استطاعوا أن يضعوا بدقة النقاط التي يجب دراستها اعتمادا على التجارب السابقة التي مرت بها الثورة لتفادي كل الإشكاليات في المستقبل، وقد احتوى جدول الأعمال على إستراتيجية الثورة سواء السياسية، أو العسكرية، و الاجتماعية. وبذلك بدأ المؤتمر بجدول أعمال شامل، كما استمع المؤتمرون لتقارير المناطق المقدمة في محضر الجلسات. وبعد أن تليت تقارير المناطق، بدأ المؤتمر في دراسة مختلف القضايا الأخرى، واستطاع في النهاية أن يخرج بقرارات مهمة، تناولت مختلف الجوانب التنظيمية للثورة، ومن بينها:

1-وضع خريطة جديدة لتقسيم القطر: وذلك بتقسيم البلاد إلى ست مناطق من الناحية الإستراتيجية التنظيمية. مع جعل الحدود لكل منطقة وابتداء من تاريخ المؤتمر تغير لفظة المنطقة[1]. واستعملت مكانها كلمة"**ولاية**"[2]. و"**الناحية**"[3]. تصبح "**منطقة**"، و"**القسم**" يصبح "**ناحية**". كما تم بعث الولاية السادسة التي عين عليها الشهيد علي ملاح[4]. وجعل العاصمة

---

[1] أزغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية1956-1962**، (الجزائر: دار الهومة، 2009)، ص344.

[2] كانت الولاية من حيث تركيبها تتألف من مجلس مؤلف من مسئولين عسكريين يشرف عليهم قائد سياسي عسكري يمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني وكانت الولاية تخضع، أول الأمر للجنة التنسيق والتنفيذ، ثم للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بعد تأسيسها، وكانت قمة لهرم متصاعد أدناه الخلية الشعبية، وكانت تصدر الأوامر، وتحل المشاكل التي يستعصي حلها في التنظيمات الدنيا. أنظر: عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص ص177،178.

[3] تطلق الناحية على تنظيمه إدارية معقدة تتألف من خلايا وأفواج، ويشرف عليها مسؤول الناحية، وعادة مسؤول الناحية يحمل السلاح بصورة سرية ويشرف على الناحية كلها فقد يبلغ عدد الأفواج التي يشرف عليها إثنى عشر فوجا وهو الذي يشرف على اجتماع مسؤولي الأفواج ويمدهم بالأخبار والمعلومات، وكان لمسؤول الناحية كاتب مناضل خبير يسجل في محضر اجتماع مسؤولي النواحي. أنظر: المرجع نفسه، ص168.

[4] ولد على ملاح سنة 1924 يدعى بسي الشريف انخرط في صفوف حزب الشعب سنة 1945 وعمره انذاك21 سنة انضم لحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1946في الفاتح نوفمبر شن هجومات مسلحة على مراكز الدرك الفرنسي في ناحية تقزيرت في جوان1956 انتقل على ملاح من المنطقة الثالثة إلى

منطقة مستقلة[1]. وذلك لتسهيل إدارة الشؤون الحربية والاجتماعية، والسياسية، وقد كان هذا التقسيم هام جدا بحيث أتاح للثورة أن تشمل الصحراء المترامية الأطراف، التي كان المستعمر يعمل بكل ما أوتي من قوة على الاحتفاظ بها عند الضرورة القصوى، كذلك تمكنت الثورة من إفشال خطط الاستعمار، التي تهدف إلى تفرقة صفوف الجزائريين، وهذا من خلال تنظيم وتعبئة الجالية الجزائرية خارج الوطن[2]. وكان التقسيم على الشكل التالي:

الولاية الأولى: أوراس النمامشة.- **الولاية الثانية :** ولاية السمندو أو الشمال القسنطيني- **الولاية الثالثة:** بلاد القبائل الكبرى والصغرى- **الولاية الرابعة:** الجزائر- **الولاية الخامسة:** وهران والغرب الوهراني- **الولاية السادسة:** الصحراء الجنوبية. أما الولايات المستقلة بنظام خاص فهي: مدينة الجزائر العاصمة، والبلديات المتاخمة لها. حسين داي، بير مندرايس، القبة والابيار، بوزريعة، وسانطوجان. " بلاد القبائل" ". ومدينة سطيف تنسب إلى الولاية الثالثة. حيث جاء في الوثيقة:"**مدينة سطيف تنسب للولاية الثالثة، بلاد القبائل ولكن على مناضلي منظمة في هذه المدينة أن يبذلوا جهودهم لتسهيل العمل ومد يد المساعدة للولاية الأولى والثانية**"[3]. قسمت كل ولاية إلى مناطق، وكل منطقة إلى نواحي، وكل ناحية إلى أقسام أو قسمات[4]. قبل مؤتمر الصومام، كانت هناك لامركزية تسمح لرئيس الولاية ومجلسها بالتصرف في حدود واسعة، فإن إنشاء المؤتمر لمؤسسات سياسية قد صاحبه ضبط مهام

المنطقة الرابعة وفي أوت 1956 حضر مؤتمر الصومام وكان من بين القادة الذين شاركوا بقراراتهم فمن بينها إنشاء ولاية سادسة هي الصحراء وفي 1957 سقط شهيدا وعمره لا يتجاوز 33 سنة، انظر: أسيا تميم: المرجع السابق، ص 227،228.

[1] محمد العربي الزبيري وآخرون، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية1954-1962**، (الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، 2007)، ص52.

[2] أحسن بومالي، **إستراتجية الثورة الجزائرية، في مرحلتها الأولى1954-1956**، (الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995)، ص344.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص17.

[4] يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، (الجزائر: دار الهدى، 2009)، ج2، ص400. أنظر: يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين من وثائق جبهة التحرير الوطني1954-1962، ج1، ص ص16،17.

وصلاحيات القيادات على كل المستويات وحدد النشاطات العسكرية في إطار توجيهات سياسية موحدة[1].

2-مراكز القيادة: نص المؤتمر على أن تسير الثورة بصفة جماعية ، وان تكون الإدارة والقيادة الجماعية مبدأ أساسيا. حيث طلب من كل الهيئات والمنظمات التابعة لجبهة التحرير الوطني أن تحترم هذا المبدأ حيث جاء في الوثيقة: "**بما أن الإدارة الجماعية أصبحت مبدأ فإنه يجب على جميع المرافق التي هي منظمة ثورية، أن تحترم هذا المبدأ احتراما كليا**"[2].
ومراكز القيادة التي تخضع للإدارة الجماعية، تتكون من قائد له صفتان عسكرية وسياسية، وهو يمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني ويحيط به ثلاث نواب من الضباط يعتنون بالفروع التالية: الفرع العسكري، الفرع السياسي، وفرع الاستعلامات والاتصالات، كما توجد مراكز قيادة لكل من الولاية والمنطقة والناحية والقسم[3]. إلا انه لا يستطيع قائد الولاية أن يعين مساعديه أو يعزلهم أو يخفض رتبتهم، فهذا الامتياز يعود للقيادة[4]. التي لا يمكن قائد الولاية أن يقدم إليها أكثر من اقتراحات[5]. كما نصت الوثيقة على أن تسير الثورة بصفة جماعية، وأن تكون الإدارة والقيادة الجماعية مبدأ أساسيا حيث طلب من كل الهيئات والمنظمات التابعة لجبهة التحرير الوطني أن تحترم هذا المبدأ وتطبقه تطبيقا كاملا. حيث جاء في الوثيقة:" **بما أن الإدارة الجماعية أصبحت مبدأ فإنه يجب على جميع المرافق التي هي منظمة ثورية، أن تحترم هذا المبدأ احتراما كليا**" [6]. لم يكن هذا المبدأ جديدا، بل هو من صميم التراث النضالي الذي كانت الحركة الوطنية بمفهومها الضيق تحافظ عليه وتعمل دائما على إثرائه. ولقد كان الابتعاد عنه هو السبب الرئيسي في وقوع الأزمة السياسية التي قادت بالتدريج إلى انقسام

---

[1] Mohamed Teguia **L'Algérie en guerre** ،(Alger :office des publication Universitaires)، p187.

[2] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين من وثائق جبهة التحرير الوطني1954-1962، ج1، ص17.

[3] أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص138.

[4] محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، ترجمة: كميل قيصر داغر، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1983)، ص254.

[5] المصدر نفسه.

[6] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين من وثائق جبهة التحرير الوطني1954-1962، ج1، ص 17.

حزب الشعب الجزائري. ويرى مؤتمر وادي الصومام أن القيادة الجماعية شرط لابد منه للقضاء على التسلط الفردي ولتمكين جبهة التحرير الوطني من تأدية دورها كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري. ولأنه شرط أساسي للنجاح، فإن مبدأ القيادة الجماعية يخضع بدوره، حسب وثيقة وادي الصومام، لمجموعة من الشروط يأتي في مقدمتها: الصدق وحسن الأخلاق والسلوك الحسن والشجاعة والاستعداد المطلق لتحدي سائر أنواع الخطر. ومن جهة أخرى، ترى وثيقة مؤتمر وادي الصومام أن مبدأ القيادة الجماعية ضرورة لازمة لتمكين جبهة التحرير الوطني من القضاء نهائيا على عبادة الشخصية و محاربة المغامرين والعملاء بجميع أنواعهم[1]. هذا المبدأ أعطى للثورة الطابع الديمقراطي المميز لها عن غيرها من الثورات بالإضافة إلى القرارات والتنظيمات في الميادين السياسية والعسكرية والاجتماعية، وتحديد موقف الثورة من مختلف القضايا المطروحة آنذاك[2].

3- المفوضون السياسيون: تتمثل مهام المحافظ السياسي أو المفوض السياسي في تنظيم وتثقيف الشعب[3]. كما أنه مكلف بتكوين لجنة الاتصالات التي تتشكل من ثلاثة أعضاء من جبهة التحرير دون اشتراط عضوية جيش التحرير الوطني[4]. وهم المكلفون بالدعاية والأخبار والتوجيه[5]. وهم المسؤولين عن إذاعة أوامر جبهة التحرير الوطني ومكاتيبها مثل: "**المجاهد**"، و"**المقاومة الجزائرية**"و "**المناشير**"[6]. وعلى المفوض السياسي أن يحرص كثيرا على ألا يحدث تصادم أو خصام على السلطة والنفوذ بين هذه اللجان الثلاثة، وبين اللجان المنتخبة "**مجالس الشعب**" وعليه أن يحدد لكل فرع اختصاصاته[7]. كما تكون لهم نفس الرتب التي

---

[1] محمد العربي الزبيري، **قراءة متأنية في وثيقة وادي الصومام**، مجلة الكاتب الجزائري، يصدرها اتحاد الكتاب الجزائريين، 2005، عدد خاص، ص ص 25،24.

[2] محمد الصالح بن طامة، **التنظيم الإداري أثناء الثورة**، مجلة أول نوفمير، تصدر عن المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1974، عدد8، ص28.

[3] أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص138.

[4] Mohamed Teguia،op cit،p187.

[5] أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص138.

[6] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر فى القرنين التاسع عشر والعشرين من وثائق جبهة التحرير الوطنى1954-1962، ج1، ص24.

[7] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر فى القرنين التاسع عشر والعشرين من وثائق جبهة التحرير الوطنى1954-1962، ج1، ص24.

يحملها ضباط الهيئة التابعين لها، كما يمكن للمحافظون السياسيون بإبداء أرائهم في جميع برامج الأعمال العسكرية للجيش التحرير الوطني[1].

4- المجالس الشعبية: جاء في وثيقة مؤتمر الصومام حول هذا العنصر ما يلي:"**بما أن الغاية في ثورتنا هذه هي إعادة السيادة للشعب الجزائري فإنه من الواجب من الآن فصاعدا تلقين الشعب ممارسة حقوقه وواجباته... تأليف مجالس تنشئ من انتخابات حرة ديمقراطية وتتألف هذه المجالس الشعبية من خمسة أعضاء...**"[2]. تتكون هذه المجالس من خمسة أعضاء من بينهم مسؤول عام عنهم. ويتكلف الأربعة الآخرون بأربع ميادين هي: المال- الاتصالات والأخبار- التموين- الأمن، ويضاف لمسؤول المال، مسؤولية الشؤون المشاتي والنواب الذين ينوبهم[3]. تنتخب المجالس الشعبية انتخابا حرا ومباشر[4]. حيث تتم العملية كمايلي: يجمع المفوض السياسي جميع رجال القرية أو المشتى من سن18 فما فوق، ويعرض عليهم قائمة الخمسة أعضاء الذين اختيروا بعناية من بين الذين رضوا بالثورة واشتهروا بالثقة والأمان لدى الجميع، ولهم القدرة على تحمل المسؤوليات التي ستوضع على عاتقهم، ويجري انتخابهم بالهتاف الجماعي، فإن ظهرت معارضة، يجب إجراء تصويت سري[5]. حيث لم يمضي على المؤتمر نصف عامه الأول حتى كانت المجالس الشعبية قد انتخبت وتم تنصيبها في جميع نواح القطر الجزائري[6].

5- الهيئات التابعة لجبهة التحرير الوطني كما أقرها مؤتمر الصومام: ألف المؤتمر عددا من الهيئات، تابعة لجبهة التحرير الوطني حيث جاء في الوثيقة:"**... مرافق الإدارة هي المجلس**

---

[1] أحسن بومالي، **أول مؤتمر وطني موسع للثورة الجزائرية**، مجلة المصادر، تصدر عن المنظمة الوطنية للمجاهدين،1977 ، عدد23، ص14.

[2] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين من وثائق جبهة التحرير الوطني1954-1962، ج1، ص24.

[3] بو طمين جودي الأخضر، **لمحات من ثورة الجزائر**، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، 1987)، ص58.

[4] أحسن بومالي، أول مؤتمر وطني موسع للثورة الجزائرية، ص14.

[5] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، (الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ط2، 1996)، ج2، ص170.

[6] أحسن بومالي، أول مؤتمر وطني موسع للثورة الجزائرية، ص14.

الوطني للثورة الجزائرية ويتألف: من مندوبين وأصحاب الامتياز، ومندوبين مساعدين، وهو الهيئة العليا للثورة، وهو الوحدة ذو الكفاءة في الأمر بوقف القتال..." [1]. وهي كالأتي:

أ. المجلس الوطني للثورة: هو الهيئة العليا التي تقود الثورة، يرسم معالمها ويحدد إستراتيجيتها، وقد عرفته مواثيق الثورة على انه رمز السيادة الوطنية، يقوم بتشريع القوانين مؤقتا إلى غاية تحرير التراب الوطني، كما يقوم بدور المراقبة. ويتشكل المجلس الوطني للثورة من أربع وثلاثين عضوا مقسمة إلى سبعة عشرة رؤساء وسبعة عشرة مساعدين، يمثلون مختلف تيارات التشكيلات السياسية الوطنية قبيل إندلاع الثورة[2]. وهم كالأتي:

1- الرؤساء: مصطفى بن بولعيد، يوسف زيغود، كريم بلقاسم، أوعمران عمار، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، عبان رمضان، بن يوسف بن خدة، عيسات إيدير، محمد بوضياف، حسين أيت أحمد، محمد خيضر، أحمد بن بلة، محمد الأمين دباغين، فرحات عباس، توفيق المدني، امحمد يزيد.

2- المساعدون: عيسى، بن جمال السعيد، محمدي السعيد، دهليس السعيد، عبد الحفيظ بوصوف، علي ملاح، بن يحي، مراد، مولود، السعيد، الصادق، الزبير، الوانشي صالح، طالبي الطيب، مهري عبد الحميد، فرانسيس أحمد، إبراهيم مزهودي. والملاحظ أن بعض الأعضاء لم تذكر أسماؤهم وألقابهم كاملة وإنما اكتفى بذكر الاسم فقط وهذا لتضليل العدو وكذلك أن ترتيب الأعضاء إلى نوعين يدل على أن الثورة لها منهجية مميزة من حيث الترتيب التدريجي والتنظيم[3]. لقد صادف تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية، اعتقال الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وهو ما دعي القادة الآخرين إلى إصدار بلاغ رسمي باسم المجلس يدينون فيه عملية الاختطاف هذه ويحملون فرنسا هذا الاتهام ، وبعد سنة من تأسيسه عقد مجلس الثورة أول دورة له بالقاهرة مابين العشرين والثامن والعشرين أوت من سنة 1975في ظل ظروف ومعطيات جديدة سيكون لها الأثر الواضح على التغييرات

---

[1] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين من وثائق جبهة التحرير الوطني1954-1962، ج1، ص25 .

[2] محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية1954- 1962، ص54.

[3] علي زغدود، **ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية**، (الرويبة: المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، 2004)، ص ص18،21.

والتعديلات التي سيشهدها المجلس خصوصا والثورة عموما[1]. وعن مجلس الوطني للثورة قال بن يوسف بن خدة مايلي:" **كان المجلس بمثابة برلمان الجبهة يشرع ويعين الجهاز التنفيذي. وكان المجلس صورة للوحدة الوطنية، إذ كان يضم ممثلين عن حزب الشعب- حركة الانتصار وحزب البيان، وجمعية العلماء**"[2].

ب.لجنة التنسيق والتنفيذ: انبثقت لجنة التنسيق والتنفيذ من (المجلس الوطني للثورة). فهي بمثابة هيئة تنفذية للمجلس، ولها كامل السلطة على جميع الهيئات والمنظمات السياسية والعسكرية للثورة، وهي تتألف من خمسة أعضاء وهم: عبان رمضان، وبن يوسف بن خدة، ومحمد العربي بن مهيدي، وسعد دحلب، وكريم بالقاسم، مسؤولون أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية[3]. وقد تقرر أن يكون مقرها في مدينة الجزائر إلا أن ذلك لم يدم حتى اضطرت إلى نقل مقرها إلى تونس[4].

وما إن خرجت لجنة التنسيق من الجزائر مع نهاية شهر جوان 1957، حتى تعمقت الخلافات خاصة بين عبان رمضان وكريم بالقاسم، وقد ظهر ذلك في الاجتماع الأول للجنة التنسيق والتنفيذ في تونس في شهر جويلية 1957 حول من يتزعم الثورة، إذ حاول كريم سد الطريق أمام عبان من خلال طرحه فكرة القيادة تولى للمسؤولين التاريخين، على اعتبار أن عبان لم يكن من الذين حظروا أو أعدو للثورة، وظلت لجنة التنسيق والتنفيذ تعيش وقع هذه المشاكل إلى غاية انعقاد الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة، والذي تمت بعده تصفية عبان رمضان بالمغرب الأقصى في السابع والعشرين سبتمبر1957[5]. وكان المؤتمر قد أوصى بأن تقوم "لجنة التنسيق والتنفيذ" بالسهر على مصالح الشعب والثورة،

---

[1] محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورةالتحريرية1954- 1962، ص ص54-56.

[2] محمد عباس، **رواد الوطنية**، (الجزائر: دار الهومة، 2009)، ص106.

[3] عامر رخيلة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني1962-1980، ص70.

[4] كان لمعركة الجزائر وما نتج عنها من ملاحقات للمناضلين والقبض على العديد منهم واستشهاد أحد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ "العربي بن مهيدي" إذ اضطرت اللجنة إثر ذلك إلى نقل مقرها من مدينة الجزائر إلى تونس. أنظر: المرجع نفسه.

[5] محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورةالتحريرية1954- 1962، ص58.

وتطبيق قرارات المؤتمر، وان تؤلف اللجان التالية: **لجنة الدعاية والأخبار-لجنة الاقتصاد- اللجنة النقابية- اللجنة السياسية**[1].

6- العلاقة بين جيش التحرير وجبهة التحرير الوطني"أولوية السياسي على العسكري": لقد كانت السياسة القيادية في الداخل تنادي بان الثورة يجب أن يقودها السياسيون. لأنها لا تستطيع أن تحقق النصر العسكري على العدو وذلك لأسباب داخلية وخارجية، تتمثل أساسا في الافتقار إلى الإمكانات الحربية الكبيرة التي تضمن لها مثل هذا النصر. فقد كانت هذه القيادة تعتقد أن الهزيمة العسكرية الكبرى التي تلقتها فرنسا في الهند الصينية ستتلقى مثله في الجزائر ولكنها ستكون هزيمة سياسية. وقد حملت هذه الفكرة بعض أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ على محاولة نقل الحرب المسلحة من الجبال إلى المدن بهدف العمل التدريجي على تحقيق هذا النصر السياسي[2]. بهذا قرر قادة مؤتمر الصومام وبزعامة وتخطيط من عبان رمضان، إقرار مبدأ لم يسبق للحركة الوطنية أو الثورة الجزائرية أن أقرته، ذلك المبدأ هو: "**أولوية السياسي على العسكري**"، حيث أن قيادة الثورة في بدايتها لم تكن تميز بشكل واضح ودقيق بين السياسي والعسكري، لأن" المجاهد" أو "المقاتل" في الثورة التحريرية كان في واقع الأمر عسكريا في الميدان وسياسيا في وسط الشعب، إلى أن عقد مؤتمر الصومام و دون سابق إشعار وجد الثوار أنفسهم مصنفين إما: سياسيين أو عسكريين[3]. لقد لاقى هذا المبدأ معارضة شديدة من طرف عدد من القادة المشاركين في المؤتمر لاعتقادهم بأن المقصود هو تمكين السياسيين، دون العسكريين من احتواء الثورة والسيطرة عليها، وهذه بعض الآراء من بعض القادة المعارضين لهذا المبدأ: بن بلة وصف المؤتمر بالخطير حيث قال:"**...هذا المبدأ خلق الشقاق داخل الثورة وزرع الفتنة بين المناضلين وبالأخص بين إطارات الثورة...لقد ساهمت اللجنة المركزية في تحوير مبادئ أول نوفمبر**"[4].

---

[1] عامر رخيلة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني1962-1980، ص70.

[2] محمد زروال، **إشكالية القيادة للثورة الجزائرية**، (الجزائر: دار الهومة، 2010)، ص52.

[3] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص194.

[4] حميد عبد القادر، **عبان رمضان دفاعا عن عبان والجمهورية** ، (الجزائر: منشورات الشهاب ، 2003)، ص ص18،19.

أما علي كافي فقال:" **قد أثبت التاريخ أن قرار أولوية السياسي على العسكري تسبب في شرخ كبير وأليم في صفوف الثورة، وهو الذي لم يرد ذكره في بيان أول نوفمبر. فأصبح هناك من يقول"أنا من جيش التحرير" وأخر يقول" أنا من جبهة التحرير"، ومن نتائج السلبية لهذا القرار أن تصدعت الجبهة الثورية العسكرية في الداخل...**"[1].

أما المناضل عبد الرازق شنتوف يقول في هذا الصدد:" **أنه لم يكن يشاطر عبان رأيه، لأن هذين المبدأين يترجمان في نظره اعتبارات سياسية واضحة، ويهدفان إلى تكريس جماعة وتحييد أخرى لا غير...**"[2]. وقد تطرق خالفة معمري لهذه القضية وأبدى رأيه فيها حيث قال: كثيرا ما أسئ فهم هذا المبدأ من خلال التأويلات العديدة والمغرضة وحسب ما قيل لنا فإن هذا المبدأ لم يكن بجديد لأن جذوره مستمدة من عهد المنظمة الخاصة، فالتأويل الأكثر خطورة أدى بالعديد من القادة، إلى الاعتقاد بأن هناك تمييز بين المسؤول السياسي والمسؤول العسكري. و قد يبدو المبدأ على صيغته التي عرض فيها في مؤتمر الصومام سليما، بالرغم من أن صياغته كانت وجيزة نوعا ما إلا انه ما فتئ يشكل نقطة خلاف بين حاملي السلاح الذين كانوا مجردين منه. رغم ذلك فإن مؤتمر الصومام لم يتوان في سن أكثر القواعد وجاهة وإنصافا والمصادقة عليها وبأن التجسيد المخالف على أرض الواقع لا ينقص شيئا من القيمة المعنوية لتلك القواعد[3].

كما تطرق محمد العربي الزبيري في تحليل هذه النقطة. موضحا أن الخوف الذي أحس به المعارضون سرعان ما تبدد عندما أعطيت التفسيرات التي مفاده أن المقصود بأولوية السياسي على العسكري هو التركيز على التفاوض مع العدو لضبط شروط وقف إطلاق النار، لأن الانتصار العسكري على واحدة من اكبر الدول الاستعمارية في العالم يعد من باب المستحيلات تقريبا خاصة إذا كانت تلك الدول عضوا فاعلا في منطقة الحلف الأطلسي[4]. كما تطرق كذلك المؤرخ محمد زروال إلى هذه الفكرة مبينا الزاوية الإيجابية والنية السليمة

---

[1] أنظر: **مذكرات علي كافي من مناضل سياسي إلى القائد العسكري،1946-1962**،(الجزائر: دار القصبة للنشر،2011)، ص133.

[2] محمد عباس المرجع السابق، ص331.

[3] أنظر: المرجع السابق، ص ص346،347.

[4] أنظر: قراءة متأنية في وثيقة وادي الصومام، ص ص26،27.

لمحرروا هذا المبدأ فقد وضح، أن المبدأ الذي فكر فيه رمضان عبان ومستشاروه "سعد دحلب وبن يوسف بن خدة" عندما كانوا يحررون الوثائق التي ستقدم إلى مؤتمر الصومام قد كانوا محقين في وجوب التنصيص عليه لأن الثورة يجب أن تكون لها قيادة سياسية، خاصة إذا كانت هذه القيادة تتكون من مجموع التنظيمات السياسية الأخرى التي تمثل الوحدة الوطنية. وإن الذين فكروا في هذا المبدأ قد راعوا فكرة التوازن بينهم كقادة سياسيين وبين القادة العسكريين[1].

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن قيادي الثورة، محتوم عليهم أن يكونوا سياسيين وعسكريين في آن واحد. فمن الصعب القول أن عبان رمضان كان سياسيا ولم يكن عسكريا. لأنه أدى الخدمة العسكرية الإجبارية وأنهاها برتبة صف ضابط، وبعدها ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري وتدرج في المسؤوليات حتى صار قائد ولاية. وبالمقابل لا يمكن القول أن كريم بالقاسم كان عسكريا ولم يكن سياسيا، هو أيضا أدى الخدمة العسكرية الإجبارية وأنهاها برتبة صف ضابط، ثم ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري وتدرج في المسئوليات حتى صار قائد ولاية[2].

7- العلاقات الداخلية والخارجية:" أولوية الداخل على الخارج: إن أصول هذه الفكرة تعزى إلى محمد بوضياف الذي كان قد تبناها قبل انفجار الثورة كما تبني فكرة وجوب تحرير منطقة محرمة تكون مقرا لإنشاء نواة لحكومة مؤقتة في الداخل. وكان هدفه من المناداة بهذا المبدأ هو الاحتياط للقيادة في الداخل من إمكانية سيطرة الوفد الخارجي عليها[3]. وقد قال محمد بوضياف في هذا الصدد ما يلي:"**أن لجنة الستة سبق أن أقرت ذلك بناء على العامل التالي: أهمية العمل المسلح في بداية الثورة، لطرح القضية الجزائرية على الرأي العام الداخلي والخارجي في نفس الوقت**"[4]. ويبدو أن السبب الرئيسي الذي جعل لجنة الستة تتبنى هذا المبدأ هو رفض مفجروا الثورة وخاصة مجموعة 22 لفكرة وجود قيادتين إحداهما في الداخل

---

[1] أنظر: المرجع السابق، ص51.

[2] محمد العربي الزبيري، قراءة متأنية في وثيقة الصومام، ص53.

[3] محمد زروال، المرجع السابق، ص43.

[4] محمد عباس، **دوغول والجزائر أحداث قضايا شهادات**، (الجزائر: دار الهومة،2007)، ص308.

والأخرى في الخارج، ولهذا قررت اللجنة تفويض الوفد الخارجي ليتحدث باسم الثورة الموجودة بالداخل[1].

إن نص عبان رمضان لهذا المبدأ كان لأسباب عدة يمكن استخلاص أهمها من العرض الذي قدمه الشهيد محمد العربي بن مهيدي إلى المؤتمرين عن المهمة التي قام بها في القاهرة عام 1955. هو أن مندوبية جبهة التحرير غير قادرة على أن تكون قيادة موحدة بفعل الانقسام السائد بين أفرادها الذين مزال كل منهم يبحث عن الزعامة لنفسه. ومن الأسباب الرئيسية كذلك، أن قادة الداخل أدرى من قادة الخارج بما هو ضروري للمعركة وهم أولى منهم بتقدير الأوضاع القتالية واتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب لمواجهة تحركات العدو وللتخطيط الميداني. كما أنهم، بحكم تواجدهم في ارض المعركة ومعايشتهم لما يحدث من تطورات عليها، أكثر دراية باحتياجات المجاهدين وأكثر قدرة على تكييف تلك الاحتياجات مع متطلبات الكفاح المسلح والنضال السياسي[2]. وعندما اكتشف عبان رمضان أن أعضاء الوفد الخارجي وخاصة أحمد بن بلة يتصرفون كقاعدة للثورة وزعماء لها. حاول تأسيس لعلاقة جديدة بين الوفد الخارجي وقيادة الثورة في الداخل، حيث شن هجوما عنيفا على الوفد الخارجي في رسالة مؤرخة في 20سبتمبر1955 بسبب الخلافات الحادة التي ظهرت في أوساطهم، ويخبرهم بأن رأي الثوار فيهم سئ جدا، حيث خاطبهم قائلا:"**نحن لا نفهم صمتكم بين الفينة والأخرى تصلنا أنباء متضاربة فهل أنتم متفقون على الأقل فيما بينكم أم أنكم تتمادون في سلوككم المعتاد...**"[3]. وما كان لمبدأ أولوية الداخلي على الجانب الخارجي إلا أن يؤول إلى الاضمحلال التدريجي والتام. أولا نتيجة الغموض الذي ظل يميزه منذ المصادقة عليه، خاصة منذ مارس1957 حيث اضطر الجهاز التنفيذي للثورة" **لجنة التنسيق والتنفيذ التي نصبها مؤتمر الصومام**"، في خضم "**معركة الجزائر**" إلى مغادرة العاصمة الجزائرية

---

[1] إبراهيم لونيسي، **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير خلال الثورة التحريرية1954-1962**، (الجزائر: دار الهومة، د.ت)، ص45.

[2] محمد العربي الزبيري، قراءة متأنية في وثيقة مؤتمر الصومام، ص28.

[3] ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص47.

والتراب الجزائري حتى لا يعرف نفس المصير الذي عرفه أحد قادته الخمسة وهو العربي بن مهيدي الذي أوقف ثم اغتيل من قبل القوات الفرنسية[1].

في هذا الصدد تحدث سعد دحلب عن سبب نص المبدأين في وثيقة مؤتمر الصومام حيث قال:" **في الحقيقة بتأكيدنا على هذه المبادئ لم نقم إلا بإعادة تأكيد الحقيقة الملموسة. وهي أن في الداخل نقاوم ونقاتل نعلم بمجريات الأمور، نعرف إذا في إمكاننا التقدم أو التراجع، إذا إمكاننا الصمود أو لا...فمهما كانت القرارات في اتجاه أو في أخر، للحرب أو للسلم فالقرار لا يمكنه أن يطبق أو يرفض إلا في الداخل ومن طرف الداخل. وفي ما يخص المبدأ السياسي، فإنه الموضوع الحقيق بعينه، فمشكلتنا سياسية وعلى ضوء الأهداف السياسية كان دوما يواصل أو يوقف العمل العسكري، ما يثبت مرة أخرى حقيقة في أن الرئيس الولاية كان سياسيا عسكريا، ومن هنا فلم يكن أبدا لهذا النزاع الوهمي أن يوجد**"[2].

8- المحاكم: المجالس القضائية: لقد نصت وثيقة الصومام على تشكيل محاكم تحكم المدنين والعسكرين[3]. حيث تم تشكيلها لمحاكمة الأشخاص المخالفين للنظام الثوري، وتعتمد بالنسبة للعسكريين النظام القانوني الثوري وللمدنيين أحكام الشريعة الإسلامية في المنازعات، كنظام بديل يلجأ إليه الشعب بدل الذهاب إلى المحاكم الفرنسية[4]. تتكون في كل قسم لجنة للعدل، مركبة من عضوين أو أكثر حسب إمكانية توفر المتخصصين في هذا الميدان، وتتكلف هذه اللجان بالشؤون القضائية، كفض النزاعات بين المواطنين والبحث في قضايا الزواج والطلاق[5]. والمؤهلين لهذه المهنة يختارون من بين أولي الحكمة والأمانة ويجب أن يكونوا متمكنين من العلوم الشرعية وعدد القضاة في هذه المحاكم يتراوح بين ثلاثة وخمسة أعضاء.

2– المحور الثاني: الهيكلة العسكرية

---

[1] خالفة معمري، المرجع السابق، ص348.

[2] أنظر: المهمة المنجزة من اجل استقلال الجزائر، (الجزائر: منشورات دحلب،2007)، ص31.

[3] أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص139.

[4] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص161.

[5] بوطمين جودي الأخضر، لمحات من ثورة الجزائر، ص58.

يعد مؤتمر الصومام منعطفا حاسما في مسار الثورة عامة وتنظيم الجيش بصورة خاصة، وهو الرؤية الموحدة لجميع القيادات عبر التراب الوطني لواقع ومستقبل الثورة وإيجاد صيغ جديدة تضفي على العمل العسكري خاصة الكثير من المرونة والتنظيم في أن واحد. لقد كانت فرق جيش التحرير في أول الأمر قليلة لا تملك إلا التوجيهات العامة. ثم جاء مؤتمر الصومام 1956 الذي أعطى بعد ذلك نظاما موحدا لجيش التحرير في كامل ولايات الكفاح بالقطر الجزائري، والذي سن قوانين محددة، لا يتعداها المجاهد، ويرجع إليها جميع القادة.[1] وقد هيكل وحدات الجيش في مؤتمر الصومام على نحو يسمح لها بخوض حرب العصابات والتأقلم مع مختلف الظروف، من أجل بقاءه متحكما في تسير الوضع العسكري كما يريد ومتى يشاء[2]. وقد تم التنظيم الإقليمي لجيش التحرير الوطني بناء على معطيات التجربة إلى ست ولايات بدلا من ست مناطق والهدف من هذا التقسيم الدقيق هو التحكم الجيد في كل النشاطات والتحركات وتوفير نوع من التعاون والتنسيق بين مختلف أنحاء القطر الشاسع[3]. لقد روعي عند وضع هيكلة جيش التحرير الوطني أساليب مواجهة قوات العدو والمتمثلة في حرب العصابات، وفي تأسيس نواة الجيش الوطني الشعبي المرتبط بالجماهير قلبا وقالبا والمتسم بالطاعة والانضباط، أما تركيبة هذا النظام الجديد لجيش التحرير الوطني[4]. كان يتكون كما يلي:

1– الفوج ويتكون من12 مجاهدا يرأسهم واحد برتبة جندي أول.

1- الفرقة تتكون من 35 جنديا و3 أفواج ويرأسها مجاهد برتبة عريف.

2- الفرقة تتكون من 35 جنديا و3 أفواج ويرأسها مجاهد برتبة عريف.

3- الكتيبة تشتمل على 110 جندي و يتكون من3 فرق مع خمسة إطارات ويرأسها مجاهد برتبة عريف أول.

---

[1] جريدة المجاهد، **<u>جيش التحرير الوطني جيش نظامي</u>**،1957، عدد 9، ص3.

[2] محمد العربي الزبيري، <u>كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954–1962</u>، ص53.

[3] André Mandouze، **<u>La Révolution Algérienne par les textes d'écument du F.LN</u>** ،(Paris:Francois Maspero،1962)، p15.

[4] أحسن بومالي، <u>إستراتيجية الثورة التحريرية في مرحلتها الأولى 1954–1962</u>، ص344.

4- الفيلق يشتمل على 350 جندي ويتكون من 3 كتائب زائد 20إطار ويرأسه مجاهد برتبة ملازم أول[1].

أما فيما يخص نصف فوج فلا وجود له من الناحية النظرية ولكن عمليا وجدت هذه الوحدة داخل أو خارج الحدود تماشيا مع الظروف، وقد ضمت 5جندود من بينهم جندي أول" عريف"[2].

وقد حددت المرتبات الشهرية لأفراد جيش التحرير الوطني من القاعدة إلى القمة، كما يلي:

1- الجندي Soldat : ليس له شعار راتبه الشهري يقدر ب 1000فرنك قديم.

2- الجندي الأول Le premier soldat: يضع شارة على الشكل**^**أحمر اللون يوضع على الذراع الأيمن وراتبه الشهري يقدر ب1200 فرنك قديم.

3- عريف"سرجان Caporal Srgjanm: يحمل شعاران من هذا الشكل**^** أحمر اللون أما راتبه فيقدر ب 1500فرنك قديم.

4- عريف"أول سرجان شاف Premier sergent Schaaf : يحمل ثلاثة شعارات على هذا الشكل **^**أحمر اللون أما راتبه فقدرب1800 فرنك قديم.

5- المساعد أجودان Adjoint : على شكل **V** تحته خط ابيض راتبه قدرب 2000 فرنك قديم.

6- ملازم أول "أصبران Lieutenant: يحمل شعار نجمة بيضاء راتبه قدرب2500 فرنك قديم.

7- ملازم ثاني سو ليطنان Sous lieutenant : يحمل نجمة حمراء راتبه قدر ب3000فرنك قديم.

8- الضابط الأول "اليوطنان premier lieutenant : يحمل نجمة حمراء ونجمة بيضاء راتبه قدرب3500فرنك قديم.

---

[1] المرجع نفسه، أنظر: بوطمين الجودي الأخضر، لمحات من ثورة الجزائر، ص59.

[2] Ben Yousef ben khedda ،Abene- bane Mhidi leur apport a la révolution Algérienn ، op cit ،p152

9- الضابط الثاني قبطان Capitaine: نجمتان حمروتان راتبه قدرب4000.فرنك قديم.

10- الصاع الأول كمندان commandant: يحمل نجمتان حمروتان ونجمة بيضاء وثلاثة أنجم حمر راتبه قدر ب5000 فرنك قديم.

11- الصاع الثاني كولونيلColonel : ثلاثة أنجم حمر قدر ب5000فرنك قديم.

12- الممرضون والممرضات: يقدر راتبهم الشهري ب1500 فرنك قديم.

13- الأطباء المساعدون: راتبهم الشهري قدر ب2500 فرنك قديم.

14- الأطباء: راتبهم الشهري قدر ب3500 فرنك قديم[1].

لقد كان لجيش التحرير الوطني نظام طبي خاص، حيث كان دوره هو علاج الجرحى ومرضى الفرق التي يعين بها، كما كان لكل قسم مستشفى، ويتبع نظام الطبي مسؤول عام على مستوى الولاية يقوم بتنظيم دورات لتكوين ممرضين وممرضات. كما كان للجيش التحرير الوطني قوانين أوجب على كل جندي أن يتعلمها وأن يحفظها عن ظهر قلب وتنقسم هذه القوانين إلى عدة أقسام وهي كالأتي: القسم الحربي، القسم السياسي، القسم الأخلاقي، القسم الانضباطي، وعلاقة المجاهد بأخيه المجاهد وعلاقته بأجهزته الثورية وبهذه القوانين أصبح الجنود تربطهم علاقة الأخوة وحب الوطن[2].

3- المحور الثالث: الهيكلة السياسية

إن هذا القسم من الوثيقة، يعتبر المنهج السياسي الذي حدد المعالم الكبرى لسياسة جبهة التحرير الوطني، في مرحلة حاسمة من مراحل الثورة التحريرية. والذي ينص على شروط إيقاف القتال وعلى أن النظام المقبل للجزائر الذي سيكون في شكل جمهورية ديمقراطية اجتماعية.[3] حيث قسم إلى أقسام ثلاثة:

أولا: الوضع السياسي الراهن.

ثانيا:الأفاق العامة.

---

[1] أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة التحريرية في مرحلتها الأولى 1954-1962، ص345.

[2] بوطمين الجودي الأخضر، لمحات من ثورة الجزائر، ص60.

[3] جريدة المجاهد، المرجع السابق، ص2.

ثالثا: وسائل العمل والدعاية[1].

أولا: الوضع السياسي الراهن:

في هذا الموضوع تعرض المؤتمرون بالتحليل الوافي للثورة الجزائرية حيث وضحوا من خلاله أنها ثورة شعبية أصيلة، بنيت على خطط مدروسة هدفها الأساسي هو الاستقلال الوطني وقد احتوى هذا العنصر على ثلاثة عناصر أساسية وهي كالأتي:

1- المقاومة المسلحة: وصفها محرروا الوثيقة بأنها: " **لقد خرج جيش التحرير الوطني من أول اختبار في القتال موفقا فائزا... فقد أحبط التطويق والإبادة التي شنها عليه جيش قوي عصري هو في خدمة النظام الاستعماري لدولة من أكبر دول العالم**"[2]. حيث استطاع جيش التحرير توسيع عملياته التي صارت تغطي التراب الوطني كله، وانتقل بسرعة من حرب العصابات إلى مستوى الحرب الجزئية. رغم قلة السلاح والمئونة استطاع جيش التحرير أن يعمم الثورة عبر كامل الترا ب الوطني وبهذا أصبحت الثورة الجزائرية ثورة شعبية شاملة وليست ثورة "**فلاقة** "أو"**قطاع طرق**". كما تطرق محرروا الوثيقة إلى توضيح أن جيش التحرير أصبح جيش عصري يوضع الخطط والبرامج المجربة في الحروب أي أنه أصبح يملك الإستراتيجية لشن حرب تشمل مجموع القطر الجزائري ضد الاستعمار، حيث جاء في الوثيقة: "**وأجاد تنسيق الأساليب المجربة في الحروب ضد الاستعمار...وقد تم توحيد نظامه العسكري على أنه متمكن من الفن المطلوب لحرب تشمل عامة القطر الجزائري** "[3].

2- جيش التحرير يحارب من أجل قضية عادلة: تعزز جيش التحرير الوطني بضباط، وضباط صغار وجنود فارون من الجيش الفرنسي حيث وصفتهم الوثيقة بأن "**مشاعر الوطنية استيقظت فيهم**" ففروا بأسلحتهم ومعاداتهم. فهذه المرة الأولى في تاريخ فرنسا العسكري، تفقد الثقة في إخلاص الجنود الجزائريين بالإضافة إلى انضمام "**القومية**" لصفوف الجيش التحرير حيث آخذو يهربون إلى الجبال مما أدى بفرنسا إلى تجريدهم من السلاح وتسريح بعض الفرق. وهذا ما يدل على ثقة الشعب الجزائري بقوة الثورة التحريرية مما جعلهم يلتفون حولها

---

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني،1954-1962، ص13.

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني،1954-1962، ص13.

[3] المصدر نفسه، ص14.

وينظموا في صفوفها. كما وضحت الوثيقة مدى حب وثقة الشعب الجزائري في جيش التحرير الوطني ورغبته في الانضمام إليه بفارغ الصبر حيث جاء فيها :" **وذخائر جيش التحرير من الرجال وافرة لا تنفذ، وكثيرا ما يضطر الجيش إلى رفض تجنيد الجزائريين شبانا وشيوخا ...وهم ينتظرون بفارغ الصبر،أن يتاح لهم إحراز الشرف بالجندية في جيشهم**"[1]. وهذا ما جعل فرنسا تؤمن بعدم ضمان واستمرار العمل العسكري، بالنسبة للقضية الجزائرية التي أصبحت تشمل ربوع الوطن وتضم مختلف شرائح المجتمع الجزائري. فقد تكونت في المدن والقرى منظمات المقاومة بالزي المدني، حيث أن نشاط جيش التحرير استطاع قلب الجو السياسي في الجزائر، فقد أيقض الشعب وبعث فيه الشعور بالكرامة[2]. وقد عبرت الوثيقة على هذه النقطة حيث جاء فيها:"**فمن الأمور التي لا ينكرها أحد أن نشاط جيش التحرير قد قلب الجو السياسي في الجزائر**"[3].

وبهذا أصبحت التضحية التي جاءت بها أرضية الصومام، بالنفس في مجال الفداء والسخاء قولا وفعلا ضمنت فعلا ديمومة الكفاح حتى النصر[4]. وأصبحت الثورة اتحادا يشمل جميع الجزائريين فقد كان:"**اتحادا روحيا سياسيا بين جميع الجزائريين فحصل ذلك الإجماع الوطني الذي يغذي الكفاح المسلح ويجعل انتصار الحرية حتما لابد منه**"[5].

3- **تنظيم سياسي فعال:** إن الانتصارات التي حققتها جبهة التحرير الوطني في ظل فترة وجيزة، ألغت من خلاله مفعول مختلف التيارات السياسية التي تتقاسم الحركة الوطنية. فأيقضت بذلك مشاعر الوطنية المترسبة في وجدان الشعب الجزائري وبعثت فيه روح الشعور بمسؤولية استرجاع كرامته المداسة[6]. حيث أكدت وثيقة الصومام على فعلية وتمثلية جبهة التحرير الوطني للشعب الجزائري، حيث "**أصبحت جبهة التحرير الوطني رغم كون نشاطها سريا هي المنظمة الوطنية الحقيقية الوحيدة. ونفوذها في عامة القطر واقع لا يقبل ولا**

---

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني،1954–1962، ص13.

[2] أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص140.

[3] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني1954–1962، ص14.

[4] محمد جغابة، المصدر السابق، ص102.

[5] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني،1954–1962، ص16.

[6] محمد طاهر صالح، **نظرة في وثيقة الصومام**، مجلة أول نوفمبر تصدرها المنظمة الوطنية للمجاهدين،1983، عدد62، ص23.

يتجادل فيه أحد، ففي فترة من الزمن القصيرة وقفت الجبهة على التفوق على سائر الأحزاب السياسية الموجودة منذ عشرات السنيين"[1]. وقد وضعت وثيقة الصومام الشروط التي جعلت جبهة التحرير تحتل هذه المكانة وهي كالاتي:

أ. إقرار مبدأ القيادة الجماعية ومنع النفوذ الشخصي[2]. لقد كان لهذا المبدأ تأثير كبير على تطورات الثورة على الصعيدين العسكري والسياسي، لأن الإدارة الجماعية تمنع استئثار فرد واحد، وتسليط الأضواء على قائد معين تتوجه إليه العناية ويصير محل تقديس الجماهير. وبذلك يكون قادة الثورة قد تجنبوا أخطارعدة مثل الاستبداد الفردي والفشل، الذي قد يلحق الشعب عندما يؤسر قائد أو يسقط شهيدا. وفعلا فعندما كان يستشهد قائدا أو يؤخذ أسير يخلفه أخر من غير أن يشعر المجاهدون والمناضلون بالحدث المؤلم وهكذا يواصلون الكفاح بنفس الإيمان، والتصميم ، والعزم[3].

ب. وضوح المذهب: فالغاية المنشودة هي الاستقلال الوطني والوسيلة هي الثورة بتدمير الحكم الاستعماري[4]. وقد نتج عن هذه الغاية والوسيلة عدم السماح لوجود تأويلات مختلفة وغلق الباب في وجه كل من يريد بث التفرقة أو محاولة التضليل[5].

ت. اتحاد الشعب الذي تحقق في الكفاح ضد العدو المشترك دون تحيز أو تعصب:[6]. يوجد بين كل الجزائريين قاسم مشترك يتمثل في مكافحة المحتل بكل الوسائل الممكنة. فإن وحدة الشعب الجزائري تشكل في أن واحد واقعا تاريخيا، حضاريا ومقتضى جوهريا في الكفاح ضد الاستعمار وإن العمل بغير ذلك يعد اختراقا للإجماع الوطني وخيانة عظمى في حقه وتتوطد هذه الوحدة بمحو الفوارق المختلفة بين الأفراد والجماعات والجهات حتى يظهر الجزائريون ككتلة واحدة تتبع قيادة ثورية واحدة. ثم إن الشعبية مطلب فرضه الاستعمار نفسه بمنطق القهر والاضطهاد وجعل الأهالي في خندق واحد يجمعها الجهل والفقر والحرمان والخضوع فعندئذ لا يعرف المعمر الفرق بين "**العربي، والشاوي، والقبائلي، والمزابي**". وتكمن العلاقة

---

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني1954-1962، ص16.

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني،1954-1962، ص16.

[3] احسن بومالي، أول مؤتمر وطني موسع للثورة الجزائرية، ص16.

[4] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني1954-1962، ص16.

[5] احسن بومالي، أول مؤتمر وطني موسع للثورة الجزائرية، ص16.

[6] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني1954-1962، ص16

بين الوحدة الشعبية والوحدة الوطنية في الطابع الشعبي للثورة التي مكنت من تكثيف الاتصالات والعلاقات المختلفة بين كل أقطار الوطن، الشئ الذي تأكد منذ الانطلاقة الأولى للثورة وتكرس في مؤتمر الصومام بحيث نجد مثلا أن تقسيم المهام بين رواد الحركة الثورية لا يخضع إلى منطق جهوي أو لغوي أو فئوي[1].

ث.الاستنكار النهائي لتقديس الشخصية والكفاح العلني ضد الخونة:[2]. وذلك عن طريق التطهير السياسي ومعاقبة كل من تعاون مع الإدارة الفرنسية. حيث وضح محرروا الوثيقة العراقيل والصعوبات التي أعاقت نشاط الثورة في بدايتها وهي: قلة الإطارات والوسائل المادية والمالية وصعوبة إدراك الجو السياسي من طرف المواطنين والاتجاه دوما للنشاط العسكري. ولذلك قرروا استدراك هذا النقص الذي غير وارد في الكثير من وأنهوا هذه الفقرة بقولهم:" **والشئ المحقق هو أن الثورة الجزائرية قد اجتازت مرحلة أولى تاريخية بعزة وشرف...إنها ثورة وليست بحركة ثورية فوضوية.**"[3]

ذكر محرروا الوثيقة نقطة مهمة. تعرض لها الكثير بالتحليل والنقد وهي مسألة إيديولوجية الصومام وذلك بأن الوثيقة انحرفت عن الهدف الأساسي الذي نادى به بيان أول نوفمبر في إقامة الدولة الجزائرية **الديمقراطية الاجتماعية ضمن إطار المبادئ الإسلامية.** حيث ذكروا أن الكفاح هو في سبيل إقامة دولة جزائرية في شكل جمهورية **ديمقراطية واجتماعية** دون ذكر عبارة المبادئ الإسلامية حيث جاء في الوثيقة:" **إنها كفاح وطني يهدف إلى تدمير حكم الاستعمار الفوضوي وليست بحرب دينية...أنها كفاح في سبيل نهضة دولة جزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية واجتماعية وليست في سبيل إعادة حكم ملكي أو حكم قائم على ما يعبر باللاهوتية وتلك نظم قد اضمحلت ودالت دولتها.**"

إن مفهوم الحرب الدينية في الوثيقة تدل على تفويت الفرصة على الفرنسيين وأعوانهم، الذين حاولوا إظهار معركة التحرير الوطني، بكونها "**حرب عنصرية دينية**" ضد المسيحيين والطوائف الدينية الأخرى بهدف تشويه هدف الثورة الجزائرية بأنها ثورة عنصرية عرقية ضد

---

[1] محمد جغابة، المصدر السابق، ص ص103،104.

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني1954-1962، ص16.

[3] المصدر نفسه، ص18.

الأديان. وليس ثورة من أجل استعادة الحرية والكرامة المسلوبة[1]. وقد وضح بيان أول نوفمبر هذه الفكرة من خلال أهدافه الأساسية حيث جاء فيه:"**احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني**[2]. إن الوثيقة كانت موجهة للرأي العام الغربي، حيث أن من مصلحة الثورة عدم التركيز على قضية المبادئ الإسلامية، حتى لا تتذرع بها فرنسا وتدعي بأن الحرب الجزائر "حربا دينية عنصرية، ضد العالم المسيحي، يخوضوها متعصبون دينيون[3]. و قد ذكر البعض أن مؤتمر الصومام حذف فقرة "**دور الإسلام في الدولة الجزائرية**" بعد الاستقلال والإبقاء على "**جمهورية ديمقراطية واجتماعية** " وهذا يرجع إلى انتشار مصطلح "**الديمقراطية الاجتماعية** " دوليا[4]. تطرق محمد جغابه إلى هذه النقطة قائلا: بان المنظور الديني سواء في وثيقة بيان أول نوفمبر أو الصومام فهو يندرج ضمن مبادئ التأصل واسترجاع مقومات الشخصية وجعلها قوة من شأنها تحقيق الاستقلال وإرجاع مكانة الدولة الجزائرية إلى مصفها الحقيقي والطبيعي وقال: إن هذا المنظور لم يكن عرقيا، ولعل أحسن دليل هو أن الثورة عبر مراحلها كانت تناشد المسحيين، واليهود من سكان الجزائر لفصلهم عن الاستعمار وذلك من خلال الوعود والامتيازات التي سوف يحصلون عليها في الدولة الجزائرية بعد الاستقلال شريطة انفصالهم عن المنظومة الاستعمارية[5].

ج. **إخفاق المنظمات السياسية السابقة:** إن الأسلوب الجديد الذي انتهجته جبهة التحرير الوطني ساهم في تفكيك بنيات التيارات السياسية المختلفة التي ألفت التحول السياسي البطئ المتميز بالرتابة والجمود. وإزاء ذلك لم تجد معظم العناصر الأساسية ذات الحس الوطني أمامها إلا الاختيار الانضمام تحت لواء جبهة التحرير الوطني وإعلان تأييدها الواضح لموقف وممارسات هذه الجبهة في اتجاه تصفية الوجود الاستعماري[6]. فقامت بحل نفسها وأعلنت

---

[1] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص173.

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني1954-1962، ص9.

[3] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص174.

[4] ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، (الجزائر: مديرية النشر، 2006)، ص76.

[5] أنظر: المصدر السابق، ص108.

[6] محمد طاهر صالح، المرجع السابق، ص23.

تأييدها وانضمامها للثورة[1]. غير أن هذا التحول في سير الحركة الوطنية لم يمنع بعض التيارات السياسية من اللجوء إلى استخدام بعض الأساليب المنافية للسلوك النضالي الذي يخدم القضية الوطنية ومن ذلك النشاط الهدام الذي مارسته العناصر المصالية في بعض المدن الجزائرية في حق المواطنين حيث وصفتها الوثيقة بأن :"**...مصالي في ذلك خير آلة للسياسة الاستعمارية لأنه رجل ذو غرور وعجرفة ليس له ضمير ولا أنفة**"[2] .

والى جانب تخلف التيار المصالي عن الركب الوطني، وقصور فهمه لما استجد من حقائق ومعطيات فان جمود الذهنية وتحجرها قد لازمتا ممارسات الحزب الشيوعي الجزائري ذلك أن هذا التيار السياسي قد تحكمت في أوصاله فكرة ربط استقلال الجزائر أو على الأصح إحداث بعض التغيرات الشكلية في هيكل الإدارة الاستعمارية في الجزائر بانتصار ثورة الطبقة العاملة في فرنسا واستيلاء هذه الطبقة على مقاليد الأمور، حيث كان مناضلوا هذا الحزب يجمعون بين العرب والفرنسيين باعتبار الحزب كان مفتوحا لعضوية الطائفتين. ومهما كان الأمر فإن الشيوعيين لم يحضروا حتى مؤتمر الصومام[3]. ترى وثيقة الصومام أن الحزب الشيوعي الجزائري، رغم خطورته ورغم الحملة الإعلامية التي لجأت إليها قيادته قصد التضليل والمخادعة، لم يتمكن من تأدية أي دور إيجابي يذكر. بل عجزت قيادته عن التحليل السياسي السليم وأمرت مناضليها بعدم المشاركة في الكفاح المسلح. كما أوضحت الوثيقة خطأ وجهة نظر الشيوعيين التي تنكر ثورية الفلاحين والأرياف الجزائرية وتدعي أن الثورة من دون زعامة الطبقة العمالية تنتهي لا محالة، بتسليط البرجوازية العربية وبالرجوع إلى النظام الإقطاعي الفاسد[4]. حيث جاء في الوثيقة:" **فهي تنكر صفة الثورة لطبقة الفلاحين الجزائريين على الخصوص وتدعي أنها طبقة العمال الجزائريين من خطر الوقوع تحت سيطرة البرجوازية العربية...**"[5]. فليس هناك غرابة في أن يأخذ الحزب الشيوعي هذا الموقف من تطور القضية الوطنية، فعلاوة عن التبعية الفكرية فان محتواه البشري والتنظيمي

---

[1] بوطمين جودي، مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها، ص28.

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، 1954-1962، ص20.

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص84.

[4] محمد العربي الزبيري، قراءة متأنية في وثيقة وادي الصومام، ص ص46،47.

[5] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني1954-1962، ص22.

قد شكلا امتدادا طبيعيا للحزب الشيوعي الفرنسي وهو ما يفسر انقياد عناصره[1]. ومقارنة بذلك لاحظ المحررون أن بعض الشيوعيين قد تسللوا بمبادرات فردية إلى صفوف جبهة وجيش التحرير الوطني وذلك قد يكون صحوة الضمير حيث جاء في الوثيقة:"**على أننا نسجل بعض الأعمال الفردية الصادرة عن بعض الشيوعيين الذين انضموا إلى صفوف جبهة التحرير وجيش التحرير...**"[2]. كما وضحت الوثيقة أنه من الممكن أن يستعمل الحزب هذه الأفراد التي التحقت بالثورة من أجل تبرير عزلته التامة عن الثورة. حيث جاء في المنهاج:" **والمحقق أن الحزب الشيوعي الجزائري سيحاول في المستقبل أن يستثمر هذه المواقف الفردية ليخفي عزلته التامة، وتغيبه عن الجهاد التاريخي، الذي تقوم به الثورة**"[3].

ح. **إستراتيجية الاستعمار الفرنسي:** أدى نمو الثورة وتوسعها إلى إبطال كل التكهنات الاستعمارية في إفشال الثورة وقد أوقعت حكومات فرنسا المتتالية في أزمة، فتخلت عن مستعمراتها في أسيا[4]. وبعد أن أحصي محرروا الوثيقة أن الهزائم المتتالية لفرنسا شرقا وغربا، كشفت لينها المفاجئ مع ثوار تونس والمغرب، وأوعزوه إلى عرقلة الكفاح المسلح بين الأقطار الثلاث وإلى عزل الجزائر وثورتها الشعبية[5]. وتتمثل الإستراتيجية الاستعمارية الفرنسية فيما يأتي:

1-دروس من التجارب التونسية المغربية: على الرغم من فشل السياسة العسكرية التي منيت بها السياسة الاستعمارية الفرنسية في القارتين **الأسياوية** "انتصار الفيتنام" **والإفريقية** " اضطراب الأوضاع الإفريقية" فقد راهنت الحكومات الفرنسية المتعاقبة على الاحتفاظ بالجزائر مهما كلفها ذلك على مختلف الأصعدة "**اقتصاديا وماديا وبشريا**". وفي اتجاه تعميق ممارسة هذا المبدأ عمدت الإدارة الاستعمارية بكل الوسائل لامتصاص الاضطرابات في كل من تونس والمغرب حتى لا تتحول إلى حرب حقيقية تقود منطقة الشمال الإفريقي إلى مرحلة جديدة حيث، جاء التغير المفاجئ في أسلوب التعامل مع الواقع في كل من تونس والمغرب، وبالنظر

---

[1] محمد الطاهر صالح، المرجع السابق، ص24.

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني1954-1962، ص23.

[3] المصدر نفسه.

[4] أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص141.

[5] بوطمين جودي، مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها، ص29.

إلى الظروف المستجدة شرحت وثيقة الصومام بعض الأسباب الإستراتيجية التي دفعت فرنسا إلى تعجيل بالبحث عن حلول ملائمة لتدارك تفاقم الأوضاع في البلدين تونس والمغرب[1].

2- سياسة الحكومة في الجزائر: لقد تبنت الحكومة الفرنسية سياسة "**لاكوست**"**Lacoste** حيث جاء في الوثيقة: " **فان سياسة لا كوست هي التي أصبحت تحظى بالإجماع، وهي الحرب العوان تشن على الشعب الجزائري...وهو محاولة فصل الثورة عن الشعب بالمحق والإبادة**"[2]. وقد تمثلت هذه السياسة في فصل رجال الثورة عن الشعب والتي كانت تعني مباشرة سياسة إبادة عامة وتحويل البلاد إلى معتقل تمارس فيه مختلف أساليب القمع والاضطهاد وبذلك تفصل الثورة عن الشعب، ولم تحقق تلك السياسة هدفها المنشود بقدر ما عمقت إيمان الشعب بثورته. وأمام النوايا الفرنسية المتراوحة بين ممارسة الإبادة والتلويح بإصلاحات جزئية فقد بات واضحا بالنسبة لقيادة جبهة التحرير الوطني ،أنه لا جدوى من الحل السلمي[3].

ثانيا: الأفاق العامة:

إن الثورة الجزائرية ليست حركة تمرد فوضوي، وانما هي ثورة شعبية أصيلة، بنيت على خطط مدروسة، ولها إدارة مركزية، وتقودها أركان حرب قادرة على الوصول بها إلى النصر النهائي وتؤكد أن المفاوضات تعقب الكفاح المسلح الشديد المستمر، ضد عدو غاشم ولا تكون سابقة له أبد[4]. وتحت عنوان هام طرحه المؤتمرون على أنفسهم بكل صراحة على صيغة سؤال هو:

1- لماذا نحارب.؟ وأجابوا عنه بكل صراحة أيضا بقولهم: إن الثورة الجزائرية مهمة تاريخية، وهي القضاء بصفة نهائية لا رجعة فيها على النظام الاستعماري البغيض المنحط الذي يحول دون الرقي والسلم. ثم بينوا كيفية الوصول إلى تحقيق هذا الهدف النبيل بما يلي:

أ.الأهداف الحربية: وحددوها بنهاية الحرب التي منها يبدأ السلم وبالحالة التي يصل إليها العدو ليرغم على قبول السلم، وذلك إما بواسطة هزمه في الميدان، وإما بإرغامه على البحث

---

[1] محمد الطاهر صالح، المرجع السابق، ص25.

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، ص26.

[3] محمد طاهر صالح، المرجع السابق، ص25.

[4] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنيين العشرين والتاسع عشر، ط2،ج2، ص170.

عن وقف القتال أو الهدنة بقصد التفاوض حيث جاء في الوثيقة:" **وإما أن تكون عن وقف للقتال أو هدنة بقصد المفاوضة**"[1]. وفيما يخص جيش التحرير فقد نصت الوثيقة على وجوب العمل لضمان الاعتراف بشخصية هذا الجيش[2].

ب. وقف القتال: أشارت وثيقة الصومام إلى أن إيقاف القتال يمر عبر أربعة شروط سياسية وهي كالأتي:

1- الاعتراف بالشعب الجزائري شعب واحد لا يتجزأ وهذا شرط ينفي الوهم الاستعماري"**جزائر فرنسية**".

2- الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها في جميع الميادين بما فيها الدفاع الوطني والدبلوماسية.

3- الإفراج عن جميع الجزائريين والجزائريات الأسرى والمعتقلين والمنفيين بسبب نشاطهم قبل وبعد نشوب الثورة الوطنية في فاتح نوفمبر1954.

4- الاعتراف بجبهة التحرير الوطني بصفتها الهيئة الوحيدة التي تمثل الشعب الجزائري وأنها وحدها الأهل للقيام بأي مفاوضة، وجبهة التحرير في المقابل بذلك هي الكفيلة بوقف القتال والمسؤولة عنه بالنيابة عن الشعب الجزائري[3].

ت. المفاوضات والسلم: ربط المؤتمرون حدود المفاوضات بتحقيق شروط وقف القتال السابقة الذكر وحددوا نقاط المفاوضات الأساسية، وفي مرحلة ثانية تقوم بإجراء المفاوضات، حكومة مكلفة بتحديد مضمون ما جاء في النقاط السابقة، وهذه الحكومة تكون منبثقة عن جمعية تشريعية تكون بدورها منبثقة عن انتخابات حرة[4].

2-اتحاد شمال إفريقيا: تطرقت وثيقة الصومام إلى الجانب المغاربي وانتماء الطبيعي للجزائر داخل محيطها الشمال الإفريقي، **وأنها:**"**مجموعة كاملة تؤلفها الجغرافيا والتاريخ واللغة والحضارة والمصير**"[5]. اختتم المؤتمرون هذا العنصر بالاقتناع بضرورة عمل الجزائر

---

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، ص28.

[2] محمد الطاهر صالح، المرجع السابق، ص26.

[3] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني1954-1962، ص ص28،29.

[4] المصدر نفسه، ص29. انظر: يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنيين العشرين والتاسع عشر، ط2، ج2، ص172.

[5] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني1954-1962، ص30.

المستقلة على تحطيم حواجز التفرقة التي أقيمت بين بلدان المغرب العربي، وعلى تعزيز الوحدة والإخاء والتضامن بين شعوبها، ومن ثم تأسيس اتحاد لدول شمال إفريقيا[1].

حيث جاء انعقاد مؤتمر طنجة أفريل-1958م، تأكيدا وتتويجا لهذا المسعى النبيل[2]. والذي كان رادا على السياسة الفرنسية التي كانت تهدف إلى جلب تونس والمغرب إلى صفها عن طريق منح امتيازات لهم في الجزائر مقابل التخلي عن مساندة الثورة الجزائرية.

3- المهام الجديدة لجبهة التحرير الوطني في إعداد الثورة الشاملة: يشمل هذا العنصر الأهداف الجديدة حيث ذكرت الوثيقة، أن الظرف الحالي يقتضي مواصلة الكفاح المسلح بشدة هو:" **كل شئ لتدعيم جبهة الكفاح المسلح وكل شئ لنيل النصر الحاسم**"[3]. وقد قسم الأهداف إلى أهداف داخلية وأخرى خارجية وهي كمايلي:

أ. الأهداف الداخلية:

1- إضعاف الهيكل العسكري والشرطي والإداري والسياسي للاستعمار.

2- توفير الوسائل المادية والاهتمام بذلك من دون انقطاع.

3- تدعيم تناسق العمل السياسي والعسكري وترقيته.

4- تمتين الاتحاد الوطني المناهض لامبريالية.

5- الاعتماد على الطبقات الاجتماعية التي هي أكثر عددا واشد فقرا وهي طبقة الفلاحين.

6- إقناع المتأخرين وتشجيع المترددين والضعفاء والمعتدلين وتنبيه الغافلين.

7- عزل المتطرفين الاستعماريين ومنعهم من الحصول على تأييد من الأحرار الأوروبيين أو اليهود.

ب. الأهداف الخارجية:

1- تصعيد تأييد الرأي العام الخارجي.

---

[1] بوطمين جودي، مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها، ص32.

[2] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص179.

[3] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني1954-1962، ص31.

2- تنمية الإعانة الدبلوماسية بجذب حكومات البلاد التي جعلتها فرنسا في الحياد أو التي لم تطلع اطلاعا كافيا على الصفة الوطنية لحرب الجزائر وحمل هذه الحكومات على مناصرة القضية الجزائرية[1].

ثالثا: وسائل العمل والدعاية:

تحت هذا العنوان أكدت الوثيقة الاتحاد الروحي والسياسي للشعب الجزائري الذي صار حقيقة تاريخية ومن هذا المنطلق قرروا مايلي:

1- كيفية تنظيم وقيادة ملايين الرجال للكفاح العظيم: حددت وثيقة الصومام وسائل العمل والدعاية على المستوى الداخلي والخارجي من خلال توضيح الجو السياسي بطرق جديدة، فالإعلام في وثيقة الصومام يرى أن وسائله يجب أن تكون قادرة على الرد بسرعة على مناورات العدو. وإن رجل الإعلام في منظور وثيقة الصومام، لا يقتصر على تلقي الأخبار وصياغتها ونشرها، في أوساط الشعب ولكنه يجب أن يكون سريع البديهة واسع المعرفة وذا قدرة على الاستيعاب والتحليل والتمييز. لأجل ذلك يجب أن تتوفر فيه شروط أساسية أهمها التشبع بإيديولوجية جبهة التحرير الوطني والاستعداد للتضحية بكل شئ من أجل تجسيدها على أرض الواقع. ولأن مؤتمر الصومام لاحظ أن الثورة قطعت خطوات حاسمة في تاريخيها، وأنها في حاجة إلى تعميم فلسفتها. قرر مضاعفة عدد المراكز الإعلامية وتزويدها بكل ما تحتاج إليه من إمكانيات مادية وبشرية. حيث قرر إصدار "**المقاومة الجزائرية**" و "**المجاهد**" اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني[2].

2- تصفية الجو السياسي: أكدت وثيقة الصومام أنه يجب المحافظة على الاتجاه الصحيح للثورة، وإزالة كل ما قد يظهر من حواجز وعراقيل للثورة، ولا يمكن لأي جزائري أن يمارس أي سياسة غير سياسة جبهة التحرير الوطني[3].

3- تحويل السيل الشعبي إلى طاقة خلاقة: إن هيكلة الثورة بصفة جيدة تطلب تعبئة وتجنيد الجماهير في جميع المستويات، ومن هذا المنطلق جعل مؤتمر الصومام، يركز على ضرورة تنظيم وتعبئه هذه الجماهير في منظمات تسيير وفق مبادئ وقوانين جبهة التحرير الوطني كما

---

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني1954-1962، ص ص31،32.

[2] محمد العربي الزبيري، قراءة متأنية في وثيقة وادي الصومام، ص ص31،30.

[3] بوطمين جودي، مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها، ص35.

أدى عبان رمضان دورا مهما في بعث وتشكيل بعض هذه المنظمات. حيث تم تنظيم فروع النشاط البشري في أشكاله العديدة وهي كالأتي:

أ. الحركة الفلاحية: لقد توجه مؤتمر الصومام منذ البداية إلى حركة الفلاحين، بعد أن حذرهم من مغبة الوقوع في فخ الإغراءات الفرنسية[1]. التي تمثلت في الإصلاح الزراعي الذي يستهدف تحسين أوضاع الفلاحين الجزائريين عن طريق إعادة توزيع المساحات التي قد تقتطع من المزارع الكبرى أو من أراضي الشركات الخاصة ومؤسسات الدولة. كما أنها قررت في ذات الوقت، تعديل نظام الخماسة الذي كان سائدا في أرياف الجزائر خاصة، إن المقصود من هذه المناورات المفضوحة، كما جاء في وثيقة الصومام، هو مغالطة أبناء الريف الجزائري وصدهم عن تبني الثورة. فهذا الوضع الجديد الذي أل إليه الريف الجزائري، هو الذي جعل المحررون يدعون جبهة التحرير الوطني لبذل أكبر ما يمكن من الجهد لمساعدة الفلاحين على تنظيم أنفسهم في إطار سياسة وطنية عادلة[2].

ب.الحركة العمالية: إذا كانت الأرياف قد اندمج سكانها، منذ البداية، في صفوف جبهة التحرير، محرزة مكانة خاصة في تركيبة الثورة، فإن عمال المدن قد أسسوا تنظيمات نقابية وطنية ساهمت بشكل كبير في تدعيم مسار الثورة. حيث جاء في وثيقة الصومام حول الحركة العمالية:" **ينبغي لطبقة العمال أن تساهم مساهمة أقوى نشاطا يكون لها الأثر البالغ في تطور الثورة السريع وفي قوتها ونجاحها النهائي**"[3].

ت. الاتحاد العام للعمال الجزائريين: تشكل في 24 فيفري1956. لمواجهة الحركة النقابية الفرنسية وكذلك النقابة العمالية التي أسسها مصالي الحاج[4]. إن الطابع الوطني الذي إكتساه الإتحاد منذ تأسيسه قد ساعد كثيرا على التخلص من الهيمنة الأجنبية. وبذلك وجد نفسه يدافع على مصالح الأمة الجزائرية جمعاء وترى وثيقة مؤتمر وادي الصومام أن التنظيم الجديد قادر على القيام بدور إيجابي في معركة التحرير الوطني[5].

---

[1] محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية1954-1962، ص59.

[2] محمد العربي الزبيري، قراءة متأنية في وثيقة وادي الصومام، المرجع السابق، ص ص35،36.

[3] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني1954-1962، ص35.

[4] محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية1954-1962، ص59.

[5] محمد العربي الزبيري، قراءة متأنية في وثيقة وادي الصومام، ص38.

ت.الاتحاد العام للتجار الجزائريين: أما الاتحاد العام للتجار الجزائريين الذي تأسس في سبتمبر1956 فقد دعا مؤتمر الصومام إلى بعثه لأنه يرى بأنه النقابة التجارية الجزائرية. محتكرة من طرف أقطاب الحركة العنصرية الاستعمارية وعلى الاتحاد العام للتجار الجزائريين هو أداء ما عليه في تدعيم الثورة إلى جانب الاتحاد العام للعمال الجزائريين[1].

ث.حركة الشباب: لم تكن حركة الشباب غائبة في وثيقة الصومام حيث جاء فيها:" **يمتاز الشباب الجزائري ما طبع عليه من نشاط وحيوية والإخلاص والبطولة...فهو بعامل البؤس والشقاء والاضطهاد الاستعماري ينتقل من طور الطفولة إلى طور الرجولة...".**[2] لقد كانت قيادة جبهة التحرير الوطني تعرف شباب شعبها ولأنهم متأكدون أنهم يشكلون مشتلة أصيلة لتزويد جيش التحرير الوطني فإنها خصصت مكانة يستحقونها في وثيقة وادي الصومام[3].

ج.المثقفون وأصحاب المهن الحرة: لم تكن الفئة الجزائرية التي سمحت لها الظروف بالتعلم في المدارس الفرنسية محل شك من قبل الإدارة الفرنسية. غير أن وقائع الأحداث قد أثبت غير ذلك لاسيما بعد التحاق عشرات المثقفين وأصحاب المهن الحرة كالأطباء والصيادلة والمحامين والطلبة بالثورة. وقد نبهت وثيقة الصومام في هذا الصدد إلى وجوب العمل على أن تسند لهذه العناصر المكونة مهمات معينة ومحددة تراعي فيها طبيعة الاختصاص العلمي حتى يقوموا بعمل نافع سواء تعلق الأمر بالميادين السياسية والثقافية والإدارية أو بميداني الصحة والاقتصاد[4].

ح.الحركة النسائية: ذكرت وثيقة الصومام البطولات الخالدة التى قامت بها المرأة الجزائرية وذلك عبر الانتفاضات التي تلاحقت منذ احتلال الجزائر سنة1830 حيث جاء في الوثيقة:" **ولا يخفى أن الجزائريات قد ساهمن مساهمة إيجابية فعالة في الثورات الكثيرة التي توالت وتجددت في الجزائر منذ 1830 ضد الاحتلال الفرنسي**"[5]. وعملا على تدعيم الحركة النسائية

---

[1] محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية1954-1962، ص60.

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني1954-1962، ص38.

[3] محمد العربي الزبيري، قراءة متأنية في وثيقة وادي الصومام، ص41.

[4] محمد الطاهر صالح، المرجع السابق، ص26.

[5] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني1954-1962، ص40.

قرر المؤتمر إيجاد الصيغ العملية التي توفر للمرأة الجزائرية شروط المشاركة في المعركة مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانياتها[1].

4. البحث عن أنصار: بعد أن أشارت الوثيقة إلى وجوب الاهتمام بالأقلية الأوروبية في الجزائر وهو مالم تستهدفه نشاطات الأحزاب السابقة. حيث أكدت أن المقاومة لم ترتكب أخطاء خطيرة إزاء هذه الأقلية كما تدعي الصحافة الاستعمارية المرتبطة بالمصالح السيكولوجية للجيش الاستعماري، كما اعتبرت الوثيقة انه من الخطأ الفادح النظر إلى جميع الأوروبيون واليهود من سكان الجزائر بعين واحدة، حيث دعا المؤتمر كذلك إلى التقرب من هذه الأقلية خلافا لسياسة الأحزاب القديمة. فقد أنحى بالملائمة على الأحزاب لأنها لا تهتم بالأقلية الأوروبية بينما اهتمت بالرأي العام الإسلامي فقط. مما جعل الدعاية الاستعمارية تستغل الوضع وتتهم الحكومة الفرنسية الحركة الوطنية. بالتخلي عن الأقلية الجنسية الغير المسلمة وتركها "**عرضة للبربرية العربية والحرب المقدسة**" وفي هذا دعوة لجبهة التحرير لكي تتخلى عن دعاية الأحزاب القديمة التي تخيف الأقلية الأوروبية بإلحاحها على استرجاع الهوية العربية تحت راية الجهاد. حيث رأي المحررون أنه من الخطأ غير المغتفر وضع كل الأوروبيون واليهود في سلة واحدة. وقد ألح محضر المؤتمر على أن الثورة الجزائرية ليست حربا أهلية بين الأقلية الأوروبية والأغلبية المسلمة ولا حربا دينية أو جهادا بين الإسلام والمسيحية. لقد أفاض المحضر في الحديث عن الجالية اليهودية بالخصوص وأعطاها اهتماما دون السكان الآخرين[2]. وعدا ذلك فإن الجبهة لم تنس أن توجه مرات عديدة نداءات مهدئة، إلى المسحيين واليهود، بل أعربت بوضوح عن موقفها في ضرورة التعايش المنسجم بين مختلف الطوائف الدينية التي تعيش في الجزائر[3].

5. نشاط جبهة التحرير في فرنسا: أكدت وثيقة الصومام من التحليل العميق الذي قام به المؤتمرون للحالة التي يعيشها الديمقراطيون، الأحرار في الجزائر من الاستعمار الفرنسي، تأكدوا من أن هناك وجود خلاف في الرأي العام الفرنسي حول ما يرتكبه الجيش الفرنسي من

---

[1] محمد العربي الزبيري، قراءة متأنية في وثيقة وادي الصومام، ص40.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص86.

[3] سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل سلاح**، ترجمة: محمد الحافظ الجمالي، (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2002)، ص341.

جرائم. حيث أبدوا نوعا من المساعدة التي قدموها إلى الممثلين للحركة الديمقراطية الحرة الفرنسية التي تهدف إلى فرض الحل السياسي، حقنا للدماء ولهذا الاعتبار، فان هذه المنظمة في إمكانها توثيق صلتها بالحركات واللجان القائمة لمعارضة الحرب[1].

6.تضامن الشمال الإفريقي: في هذا العنصر أشادت وثيقة مؤتمر الصومام بالإنجازات التي حققها جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير، في القضاء على المشاريع الاستعمارية التي بآت بالفشل أمام كفاح القوى والشديد للثوار، كما أشادت بالمساعدة الكبيرة التي قدمتها كل من حكومتي تونس والمغرب بفضل ضغط شعبيهما الشقيقين والذي كان عامل كبير على نجاح واستمرار الثورة.

7.الجزائر أمام العالم: تطرقت وثيقة الصومام في هذا العنصر بالتحليل الدقيق لنشاط فرنسا الدولي المضاد والمعارض لحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال، ومحاولاتها الرامية إلى إسكات الرأي العام العالمي وإقناعه بأن ما يجري في الجزائر، لا يزيد عن كونه مشكلا فرنسيا داخليا وأدحض المؤتمرون هذا الرأي الفرنسي بقولهم:"**وهل أو يمكن تغيير جنسية شعب لمجرد غزو بلاده واحتلالها من طرف جيش أجنبي؟...**"[2]. وأكدوا على أن الأسطورة الفرنسية القائلة بأن الجزائر فرنسية قد تحطمت تماما، بفضل ضربات جيش التحرير الوطني والتفاف الشعب حوله[3].

8.كيف نوجه نشاطنا الدولي؟: بعد اللمحة السريعة الواضحة والواقعية لحالة الجزائر وثورتها أمام العالم تطرقت وثيقة الصومام عن كيفية توجيه نشاط جبهة التحرير وجيش التحرير الدولي.

الخلاصة: انتهت وثيقة الصومام بخلاصة قيمة. حيث تناولت فيها بداية انطلاقة الحركة الوطنية والذي كان بعد الحرب العالمية الثانية، ووصفته الوثيقة بأنه:"**حدث انفجار هائل زعزع أركان الامبريالية**"[4]. في هذه الفترة بدأت حركة التحرر التي أخرجت عدة أمم من الظلمات العبودية، تتبوأ مقعدها تحت شمس الحرية والاستقلال. حيث جاء في الوثيقة:" **وفي خلال هذه**

---

[1] بوطمين جودي الأخضر، مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها، ص37.

[2] بوطمين جودي الأخضر، مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها، ص37.

[3] المصدر نفسه، ص38.

[4] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني1954–1962، ص 53.

الحقبة القصيرة من الزمن استطاع ثمانية عشر شعبا أن تخرج من ظلمات العبودية..."[1].
وجاء في الخلاصة بأن الثورة التي نشبت في فاتح من نوفمبر 1954 هي في مسار سوي وطريق مزال أمامها شاق ومتعب، لكن هذا الجهد سيكلل بالنصر لا محالة وسيمحى يوم 5جويلية 1830 اليوم المشؤوم وذلك بالقضاء على الاستعمار. وسيحظى الشعب الجزائري باستقلاله حيث وصفوه: **استقلال الوطن الذي سيخفق فوقه العلم الجزائري رمزا للحرية والسيادة"**[2].

وخلاصة القول تعتبر وثيقة الصومام حدث تاريخي، فقد غيرت الوضع عبر التراب الوطني حيث كانت الوضعية تتسم بعدم التنسيق، كل مسؤول يتخذ المبادرة التي يراها مناسبة لمنطقته، والاتصالات شبه منعدمة، الأسلحة المطلوبة غير متوفرة، ولم تكن هناك قيادة موحدة ولا برنامج موحد لبلوغ الأهداف المعلنة في بيان أول نوفمبر. وعندما صدرت وثيقة الصومام نظمت، وهيكلت، الثورة التحريرية، وأصبح الشعب الجزائري بكل شرائحه وفئاته الاجتماعية ملتف حولها. وبهذا يمكن القول أن وثيقة الصومام هي المنهاج الإداري، والسياسي، والاجتماعي، والعسكري للثورة الجزائرية، التي أعلن عنها بيان أول نوفمبر1954.

---

[1] المصدر نفسه.

[2] نفسه.

الفصل الثالث:دراسة تحليلية لبرنامج مؤتمرطرابلس1962

أولا:دراسة الوثيقة من حيث الشكل

ثانيا:دراسة المحتوى الأيديولوجي للوثيقة

1- المحور الأول:صورة مجملة عن الوضعية الجزائرية

2- المحور الثاني:الثورة الديمقراطية الشعبية

3- المحور الثالث:تحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لبرنامج طرابلس1962

عندما وضعت الحرب التحريرية أوزارها وتوقف القتال في 19 مارس1962 طبقا لاتفاقية إيفيان الموقعة بين ممثلي جبهة التحرير الوطني وفرنسا، كان لابد من وقفة تقييميه تستخلص منها قيادة الثورة الجزائرية. نتائج سبع سنوات ونصف من التضحية والنضال وترسم على ضوء ذلك أفاق المستقبل في مختلف الميادين. ولهذه الغاية انعقد مؤتمر طرابلس من27ماي إلى7جوان حيث كان معولا عليه أن يفصل في الخيارات السياسية والاقتصادية والثقافية للجزائر المستقلة، وأيضا الخروج بقيادة تتسلم مقاليد الأمور بعد الاستقلال[1]. فما مضمون هذا البرنامج؟ وكيف سطر لإعادة تأسيس الدولة الجزائرية بعد الاستقلال؟

أولا: دراسة الوثيقة من حيث الشكل

1- الإطار الزماني والمكاني للوثيقة:

أ. **الإطار الزماني للوثيقة** : انبثق برنامج طرابلس في المرحلة الانتقالية للدولة الجزائرية، بعد وقف إطلاق النار. وهي بداية التحولات الكبرى للمجتمع الجزائري، أما الفترة الزمنية التي عالجها البرنامج تبدأ من 1830 إلى غاية1962. حيث شرح من خلالها وضعية الجزائر أثناء الاحتلال وما سوف يتم إنجازه وبناءه بعد استرجاع السيادة الوطنية.

ب. **الإطار المكاني:** إن الإطار المكاني الذي تحدث حوله البرنامج هو الدولة الجزائرية قبل وبعد الاستقلال.

2- طابع النص: يعد هذا النص في مجمله وثيقة تاريخية. كتب على شكل برنامج تأسيسي للدولة الجزائرية الحديثة فهو ذو طابع "**تاريخي**"، "**سياسي**"، "**اقتصادي**"، "**اجتماعي**"، "**ثقافي**"، و"**إيديولوجي.**

تاريخي: لأنه تطرق إلى أهم حدث تناول من خلاله محرروا البرنامج وضعية الجزائر من1830 إلى غاية1962. **سياسي:** لأنه صدر عن تنظيم وهو" **حزب جبهة التحرير الوطني**". كم أنه رسم سياسة الجزائر الداخلية والخارجية والتي ركز من خلالها على تسطير

---

[1] الطاهر زبيري، **نصف قرن من الكفاح**، تحرير: مصطفى دالع، (الجزائر: الشروق للإعلام والنشر،2011)، ص12.

أهداف ومبادئ تتعلق ببناء الدولة الجزائرية، وكان على رأسها تحديث الدولة الجزائرية[1].

اقتصادي، اجتماعي، ثقافي، أيديولوجي: خصص البرنامج محورا كاملا للجانب الاقتصادي و الاجتماعي اهتم من خلاله بمستقبل البلاد وذلك من خلال انتهاج بناء اقتصادي جديد تستفيد منه جميع الطبقات الاجتماعية في الجزائر من بينها المرأة الجزائرية. كما اهتم برنامج طرابلس بالجانب الثقافي وذلك من خلال تطوير الثقافة الوطنية ومحاربة ثقافة المستعمر. إضافة إلى ذلك أنه حمل محتوى إيديولوجي تمثل في الجانب العقائدي لبناء الدولة الجزائرية بعد استرجاع السيادة.

3- عنوان النص: جاء عنوان النص كالأتي:" **مشروع برنامج من أجل تحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية**". هدفه منح منطلقات فكرية يعتمد عليها حزب جبهة التحرير الوطني في إعادة بناء الدولة الجزائرية في جميع الميادين وهي نتيجة للتجربة الثورية التي اكتسبت في خضم الكفاح التحريري[2].

4- الفكرة الرئيسية: وضع الخطوط العريضة لبناء الدولة الجزائرية الحديثة في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

5- الأفكار الجزئية: تضمنت الوثيقة ثلاث أفكار رئيسة مهمة وهي:

الفكرة الأولى: تطرق البرنامج من خلال هذه الفكرة في إعطاء صورة مجملة عن الوضعية الجزائرية وذلك في شكل دراسة تاريخية للثورة التحريرية وذكر نتائجها بالنسبة لكل من الجزائر وفرنسا.

الفكرة الثانية: حددت من خلالها دور جبهة التحرير الوطني في بناء مجتمع جديد يساهم في استمرار العمل في ظل الثورة الديمقراطية الشعبية التي يمثل الفلاحون، والفقراء، والعمال، وعامة الشعب روافدها الأساسية.

الفكرة الثالثة: تتناول هذه الفكرة تحقيق جبهة التحرير الوطني المهام الاقتصادية والاجتماعية التي خططتها للثورة الديمقراطية الشعبية والتي شملت الجانب الاقتصادي بمختلف جوانبه الزراعية والصناعية بالإضافة إلى رفع مستوى الجانب الاجتماعي والثقافي، والاهتمام

---

[1] محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية1954-1962، ص285.

[2] بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954**، (الجزائر: دار النعمان، د.ت)، ص595.

بالسياسة الخارجية للبلاد التي تحمل المبادئ الجديدة التي ستعتمد عليها جبهة التحرير الوطني في ظل الدولة الجزائرية المستقلة.

6- كاتب الوثيقة: إن فكرة تحضير برنامج طرابلس تعود إلى الزيارة التي قام بها لخضر بن طوبال إلى الزعماء الخمس المسجونين بقصر "**ألنوي**" حيث طرح عليهم سؤال هل "**أعددتم شيئا للمستقبل؟ لأننا نحن لم نحضر شيئا بعد**"[1]. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، كان على قادة الثورة التفكير في مرحلة ما بعد إعلان الاستقلال، وبعد طلب بن بلة وأصدقائه[2]. اجتمع المجلس الوطني للثورة باعتباره السلطة العليا في اجتماع مابين 27 مايو و07 جوان1962. لوضع برنامج ومنهاج سير الدولة الجزائرية[3]. من أجل ذلك الغرض شكلت لجنة تحضير، الوثائق للسادة الآتية أسمائهم: أحمد بن بلة[4]، أمحمد يزيد[5]، محمد الصديق بن يحي[6]، محمد

---

[1] محمد عباس، **اغتيال حلم**، (الجزائر: دار الهومة، 2005)، ص ص193،194 .

عمر بوداود، **من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني**، (الجزائر: دار القصبة للنشر،2007)، [2]ص230.

[3] مصطفى هشماوي، **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**، (الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 2010)، ص205.

[4] ولد احمد بن بلة في مغنية يوم25 ديسمبر1918 .انضم إلى حزب الشعب بعد الحرب العالمية الثانية وأصبح عام 1949 مسؤولا عن التنظيم وعن المنظمة الخاصة اعتقل بعد اختطاف طائرته 1956، كان عضوا في المجلس الوطني للثورة 1965-1962، ونائبا لرئيس الحكومة المؤقتة 1962 ، أصبح أول رئيس للجمهورية الجزائرية بعد الاستقلال، تم الانقلاب عليه من قبل الرئيس هواري بومدين في 1965. محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ص186.

[5] من مواليد البليدة عام 1923 ، انضم إلى حزب الشعب الجزائري عام1942انتخب أمينا عاما لجمعية طلبة مسلمي شمال إفريقيا بفرنسا عا1947 وصار عضوا في اللجنة المركزية في مارس 1951 بعدها أصبح عضوا في الوفد الخارجي سنة1954 مثل جبهة التحرير الوطني إلى جانب حسين أيت حمد في ندوة باندونغ في افريل1955 ثم في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي بحثت القضية الجزائرية.عين عضوا كامل العضوية في المجلس الوطني للثورة في مؤتمر الصومام 1956، ثم وزيرا للإعلام في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و في 1958 كم شار في المرحلة الثانية من مفاوضات إفيان عامي1961و1962.أنظر: رضا مالك، **الجزائر في إفيان تاريخ المفاوضات السرية1956- 1962**، (الجزائر:المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار،2003)، ص380.

[6] محمد الصديق بن يحي من مواليد جيجل 1932 ، انتخب عضوا في المجلس الوطني للثورة في مؤتمر الصومام شارك في المراحل المختلفة للمفاوضات التي أدت إلى اتفاقيات افيان شارك في اللجنة المكلفة بإعداد برنامج طرابلس. بعد تشكيل حكومة بن بلة بدأ بن يحي حقبته الدبلوماسية كسفير للجزائر، وفي 1979 عين

حربي ومصطفى الأشرف[1]، رضا مالك[2]، ومحمد تمام، موزعين على أفواج عمل على النحو الأتي:

-رضا مالك، ومصطفى الأشرف، حددوا طبيعة الثورة، والمقصود به الجانب الأيديولوجي والتاريخي للثورة. -محمد الصديق بن يحي، ومحمد حربي، حددوا السياسة الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الخارجية، محمد تمام تكفل بتحديد خطة تنظيم الحزب[3].

7- التعريف بالوثيقة: انبثق ميثاق طرابلس عن مؤتمر المجلس الوطني للثورة الذي انعقد في طرابلس ليبيا يوم 27 ماي إلى 7 جوان 1962. حيث عرفت الوثيقة باسم"**برنامج طرابلس**" فهو ميثاق وطني استمد روحه من كفاح الشعب الجزائري، وتاريخه وتراثه الحضاري والفكري وقد قام ميثاق طرابلس على ثلاثة محاور رئيسية رسم من خللها أسس الدولة الجزائرية. و انتهى العمل بهذه الوثيقة. بعد صدور ميثاق الجزائر سنة1964[4].

ثانيا: دراسة المحتوى الأيديولوجي للوثيقة

يعتبر ميثاق طرابلس من أهم مواثيق الثورة الجزائرية بحكم طبيعة المرحلة التي جاء فيها، إذ يعتبر برنامجا متطلعا لمسايرة التطور الطبيعي للثورة من خلال محاولة إعطائها

وزيرا للشؤون الخارجية. توفي سنة1982 في حادثة الطائرة التي كانت تقله إلى إيران. أنظر: المصدر نفسه، ص371.

[1] محمد حربي كان طالبا في باريس ثم في لوزران، شغل منصب أمين عام في وزارة الشؤون الخارجية للحكومة المؤقتة، أما مصطفى الأشرف كان يشغل أستاذ اللغة العربية. عبد الحميد زوزو، **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة مؤسسات ومواثيق،** (الجزائر: دار الهومة، 2009)، ص46.

[2] ولد في مدينة باتنة سنة1931 عضو مؤسس لاتحاد الطلاب المسلمين الجزائريين سنة 1955 أصبح مدير جريدة المجاهد سنة1957. كان الناطق الرسمي وعضو الوفد الجزائري إلى مفاوضات إفيان بعد الاستقلال شغل منصب سفير في يوغسلافيا1963 وفي فرنسا1965 وفي الاتحاد السوفياتي1970 وشارك في سنة 1976 في تحرير الميثاق الوطني وعين وزيرا للإعلام والثقافة1977.وفيسنة1979 عين سفيرا للولايات المتحدة الأمريكية في بريطانيا 1982.أحد المفاوضين الرئيسيين الذين تمكنوا من تحرير اثنتين وخمسين رهينة من السفارة الأمريكية في طهران 1980-1981. رضا مالك، المصدر السابق، ص377.

[3] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص205.

[4] عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص ص166،167.

صورة جديدة وهي في الحقيقة محاولة تطوير المشروع الإيديولوجي في مرحلة حاسمة من مراحل الثورة[1].

1- المحور الأول: صورة مجملة عن الوضعية الجزائرية

بالنسبة للمحور الأول، أعطى البرنامج تقييما، شاملا لأوضاع الجزائر من الاحتلال إلى غاية توقيع اتفاقية ايفيان، مركزا على السيادة الوطنية والسياسة الفرنسية الهادفة إلى تقويضها[2]. حيث تناول عدة نقاط هامة في نظرته العامة عن حالة الجزائر، كما تناول بالنقد نقاط الضعف التي لوحظت في جبهة التحرير الوطني، وقسم هذا الموضوع إلى عدة مقاطع[3]. جاءت كالأتي:

1-**حرب التحرير وتخليص السيادة الوطنية:** بدأ محرروا البرنامج حديثهم حول هذا الموضوع بان:" **إيقاف القتال، قد وضع حدا لحرب إبادية طويلة غذتها الرأسمالية الفرنسية ضد الشعب الجزائري**"[4].

كما اعتبرت الوثيقة اتفاقية ايفيان نصرا سياسيا للشعب الجزائري منبثق عن المنطق الثوري المتواصل والذي يشكل المستقبل الحقيقي للبلاد[5]. حيث جاء في الوثيقة:"**إن اتفاقية ايفيان هي بالنسبة للشعب الجزائري انتصار سياسي لا مرد منه...يضع حدا للنظام الاستعماري والهيمنة الأجنبية التي دامت أكثر من قرن**"[6]. إن الانتصار الذي تحقق قد انبثق قبل كل شئ من التسلسل الثوري المطبق والمتواصل ومن الأحداث السياسية والاجتماعية ذات الأثر التاريخي الناتج عن الكفاح المسلح الذي قام به الشعب الجزائري[7].

---

[1] محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية1954-1962، ص ص278،279.

[2] المرجع نفسه، ص 278.

[3] بوطمين جودي، مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها، ص44.

[4] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، ص57.

[5] فاضلي إدريس، **عنوان ثورة ودليل دولة**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004)، ص130.

[6] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، ص57.

[7] لقد وضح محررو الوثيقة تلك الأحداث في برنامج طرابلس للمزيد أنظر: المصدر نفسه، ص ص57،58.

2-الحرب الاستعمارية وتحول الاستعمار الفرنسي: حمل محرروا الوثيقة، كل الفرنسيين مسؤولية الحرب التي شنوها ضد الشعب الجزائري والتي كانت عملية إبادة حقيقية. إذ استعملوا فيها أضخم جيش استعماري[1]. حيث كانت "**حربا كولونيالية**"، ساندها الحلف الأطلسي ودعمتها الولايات المتحدة دبلوماسيا وعسكريا ولكنها باءت في النهاية بالفشل ومن هنا اضطر النظام الاستعماري إلى تحويل النظام الاستعماري القديم إلى نظام استعماري جديد، غايته المحافظة بأشكال أخرى على المصالح الأساسية لفرنسا في مجالي الاقتصاد والإستراتيجية وتعتبر اتفاقيات إيفيان أحسن نموذج للتعبير عنه[2].

3- الجزائر على أبواب الاستقلال: أبدى محرروا الوثيقة في هذا الباب تخوفهم من "**منظمة الجيش السري الفرنسية**"، واحتمال انتصارها وانفصال المستعمرين عن الدولة الجزائرية، وبالتالي ستلجأ لأنواع من الضغط على الجزائر المستقلة. كما أبدى نقاط الضعف الموجودة في "**اتفاقيات ايفيان**"، ومنها منح الامتيازات للمستعمرين والاحتفاظ بقاعدة "**المرسى الكبير**"، منها "**المطارات العسكرية**"، و"**المنشآت الذرية**" في جنوب البلاد، وبقاء 80ألف عسكري لمدة عامين بعد الاستقلال. واعتبر محرروا الوثيقة، أن المجلس التنفيذي المؤقت المنصوص عليه في الاتفاقيات لا يتمكن من فرض سلطته ومراقبته على الإدارة الفرنسية الاستعمارية. في مدة قليلة خاصة وأن الأغلبية الساحقة من موظفي هذه الإدارة أعضاء في "**منظمة الجيش السري الفرنسي**". ولكن هذه التخوفات لم تكن في محلها، إذ اثبت الواقع أن هذه الصعاب قد حطم بعضها على يد الثورة، وعلى يد جيش التحرير الوطني، كما تم التخلص من بعضها بعد سنوات قليلة من الاستقلال مثل الرحيل عن المرسى الكبير وقاعدة رقان حيث رحل80ألف عسكري. أما المستوطنون الفرنسيون فقد كان رحيلهم الجماعي غداة الاستقلال مباشرة، وبعد هذه التخوفات التي أثبتت الأيام قدرة جبهة التحرير الوطني على تخطيها بنجاح، ذكر محرروا، تركة الحرب وحصروها في مليونان من الجزائريين يغادرون يوميا المعسكرات الفرنسية التي حبسوا فيها مئات الآلاف من اللاجئين الجزائريين في المغرب وتونس . ثم تكلم المحررون عن المشاكل الناجمة عن هذا الوضع الذي خلفته الحرب، وحاولوا حصرها في

---

[1] بوطمين جودي، مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها، ص46.

[2] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص47.

مشاكل اقتصادية واجتماعية، كونها مرتبطة بالمفهوم السياسي والنظامي، وأكد على انه لا يكفي أن تنظم حملات وطنية وعالمية لجمع الإعانات وحل مشاكل السكن والغذاء والصحة ولكنها حلولا في نطاق برنامج عام[1]. حيث جاء في الوثيقة:**"إن الثورة الاقتصادية والاجتماعية تتبدئ بهذا الميدان...وانه سيحكم على الثورة ابتداء من هذه التجربة التي ستكون حاسمة بالنسبة لتطورها المقبل"**[2].

كما ذكر برنامج طرابلس أن بعض الأوساط الاستعمارية التقليدية والأوساط العسكرية اعتبرت اتفاقية ايفيان هزيمة ساحقة وإهانة لم يسبق لها مثيل، ومع أنها اعترفت بأن الجزائر أفلتت منهم إلا أنهم لم يقروا بالهزيمة. ومن ثم جاء الرهان على خلق قوة ثالثة، هذه القوة التي تحاول فرنسا إبرازها داخل الجبهة وخارجها كانت تعمل على قلب تيار الثورة إلى تيار مضاد[3]. حيث جاء في الوثيقة هذا التكتيك الاستعماري يمكن تلخيصه كالأتي: **بعث قوة ثالثة ضمن جبهة التحرير الوطني الجزائرية تتكون من الوطنين المعتدلين اللذين يقتنعون بالاستقلال ولكنهم يعارضون كل عمل ثوري حقيقي... "**[4].

4- النقائص السياسية لجبهة التحرير الوطني والانحرافات المنافية للثورة: في هذا الموضوع تعرض محرروا الوثيقة إلى انتقاد جبهة التحرير الوطني. حيث كان على قيادة الجبهة أن تضع الخطوط العريضة للمرحلة الجديدة، والأخذ بأحد الأساليب الناجعة في تقويم الأخطاء وتحديد النقاط الخطيرة على الصعيد النضالي خاصة ونعني بذلك ممارسة النقد والنقد الذاتي. وفي هذا الإطار نصت الوثيقة على أن جبهة التحرير الوطني كانت قد نظرت في بداية العمل الثوري في فاتح نوفمبر 1954 لكنها لم تكن على دراية واسعة بما ستأتي بها الحرب ومن ذلك المؤهلات الثورية العميقة للشعب الجزائري، لاسيما في الأرياف، ثم أن جبهة التحرير باعتبارها منظمة طلائعية قد انفصلت في بداية عملها عن ممارسة أساليب ومناهج ومفاهيم الأحزاب القديمة لكن هذا الانفصال لن يتعزز إلا إذا اقترن بجهد عظيم للتمييز الإيديولوجي. ويبدوا في هذا الصدد أن التركيز على وجوب صياغة أيديولوجية ملائمة

---

[1] بوطمين جودي، مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها، ص ص49-52.

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني1954-1962، ص64.

[3] فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص130.

[4] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني1954-1962، ص65.

تنبثق عن إرادة الجماهير الشعبية التي قادتها الجبهة وتعكس بعمق تطلعاتها في بناء مجتمع بعيد من كل أشكال الاستغلال المظلمة[1]. إن النقد الذي قامت به الجبهة لسلوكها وسياستها ومناهجها طيلة سنوات الثورة، ليس مصدره الجبهة ، وليس موجها إلى فئة من المسؤولين دون الأخرى بل هو تحليل لواقع ذهني وسلوك سياسي ينطبق على جميع المسؤولين في الثورة على اختلاف مستوياتهم[2].

2- المحور الثاني: الثورة الديمقراطية الشعبية

يتناول هذا المحور الجانب العقائدي للبرنامج. وفيه حاول محرروا البرنامج تعريف "**الديمقراطية الشعبية**". على ضوء معطيات موضوعية. تبين الكيفية التي بها يتم التشييد الثوري للدولة والمجتمع، باعتبار أن الجزائر لا تزال تحمل بصمات الاستعمار الفرنسي. وقد قسم هذا المحور كالأتي:

1- خاصية الجزائر: لخص محرروا الوثيقة خصائص الجزائر في عبارة واحدة حيث قالوا أن الجزائر بوضعها العام ما تزال في بداية التخلص من السيطرة الاستعمارية ومن شبه **الإقطاعية**[3]. فالحصول على الاستقلال لا يكفي وحده إزالة هاتين الخاصيتين اللتين كانتا عليهما الجزائر بعد الاستقلال. ولذلك على الثورة إزالة أثار الاستعمار والإقطاع معا[4]. ثم حلل محرروا الوثيقة الوضع العام السائد بالجزائر قبل الثورة. حيث استهل هذا العنصر بعنوان "**البلد المستعمر**" وانتهى المحررون من تحليلهم لهذه النقطة بالعبارة التالية:"**انه من واجب الثورة أن تصفي نهائيا مخلفات الإقطاع المعادية للوطن والمجتمع ولمصلحة الشعب**"[5].

2- المحتوى الاجتماعي لحركة التحرير الوطني: بدأ محرروا الوثيقة في هذا الموضوع بالقول بأن ثورة نوفمبر1954 التي تطوع فيها الشعب الجزائري من أجل الجهاد الوطني، قد خلقت فيه تحركا عميقا متواصلا. وهذا التحرك جعله يعيد النظر في مقاوماته القديمة، ويطرح

---

[1] محمد الطاهر صالح، **نظرة عامة في وثائق جبهة التحرير الوطني**، مجلة أول نوفمبر تصدرها المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1984، عدد 64، ص5.

[2] فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص132.

[3] بوطمين جودي الأخضر، مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها، ص56.

[4] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص48.

[5] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني1954-1962، ص ص71-74.

قضايا المجتمع الجديد. حيث طرح المحررون سؤال ماهي المقومات الاجتماعية لحركة التحرير الوطني؟ وأجاب عن سؤالهم بأن هناك شعبا وهذا الشعب مكون من فئات هي: فئة الفلاحين الفقراء الذين تتكون منهم أغلبية ضحايا الاستغلال الاستعماري، وطبقة العمال القليلة نسبيا، و الفئات الاجتماعية المتوسطة التي تشمل صغار الصناع وأصحاب الحرف وصغار المستخدمين وصغار التجار، وبعض من ذو المهن الحرة، ومجموعهم هو ما نسميه بالبرجوازية الصغيرة. وطبقة البرجوازية قليلة العدد نسبيا، تتألف من رجال المصالح الاقتصادية وكبار التجار وأصحاب المؤسسات الاقتصادية والمالية. انتهى المجلس إلى القول، بأن فئة الفلاحين والعمال المستخدمين كانوا يكونون القاعدة الفعالة للكفاح التحرري، كما شاركت الفئة الاجتماعية المتوسطة في حركة التحرير ومدتها بالإطارات السياسية وشارك البعض من الطبقة البرجوازية. وكانت النتيجة المستخلصة من تحليلهم هذا، هي أن هذه الحركة الشعبية قد تجاوزت خلال النضال المسلح هدف الحركة الوطنية التحريرية إلى ماهو أبعد من ذلك، وهو الثورة بأتم معناها، وبكل أبعادها[1].

3- المهام الرئيسية للثورة الديمقراطية: بعد دراسة خصائص المجتمع الجزائري، والمحتوى الاجتماعي لحركة التحرير الوطني، أبدى المجلس رغبته الملحة في دراسة مكاسب هذا الكفاح، وألح على نقطتين هما:

1- الانطلاق من الواقع الجزائري من خلال معطياته الموضوعية ومطامح الشعب.

2- التعبير عن هذا الواقع على أن نأخذ بعين الاعتبار متطلبات التقدم العصري واكتشافات العلم وتجارب الحركات الثورية الأخرى ومحاربة الامبريالية في العالم[2]. وقد طرح محرروا الوثيقة سؤالا هاما وهو: بأي شئ تتميز الثورة الجزائرية[3]. ثم أجابوا عن هذا السؤال بمايلي: رغم خلو الثورة وعبارتها من كل محتوى دقيق فان اسم الثورة نشط عزائم الجماهير الشعبية التي أعطته بفطرتها معنى كان يتجاوز نطاق الحرب التحريرية وهذا الشئ المفقود، هو السند العقائدي الضروري. لهذا يجب أن يحل الكفاح العقائدي محل الكفاح المسلح والمعركة من

---

[1] بوطمين جودي، مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها، ص ص58،59.

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني1954-1962، ص76.

[3] المصدر نفسه.

أجل الاستقلال، يجب أن تترك مكانها للمعركة من أجل الثورة الديمقراطية الشعبية. ثم خص المجلس الوطني الثورة الديمقراطية الشعبية بثلاث محتويات هي:

1- المحتوى الديمقراطي: ينبغي لهذه الثورة أن تكون ديمقراطية، تترجمها الروح الديمقراطية التي يفترض أن تحل روح المسؤولية محل السلطة النابعة من الإقطاعية[1].

2- المحتوى الشعبي: معناه أن بناء دولة عصرية على أسس ديمقراطية مناهضة للامبريالية والإقطاعية. لا يكون ممكنا إلا بمبادرة الشعب نفسه ويقظته ومراقبته المباشرة، ولهذه الثورة مهام كبرى، والشعب وحده هو الذي يستطيع أن يحقق تلك المهام، ونعني بالشعب الفلاحين وكافة العمال والمستأجرين والشبان والمثقفين الثوريين[2].

3- من اجل طليعة واعية: لقد ربط المحررون، تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية بتكوين طليعة واعية، تشمل عناصر متقفة من العمال والفلاحين والشبان المثقفين الثورين، ومن شأن هذه الطليعة أن يكون لها دور في إعداد فكرة سياسية واجتماعية، تعكس بصدق مطامح الجماهير، في إطار الديمقراطية الشعبية. وبالتالي فإن بناء دولة حديثة، وتنظيم مجتمع ثوري يتطلبان اللجوء إلى مناهج ومقاييس علمية في العمل النظري والتطبيقي، ورفض أشكال التفكير الذاتي[3].

4- من اجل تحديد جديد للثقافة: خصص برنامج طرابلس ما يقارب من عشرين فقرة لمحاولة ضبط مسيرتنا في الميدان الثقافي في الجزائر المستقلة. إن طرح الميثاق للمشكل الثقافي لا يفصله عن العمل السياسي بل يعترف أن ضرورة خلق فكر سياسي واجتماعي مدعم بفكر علمي يبين أهمية مفهوم جديد للثقافة[4]. أكد محرروا الوثيقة في هذا العنصر أنه يجب استحداث ثقافة جزائرية جديدة تتسم بالوطنية، تعيد للغة العربية كرامتها، وتحارب التسلل الثقافي الخارجي والتأثيرات الغربية، التي جعلت كثيرا من الجزائريين يحتقرون لغتهم ويتنكرون لقيم وطنهم، ثقافة ثورية قادرة على تحرير شعب من مخلفات الإقطاع والخرافات

---

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص48.

[2] بوطمين جودي، مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها، ص 61.

[3] المرجع نفسه.

[4]عبد الله شريط، **مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإيديولوجي في الجزائر**، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986)، ص ص197،180.

المعادية للمجتمع. ثقافة علمية يكون لها طابعها العقلاني[1]. حيث جاء في الوثيقة:"**أن الثقافة الجزائرية هي ثقافة علمية في وسائلها وأبعادها يجب أن تحدد حسب طابعها العقلاني ...**"[2].

3- المحور الثالث: لتحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية

دعا ميثاق طرابلس إلى وجوب بذل المجهود في التحليل والتكوين، وإلى توجيه مضبوط وصارم واختيارات واضحة، ويوصى بتجنب الاقتباس من المشاريع والنظم الجاهزة دون الرجوع إلى الحقيقة الجزائرية[3]. حيث عرف المحررون هذا الموضوع بقولهم: "**يجب صياغة عملنا والقيام به على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وفي المستوى الدولي حتى يتسنى لنا تحرير الجزائر من مخلفات الاستعمار وبقايا الإقطاع** "[4].

1- بناء اقتصاد وطني: بالنسبة للمبادئ الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الجزائر المستقلة لتحقيقها والتي اعتمدها ميثاق طرابلس فتتمثل على وجه الخصوص فيمايلي:

1- يمثل رفع المستوى المعاشي للشعب الجزائري تحديا يجب تحقيقه.

2- أن أساليب الليبرالية التقليدية لا تعمل على إجراء تغيير حقيقي في المجتمع.

3- أن لا يعهد الحزب بالمشاكل المطروحة في الميدان الاقتصادي، والاجتماعي إلى البرجوازية الناشئة والمرتبطة بحكم طبيعة أنشطتها بدائرة الاقتصاد الإمبريالي، كما لا يمكن أن تترك البلاد اقتصادها في أيدي الاحتكارات الأجنبية وتنتظر منها تنميته وتطويره في حين اعتبرت الوثيقة المساعدة الأجنبية التي يتردد أصحابها في توظيف الأموال في الاستثمارات، التي لا توفر لهم ربحا كبيرا[5]. ولن يتم بناء الاقتصاد على أسس جديدة إلا بالاهتمام بالميادين التالية:

---

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص48.

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني1954-1962، ص80.

[3] فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص133.

[4] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني1954-1962، ص80.

[5] فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص ص141،142.

أ. **الإصلاح الزراعي:** يتمثل الإصلاح الزراعي في وثيقة طرابلس. في اتخاذ عدة إجراءات تخدم مصالح الفلاحين إذ يعتبر كما نص عليه البرنامج قاعدة فعالة للحرب التحريرية[1]. ويتطلب الإصلاح الزراعي إجراءات التسيير الجماعي لوسائل الإنتاج والأنشطة الاقتصادية، كالتعاونيات الإنتاجية وقرى الفلاحين وتحديد المساحات وإلغاء نظام الخماسة، وإعفاء المزارعين من الديون[2].

ب. **تحديث الفلاحة:** أكد البرنامج على ضرورة التحديث والتطوير اللذين يعنيان أشياء كثيرة ومعقولة علاوة على تأكيده بالتوزيع الجماهيري للتقنيات العصرية الذي يعد عاملا أساسيا في تطوير الفلاحة ولو أتم الفقرة بتعليم وتدريب الفلاحين على الآلات العصرية لكان أكثر شمولية[3].

ت. **المحافظة على الثورة العقارية:** إن التراث العقاري هو كذلك جدير بالاهتمام إذ يجب الحفاظ عليه وخدمته حتى تكتمل شروط تحقيق الإصلاح الزراعي الجذري إذ يعد جزء لا يتجزء من المظهرين السابقين وقد بدأ البرنامج بالظواهر السلبية الموجودة في هذا القطاع[4]. حيث جاء في البرنامج حول هذا الموضوع: "**لاشك أن سوء حالة الأراضي والتقلص المستمر لمساحات الإنتاج وتخريب الغابات تشكل أفات حقيقية يجب التصدي لها...**"[5].

ث. **تطوير منشآت دعائم الاقتصاد:** توجيه سياسة الحزب إلى تأميم وسائل النقل، وتحسين وتجديد شبكات الطرق والسكك الحديدية، إقامة مواصلات برية بين الطرق الكبرى والأسواق[6].

ج. **تأميم القروض والتجارة الخارجية:** طرح البرنامج ضرورة إلغاء نظام الاتجار بين فرنسا والجزائر تدريجيا ولكن بوتيرة سريعة[7]. كما يعتبر البرنامج أن عملية تأميم شركات التأمين، والمصارف مهمة مستعجلة لتكون وسيلة حقيقية وأداة مساومة مالية[1].

---

[1] عبد الحميد زاهير، **قضية الأرض في برنامج طرابلس**، مجلة أول نوفمبر تصدرها المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1976، عدد18، ص34.

[2] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص49.

[3] عبد الحميد زاهير، المرجع السابق، ص35.

[4] المرجع نفسه.

[5] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني1954-1962، ص88.

[6] فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص142.

[7] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص49.

ح.**تأميم الثروات المعدنية والطاقة:** اعتبر برنامج طرابلس عملية تأميم الثروات المعدنية عملية طويلة الأمد[2]. حيث جاء في البرنامج:"**إن هذا التأميم يشكل هدفا يجب تحقيقه على الأمد الطويل...**"[3].

خ.**التصنيع:** استلزم أن تتوج سياسة التصنيع بإنشاء صناعات قاعدية تكون قاعدة للتنمية الحقيقية وعملية تقدم الاقتصاد الفلاحي، وعلى الدولة أن تعمل على توسيع القطاع الحكومي الموجود في الجزائر[4].

2- تحقيق المطامح الاجتماعية للجماهير: في الميدان الاجتماعي أوصى البرنامج بمحو الأمية ومجانية العناية الطبية، وتحرير المرأة[5]. حيث يمنحها فرصة تولي مناصب المسؤولية[6]. وقد اعترف بحق الإضراب للعمال، بما فيه منشآت الدولة[7].

3- من اجل سياسة خارجية مستقلة: وضع ميثاق طرابلس سياسة خارجية للدولة الجزائرية والتي جاءت مجملها مبنية على الأيديولوجية الوطنية وترمي إلى أهداف حيوية على الصعيد الإقليمي والعالمي والإنساني وفي هذا الإطار جاء التأكيد على ضرورة محاربة الاستعمار والامبريالية، إلى جانب كل ذلك جاءت السياسة الخارجية للبرنامج ترمي إلى تحقيق التعاون والتضامن الدوليين[8]. إذ ورد في هذا الصدد:"**إن التعاون الدولي أمر ضروري لاستعمال كافة المصادر المادية والبشرية من أجل التقدم في جو من السلام...** "[9]. وقد ذكر محمد حربي أن السياسة الخارجية في برنامج طرابلس بقيت قائمة على مبدأ عدم الانحياز[10].

4- ملحق الحزب: أقر مؤتمر طرابلس في الشأن الحزبي تحويل جبهة التحرير إلى حزب سياسي، اعتبارا لكون الجبهة أصبحت غير مؤهلة لما فيها من نقائص لضمان استمرارية

---

[1] فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص142.

[2] فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص143.

[3] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني1954-1962، ص90.

[4] فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص143.

[5] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ص274.

[6] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص49.

[7] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ص274.

[8] محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورةالتحريرية1954- 1962، ص ص291،292.

[9] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني1954-1962، ص96.

[10] جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ص274.

الثورة [1]. كما حدد برنامج طرابلس الهيكل العام الذي يجب أن يكون عليه الحزب[2]. والذي جاء كالأتي:

1. المؤتمر الوطني لإطارات الحزب تقوم بانتخاب أعضاء القاعدة الشعبية ويعتبر السلطة العليا في البلاد وهو يتولى وضع السياسة العامة وتنفيذها[3].

2. المكتب السياسي[4]، يضطلع بإدارة شؤون الحزب ومراقبة نشاطه.

3. المجلس التأسيسي، ويجري اختيار أعضائه بطريقة الاقتراع المباشر بعد إتمام الاستفتاء الخاص بتقرير المصير. وهذا المجلس هو الذي يشكل الحكومة الجزائرية في عهد الاستقلال[5].

كما أكد برنامج طرابلس أن أعضاء الحكومة في غالبيتهم أعضاء في الحزب، ويكون رئيس الحكومة نفسه عضوا في المكتب السياسي، وتكون غالبية أعضاء المجالس أيضا من الحزب، وبما أن الحزب هو المسؤول عن تسيير دواليب الحكم في الدولة، فقد حرص البرنامج على تنظيميه تنظيما دقيقا. فبين انه لا يظم إلا الذين يناضلون لصالح الثورة الديمقراطية الشعبية ويبعد عن صفوفه كل تواجد أيديولوجي مخالف لأهداف الثورة[6].

وخلاصة القول يعتبر برنامج طرابلس مرجعية تاريخية للدولة الجزائرية بعد الاستقلال، انبثق من أجل رسم معالم الدولة الجزائرية الحديثة بعد استرجاع السيادة الوطنية، فهو المنهاج

---

[1] فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص144.

[2] أنظر: النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني1954-1962، ص99.

[3] عامر رخيلة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني1962-1980، ص235.

[4] بعد المصادقة على برنامج طرابلس بالإجماع دون أي مناقشة أو تعديل تم تشكيل مكتب سياسي تكون سلطته محدودة تقتصر على تنظيم الانتخابات التشريعية والدعوى لاجتماع أخر للمجلس الوطني للثورة ويتكون المكتب السياسي من الأعضاء الآتية: بن بلة: يشرف على السلطة التنفذية. بن علا: مسؤول عن الجيش. بيطاط: مكلف بجبهة التحرير. محمدي السعيد: مسؤول عن قطاع التربية الوطنية. محمد بوضياف: مكلف بالعلاقات الخارجية. محمد خيضر: مكلف بالتنسيق بين الجميع والمخابرات. أيت احمد: رفض أن يشارك في أعمال المكتب السياسي.أنظر: الأخضر بورقعة، **شاهد على إغتيال الثورة**، (الجزائر: دار الحكمة للترجمة والنشر، 1990)، ص107.

[5] عامر رخيلة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني1962-1980، ص235.

[6] محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية1954- 1962، ص291.

السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي اتبعته الجزائر من أجل إعادة بناء دولة والمجتمع الجزائري الحديث.

الفصل الرابع: مقارنة وتقييم المواثيق

أولا: دراسة مقارنة بين المواثيق الثلاث

1- إيديولوجية جبهة التحرير الوطني من خلال المواثيق:

2-فاعلية المواثيق في تأسيس صرح دولة جزائرية حديثة.

ثانيا: تقييم المواثيق

1-تقييم بيان أول نوفمبر

2-تقييم ميثاق الصومام

3-تقييم برنامج طرابلس

الفصل الرابع: مقارنة وتقييم المواثيق

أولا: دراسة مقارنة بين المواثيق الثلاث

إن المقارنة بين النصوص الأساسية لجبهة التحريري الوطني من بيان أول نوفمبر إلى برنامج طرابلس تساعد على تحديد مسار الثورة الفكري. هل كانت تسير وفق إستراتيجية واضحة منذ البداية بحيث تقف على أرضية إيديولوجية راسخة محددة المعالم، أم أنها تحولت إلى ثورة عليها.[1]

1- إيديولوجية جبهة التحرير الوطني من خلال المواثيق:

لقد كان برنامج جبهة التحرير الوطني من خلال بيان أول نوفمبر، بسيطا وواضحا إذ يتمثل في ممارسة الكفاح المسلح والعمل السياسي، بهدف **استرجاع السيادة الوطنية وإقامة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية**. وهذه البساطة والوضوح جعل أغلبية الشعب الجزائري يتعاطف مع الثورة ويلتف حولها. أما جبهة التحرير الوطني في ميثاق الصومام، كانت هي **الهيئة الوحيدة** التي تمثل الشعب الجزائري والمؤهلة للتفاوض باسمه لإقرار وقف القتال ولذلك فهي **تنظيم ثوري وحركة جهادية مفتوحة** لجميع الجزائريين. أما في السنوات الأخيرة من الكفاح المسلح فقد عرفت جبهة التحرير تطورا غير معهودا، حيث ظهر مجموعة من المثقفين أكدوا بأن الثورة الجزائرية لا يمكن إلا أن تكون **اشتراكية**، وأنها **ديمقراطية شعبية**، وأثناء صياغة برنامج طرابلس اختلفت تلك النخبة المثقفة فيما بينها حول مستقبل جبهة التحرير الوطني كتنظيم، فهناك من نادى بأنها منظمة تتشكل صفوفها من الفلاحين والعمال والطلبة والشباب المثقفين الثوريين، وهناك من دعا إلى جعلها حزبا طلائعيا يضم في صفوفه فقط العناصر الواعية والمؤمنة بمهام الثورة الديمقراطية الشعبية، ولهذا فإن برنامج طرابلس قد جاء غامض ومتغير في مضمونه الإيديولوجي[2]. إن

---

[1] أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق، ص104.

[2] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر1954-1962**، (الجزائر: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999)، ج2، ص ص190،191.

الفرق الكبير بين الوثيقتين الأساسيتين الأولى والثانية لجبهة التحرير الوطني المتمثلة في "**بيان أول نوفمبر1954**" و"**ميثاق الصومام1956**". يتعلق بنقطة أساسية وهي **موقف الجبهة من بقية الأحزاب والهيئات السياسية** التي تعمل في الساحة الوطنية. ففي الوثيقة الأولى نجد بيان أول نوفمبر يحاكم هذه الهيئات والأحزاب[1]. حيث وصفها بأنها حركة وطنية غرقت في الجمود والروتين[2]. بسبب سوء التوجيه فحرمت من السند الضروري من الرأي العام الشعبي. ولهذا دعا البيان الحركة الوطنية وهو يعني بها كل الأحزاب والهيئات وحتى الأشخاص بأن يتجاوزوا المأزق الذي أوقعهم فيه الصراع بين الأشخاص ويندفعوا إلى الكفاح الحقيقي وهو الكفاح الثوري. والنقطة الأولى التي تهدف إليها الجبهة من هذا الكفاح هي الاعتراف بالوطن الجزائري بواسطة إعلان رسمي يبطل كل القوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية منكرة التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والتقاليد[3]. وأن مشروع الثوار تمثل أساسا في الحرية كقضية إنسانية لا يمكن أن تعطي وإنما تسترد بثورة اجتماعية واقتصادية وما يتبعها من اعتبارات تنموية لا يمكن أن تقام إلا بعد استرجاع السيادة المفقودة[4]. لكن ميثاق الصومام 1956 اتجه وجهة أخرى مغايرة لما نادى به البيان، حيث انه خصص نقدا موجه لحزب الشيوعي وحده دون الأحزاب والهيئات الأخرى، فيذكر أن الإيديولوجية التي تولي إظهارها للحقيقة هي نوع من قبول سياسة إدماج الجزائر في فرنسا، وبنفس النقد يتوجه الميثاق إلى الطبقة العاملة الفرنسية، وخاصة منها طبقة العمال فيذكر أنها هي أيضا توجد في نفس الوضعية التي يوجد فيها حزبها الوصي عليها، وأنها تدور في فراغ دون أن تستطيع التوصل إلى تطبيق أي شعار من شعاراتها[5]. حيث ذكر محمد العربي الزبيري أن نداء أول نوفمبر دعا جبهة التحرير الوطني إلى أن تظل هي المرشد الوحيد للثورة الجزائرية، ولكي تحقق ذلك، يجب أن تكون قوية بتجذرها في أوساط جميع فئات الشعب الجزائري، وأن تسعى بجميع

---

[1] عبد الله شريط، المرجع السابق، ص149.

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، ص8

[3] فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص ص90،91.

[4] Gilbert meynier،**Histoire Intérieure deFLN1954-1962**، préface de Mohamed Harbi، (Alger:Casba Edition،2003)،p278.

[5] عبد الله شريط، المرجع السابق، ص ص149،152.

الوسائل إلى نشر الوعي السياسي في صفوف الجماهير الشعبية الواسعة وتكوين الإطارات والمناضلين إيديولوجيا وسياسيا. وهذا ما أكده مؤتمر الصومام[1].

أما ميثاق المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني، أو ما يعرف بميثاق طرابلس، فقد اهتم بنقد وتحليل النقائص الإيديولوجية لجبهة التحرير الوطني طيلة سنوات الثورة وانعكاس تلك النقائص على بنية الجبهة نفسها وتناقضاتها، والتحذير من استمرار انعكاسها على سياستها في المستقبل في الدولة الجزائرية المستقلة[2]. يرى أن الوعي الجماعي قد نضج نتيجة الاحتكاك بالواقع بينما تقهقرت ممارسات جبهة التحرير الوطني في جميع المستويات، وينسب ذلك إلى أن قيادة الثورة لم تتمكن من تجاوز هدف استرجاع الاستقلال إلى فكرة الثورة الشاملة التي لا تتوقف والتي أصبحت مطلبا لا يمكن فصله عن التحرير الوطني[3]. لم يكتف برنامج طرابلس بالمجهود الإيديولوجي الذي قام به سنة 1962 بالشكوى والتنديد والتحذير من بناء الدولة الجزائرية في المستقبل على هذا الفراغ الإيديولوجي، بل بذل مجهودا سليما وان كان ناقصا في توضيح الأسباب التاريخية لهذا الفراغ، وألح على أن المعركة الإيديولوجية بعد الثورة المسلحة لن تكون اقل قساوة وصعوبة من المعركة المسلحة نفسها ضد الاستعمار المادي، وذلك أن نتائج الفراغ الإيديولوجي تفتح المجال واسعا لنفس النتائج التي يؤدي إليها الاستعمار العسكري، حيث يذكر الميثاق أن انتهاء الثورة المسلحة لا يعني نهاية المعركة بل المعركة يجب أن تتواصل وتتعزز وتتوسع للبناء في ميدان "**الدولة والمجتمع**"[4]. كما رأى برنامج طرابلس في جبهة التحرير أنها نشأت في لهيب الحركة وجمعت بين أحضانها كل القوى الحية في الأمة ومن ثم حشرت تيارات مختلفة من الأيديولوجيات المشتتة التي حكم عليها أن تعيش في كنف واحد. ولذلك فإن تحول الجبهة إلى حزب سياسي أصبح ضرورة ملحة لنتمكن من السير إلى الأمام. فالحزب ليس تجمعا ولكنه منظمة. وهي أن جبهة التحرير يجب أن تكون حزبا طليعا وليس جبهة جماهرية. والوحدة التي يجب أن تتوفر فيه أصبحت وحدة فكرية ولم

---

[1] أنظر: تاريخ الجزائر المعاصر1954-1962، ص176.

[2] عبد الله شريط، المرجع السابق، ص ص149،152.

[3] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر1954-1962، ص176.

[4] عبد الله شريط، المرجع السابق ص ص163،164.

تعد وحدة وطنية[1]. حيث ذكر سليمان الشيخ أن برنامج طرابلس لا يعتبر جبهة التحرير في زمن الحرب، كحزب بل كتجمع واسع، تواجدت فيه ميول متنوعة ذات أيديولوجيات متنافرة إذ أن الانطباع الغالب الذي يستخلص من قراءة برنامج طرابلس هو الثنائية الثابتة في حكم حركة التحرير الوطني. فهناك من جهة أولى، إدانة قاسية للانحرافات المعادية للثورة وهناك من جهة أخرى حماسة واستعداد كبير للثورة[2].

كما ظهرت بعض أوجه الشبه في الوثيقتين الثانية والثالثة "**ميثاق الصومام1956**" و"**برنامج طرابلس1962**" حول دور المرأة الجزائرية في الثورة وفي الاستقلال. حيث أن ميثاق الصومام منح أهمية كبيرة لدور المرأة الجزائرية في المعركة الوطنية، ممتدحا شجاعتها ووطنيتها. ويعتبر تحرر المرأة المنظور إليه كأداة كفاح في معركة التحرر الوطني كمشروع داخلي للمجتمع الجزائري. وهو مشروع يستبعد كل تقليد خارجي المنشأ أو مستورد[3]. أما برنامج طرابلس فقد أكد أن الحزب لا يمكن أن يتقدم من غير أن يقوم بنضال مستمر ضد المعتقدات المتخلفة. وبهذا يجب على الحزب أن يمنح المرأة مسؤوليات في داخله[4].

2- تأسيس صرح دولة جزائرية حديثة من خلال المواثيق.

إن مبدأ قيام الدولة الجزائرية ضمن إطار المبادئ الإسلامية التي نادى بها بيان أول نوفمبر تم تجاوزه في ميثاق الصومام ووقع دفنه في برنامج طرابلس، حيث أن الممارسات أكدت ابتعاد الدولة الجزائرية عن الإسلام، بتطويق الرؤساء وتكديس الرئاسة بمستشارين شيوعيين معروفين على المستوى العالمي في بداية الاستقلال[5].

حيث يعتبر بيان أول نوفمبر1954 أهم وثيقة إيديولوجية من ضمن وثائق الثورة خاصة من ناحية البناء المستقبلي لدولة الاستقلال، وتعود هذه الأهمية مقارنة بوثيقتي الصومام وطرابلس إلى عدة أسباب ومنها أنها الأكثر تعبيرا عن التوجهات السائدة في المجتمع لأنها

---

[1] المرجع نفسه، ص193.

[2] أنظر: المرجع السابق، ص ص430،431.

[3] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص344.

[4] المرجع نفسه، ص346.

[5] محمد الطيب العلوي، قراءة جديدة في بيان أول نوفمبر1954، ص217.

صيغت في ظرف كان أصحابها يحتاجون إلى اكتساب أغلبية الشعب إلى جانبهم عكس وثيقة طرابلس مثلا التي صاغتها فئة محدودة في ظرف صراع سياسي حاد بين مختلف القوى. أما وثيقة مؤتمر الصومام التي كثيرا ما يستند عليها البعض كمرجعية لبناء الدولة فإن قراءتها المتأنية تثبت أنها ركزت على تنظيم الثورة وأهملت نوعا ما مسألة بناء الدولة[1].

إن مقارنة محتوى وثيقة الصومام ببيان أول نوفمبر 1954 فيما يخص طبيعة الدولة نلاحظ أن وثيقة الصومام حذفت الفقرة الخاصة بدور الإسلام في الدولة الجزائرية المتوقعة، والإبقاء على **جمهورية ديمقراطية واجتماعية**" وهذا يمكن إرجاعه إلى عاملين:

العامل الأول: خارجي يرجع للتأثيرات الدولية ذلك أن مصطلح "**الديمقراطية الاجتماعية**" عرف انتشارا كبيرا أنذاك، وهو مصطلح مرتبط بالفكر الاشتراكي.

العامل الثاني: داخلي يرجع إلى رغبة زعماء الثورة في دحض الدعاية الفرنسية التي روجت بأن ثورة الجزائر "**ثورة دينية**" هدفها الإطاحة بالحضارة الأوروبية والإساءة للكنيسة المسيحية[2]. حيث يرى رضا مالك أن وثيقة الصومام لم تتحدث عن الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية في الوقت الذي شدد فيه بيان أول نوفمبر على بناء الدولة الجزائرية في إطار **المبادئ** الإسلامية[3]. غير أن المدافعين عن المؤتمر ومساره يقولون أن أرضية الصومام اتبعت نهجا متفتحا بخصوص المسألة الدينية، حيث ذكر محفوظ قداش أن عبان رمضان لم ينحرف يوما عن بيان أول نوفمبر فالمبادئ التي جاءت في البيان هي نفسها التي احتفظ بها في ميثاق الصومام[4]. وإن ما يجب قوله بغض النظر عن المبادئ التي انتهجها ميثاق الصومام. فيما إذا كانت مبادئه استمرارية لبيان أول نوفمبر أو إنحراف عنه. فقد أسس الدولة الجزائرية المخالفة للدولة التي أسسها المستعمر وذلك عن طريق إنشائه لمؤسسات تنظيمية هيكلية نظمت وهيكلت الشعب وهذا ماعبر عنه احمد توفيق المدني بقوله" **منذ ذلك الوقت أصبحنا نعرف من المسؤول، منذ تلك الساعة خضع الجميع لسلطة مركزية واحدة**

---

[1] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص19.

[2] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص76.

[3] حميد عبد القادر، **عبان مرافعة من أجل الحقيقة**، (باتنة: منشورات الشهاب، 2003)، ص21.

[4] المرجع نفسه ، ص25.

تأمر وتطاع، منذ تلك الساعة تغيرت صفة الثورة، وطريقة عملها، وأصبحت قيادة سياسية وعسكرية واحدة"[1]. ومن الجوانب المشتركة والمتشابهة بين بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام هو أن منذ اندلاع الثورة التحريرية من خلال بيان أول نوفمبر وبعدها من خلال مؤتمر الصومام، انتهجت الجزائر سياسة الحضور في المحافل الدولية، وكان الغرض من هذا الحضور هو إيصال صوت الجزائر إلى مختلف أنحاء العالم لتحسيس الرأي العام العالمي بالقضية الجزائرية وإيجاد حلول لها، واسترجاع الهوية الدولية وتدويل القضية الجزائرية[2].

أما فيما يخص برنامج طرابلس فإن هدف بناء الدولة الجزائرية وتحديثها جاء في إطار المبادئ الاشتراكية وليس في إطار المبادئ الإسلامية، حيث ذكر محمد العربي الزبيري أن مبدأ "**الثورة الديمقراطية الشعبية**" التي نادى بها برنامج طرابلس هي مصطلح جديد. لأن الفاتح من نوفمبر تحدث عن الثورة الجزائرية كحركة جهادية ترمي إلى بناء دولة ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية. وعلى هذا الأساس، فإن تحولا قد وقع في إيديولوجية جبهة التحرير الوطني. وهو ما جعل فرحات عباس يقول عن برنامج طرابلس أنه: تعبير غير مهضوم ويقول أن مجلس الوطني للثورة قد وقع في خطأ كبير عندما صادقوا بالإجماع على برنامج طرابلس لأن اهتمامهم كان منصرفا حول مسألة تشكيل المكتب السياسي، وهذا ما جعل الثورة الجزائرية، تدخل مرحلة ما بعد الكفاح المسلح بمشروع مجتمع بعيد كل البعد عن واقع الشعب الجزائري. مستحيل تطبيقه على أرض الواقع وذلك بسبب عدم تهيئة الظروف الموضوعية والمتمثلة خاصة في تثقيف الجماهير الشعبية الواسعة لثقافة اشتراكية[3].

ثانيا: تقييم المواثيق الثلاث

1- تقييم بيان أول نوفمبر1954

---

[1] أنظر: **حياة كفاح**، (الجزائر: المؤسسات الوطنية للكتاب، ط2، 1998)، ج3، ص231.

نور الدين حاروش، **مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية**، (الجزائر: دار الأمة، 2012)، [2]ص266.

[3] أنظر: تاريخ الجزائر المعاصر1954-1962، ص ص182،183.

أ. يعود الفضل لبيان أول نوفمبر في إخراج الحركة الوطنية من النزاع الداخلي، وذلك من خلال دعوته لتجاوز الخلافات والتركيز على الهدف الأساسي الذي قامت عليه وهو الاستقلال الوطني.

ب. يعتبر بيان أول نوفمبر دعوة للتضامن والكفاح من أجل التحرر في إطار الشمال الإفريقي، حيث لم يركز البيان على تحرير الجزائر فقط بل دعى كل دول المغرب العربي من اجل التضامن والالتفاف من اجل تحقيق استقلال المغرب العربي[1].

ت. كان الهدف من بيان أول نوفمبر 1954 تنوير الرأي العام فالبيان لا يقدم أية خطوط عريضة لأي مذهب من المذاهب أو إيديولوجية ما وإنما أراد أن يكون نداء إلى التوحد والتجمع من أجل الكفاح المسلح مادامت الوسائل الأخرى في الاستقلال قد أخفقت[2].

ث. أعاد بيان أول نوفمبر بفضل أصالته مبادئ الحرية والكرامة، التي كان روادها، في فرنسا وأوروبا أول من خانوها وحولوها إلى غطاء لاستبعاد العديد من الشعوب المستضعفة.

ج. استطاع بيان أول نوفمبر من خلال أهدافه ومبادئه أن يحطم الهياكل السياسية والعسكرية والاقتصادية للاستعمار في الجزائر. كما حطم الخوف من الاستعمار والحاجز النفسي خاصة بعد مجازر 8ماي 1945 فأعاد الثقة والعزم للشعب الجزائري في استعادة حريته السياسية[3].

ح. يعتبر بيان أول نوفمبر الإستراتيجية أو المخطط العام الذي رسمه الثوار المكافحين من اجل نيل الاستقلال[4]. ونظرا لصدق مبادئه وأهدافه، نجده قد طبق تطبيقا سليما ولم يبق أي مقطع لم يطبق حتى توحيد المغرب العربي عملت الجزائر دوما على تحقيق هذا الهدف الذي لم يتحقق بعد.

خ. إن الديمقراطية التي يناشد بها البيان هي ديمقراطية متلازمة مع الوحدة الكاملة مع العجالة والمساواة وتكافؤ الفرص مع كل أفراد المجتمع الجزائري. وهي الديمقراطية المتلازمة مع أهداف ومبادئ أول نوفمبر.

---

[1] عامر رخيلة: أبعاد ومفاهيم في بيان أول نوفمبر1954، ص ص59،65.

[2] Mohamed Teguia ،op cit، p157

[3] البخاري حمانة، المرجع السابق، ص256.

[4] Mohamed Teguia، op cit158،

د. انطلق بيان أول نوفمبر، من ضرورة وجود إستراتيجية فعالة للثورة التحريرية، نابعة من الواقع المحلي الخاص مع ضرورة السعي للتأثر في الموقف الدولي بما يهيئ أفضل الظروف التي ستساعد على تحقيق هذه الإستراتيجية.

ذ. إن بيان أول نوفمبر هو نتاج نضال الحركة الوطنية فهو تعبيرا جديدا لما كانت ترمي إليه منذ تشكلها والبدء في العمل النضالي، فهو تطبيق للأهداف التي كانت ترمي إليها ولم تطبقها[1].

وبهذا يمكن القول أن بيان أول نوفمبر هو الدستور الأول للجبهة التحرير الوطني النابع من الشعور العميق بالمسؤولية التاريخية. التي فرضتها معطيات الأحداث عبر مراحل الكفاح العسكري والسياسي للشعب الجزائري[2].

2- تقييم وثيقة الصومام 1956

إن القرارات التي انبثقت عن هذه الوثيقة لم تبلغ حد الكمال وانتهجت منهج أخر أدى بوقوع بعض الخلافات بين القادة المكافحين. وبهذا يمكن القول أن وثيقة الصومام مثل مالها إيجابيات كثيرة فلها نقائص وسلبيات.

1-إيجابيات وثيقة الصومام:

أ. أهم مبدأ سطرته هذه الوثيقة مبدأ القيادة الجماعية ومنع النفوذ الشخصي فهذا المبدأ كان له تأثير كبير في تطور الثورة نحو النجاح والنصر.لأن الإدارة الجماعية تتغلب على الصعوبات والعراقيل التي تنتج عن استغلال السلطة وتمنع المسؤول عن الوقوع في الأخطاء. وهكذا يكون مبدأ الإدارة الجماعية أحد العوامل الفعالة في السير نحو النصر.

ب. وضوح الغاية وهي الاستقلال الوطني، ووضوح الوسائل الموصلة إليه وهي الثورة المسلحة، والتصدي إلى النظام الاستعماري [3].

ت. ذكر مبروك بالحسين أن مشروع مجتمع الذي يستهدف قيام دولة عصرية على أسس من العدالة الاجتماعية والذي سطر له في بيان أول نوفمبر قد تبلور في الوثيقة الصادرة عن

---

[1] Gilbert meynier،op cit.168،

[2] أحسن بومالي، أول نوفمبر1954بداية النهاية "لخرافة الجزائر الفرنسية ، ص ص146،147.

[3] أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلته الأولى1954-1956، ص360.

مؤتمر الصومام، كمشروع ثورة بالمعنى الشمولي، أي تغيير البنيات والذهنيات والمفاهيم، ووضع أسس تجديد عميق على الصعيدين الاقتصادي والثقافي[1].

ث.إن انتصار جبهة التحرير الوطني في تنظيم البلاد، بعد صدور وثيقة الصومام زاد في رفع معنويات الشعب الجزائري وازدادت ثقته وإيمانه بجبهة وجيش التحرير الوطني. ومع بداية 1957 بدأت الثورة مرحلة جديدة وذلك من خلال البدء في التطبيق العملي الشامل لقرارات مؤتمر الصومام، في جميع الميادين السياسية، والعسكرية، والاجتماعية مما سهل في تنفيذ قراراته وخروج الشباب المثقف بعد إضرابه العام عن الدراسة، من المدن وتطوعهم في صفوف جيش التحرير الوطني، حيث قاموا بخدمات كبيرة وذلك من خلال نشر الوعي السياسي، والاجتماعي في صفوف الشعب، وبذلك أصبحت جبهة التحرير الوطني متواجدة في كل مكان من التراب الجزائري تعيش مع الشعب حياته اليومية، وتوجهه في طريق الثورة التحريرية. وقد أصبح الشعب يستجيب لكل ما تطلبه منه. ومن أبرز مظاهر هذه الاستجابة، الإضراب الذي دعت إليه جبهة التحرير خلال النظر في القضية الجزائرية في الأمم المتحدة ، لقد برهن إضراب 22 جانفي 1957 على تضامن الشعب الجزائري في داخل وخارج الوطن مع جبهة التحرير الوطني، مستجيبا لكل أوامرها حيث بلغت نسبة الإضراب 90 في المائة[2].

2-سلبيات وثيقة مؤتمر الصومام:

أ. أثارات التشكيلات والهيئات المنبثقة عن مؤتمر الصومام خلافات حادة حيث أخذت حيزا أخر أعادت به لتلك الحالة التي استنكرتها قيادة الفاتح من نوفمبر1954. حيث أكد على كافي الذي كان من ضمن الحاضرين لأشغال المؤتمر قائلا:"**إن فكرة الثورة الاجتماعية كانت فكرة واضحة في أذهان الجميع قبل مؤتمر 1956 الذي اتخذ قرارات خطيرة جدا شكلت مكبحا وفرملة لهذه الثورة لأن تشكيلة القيادة المنبثقة عن المؤتمر عادت بنا فجأة إلى وضع ما قبل 1954**"[3]. وقد ذكر محمد حربي أن الجبهة ظلت مثل ما كانت في الماضي قال أن الأولوية للكفاح المسلح كان قبل أي تنظيم سياسي، حيث أن العسكريين هم الذين خلقوا الشبكات المدنية وعينوا المسؤولين النقابين ونظمت الجماهير. كما كانت الولايات ترتكز بين

---

[1] محمد عباس، **نداء الحق**، (الجزائر: دار الهومة، 2009)، ص147.

[2] أزغيدي محمد لحسن ، المرجع السابق، ص ص166-169.

[3] زبيحة زيدان، **جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة**، (الجزائر: دار الهدى، 2009)، ص111.

يديها كل نشاطات الثورة، ولم يقدم المؤتمر أي تعديل مهم لهذا الوضع. كذلك كان الانفتاح الكبير للأحزاب الجزائرية التي انضمت للجبهة دون تنازل أو قيد أثرا كبيرا على التركيبة العامة لجبهة التحرير الوطني لقد انعكس بوضوح على التركيبة البشرية للقيادة التي انبثقت عن هذا المؤتمر، إذ أن التشكيلات القيادية عبرت عن إنهاء الاحتكار الذي كان لصالح مؤسسي جبهة التحرير الوطني. حيث انفتحت الجبهة على المركزيين والشيوعيين والاتحاد الديمقراطي للبيان وجمعية العلماء المسلمين. هذا الانفتاح جعل العناصر المنحدرة من حزب الشعب والمفجرة للثورة تتقلص الى84% وجعل نسبة الثوار تنخفض إلى أقل من45% ونسبة السياسيين من أعضاء اللجنة المركزية تصعد إلى حوالي42%، إن ابرز ما ترتب عن هذا الانفتاح هو حدوث نوع من الانحراف في المنطلقات الإيديولوجية مثل التخلي بالتدرج عن الإطار الإسلامي الذي كان حزب الشعب قد ضبطه وظل ملتزما به لبناء الدولة الجزائرية في بيان أول نوفمبر[1].

ب.انتقد احمد بن بلة. عبان رمضان وجماعته حيث وصف المؤتمر بأنه أهدر الشرعية التاريخية وهمش القادة التاريخين واسند المهام للسياسيين غير المؤهلين، وقال أن الانحراف الكبير كان عن مبادئ أول نوفمبر هذا الأخير الذي حدد الأهداف الآنية والمستقبلية للثورة ووضع معالم إيديولوجيتها. وهو:"**الكفاح من أجل الاستقلال الوطني بواسطة إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية في إطار المبادئ الإسلامية**" هذا المبدأ أو التصور تم التراجع عنه في أرضية الصومام الذي جاء بتصور جديد بخصوص المرجعية الدينية للثورة أو التوجه الحضاري للدولة الجزائرية ما بعد الثورة[2]. حيث رفض بن بلة أولوية السياسي على العسكري، المبدأ الذي أعطى مكانه للسياسيين الغير المؤهلين. والذي ألقى على عاتقهم مسؤولية تدهور الأوضاع السياسية قبل نوفمبر 1954[3]. حيث صرح أحمد بن بله في شهادته التي قدمها من خلال ثلاثة عشر حلقة عبر قناة الجزيرة الفضائية في حصة شاهد على العصر مايلي : "**نحن نعتبر هذا المؤتمر طعنة وضربة خنجر في خاصرة الثورة وأصبحنا بعد المؤتمر نحن الذين فجروا الثورة قلة وسط الآخرين... مؤتمر الصومام جاء لسحب البساط**

---

[1] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص62.

[2] زبيحة زيدان، المرجع السابق، ص114.

[3] حميد عبد القادر ، عبان رمضان دفاعا عن عبان والجمهورية ، ص112.

من تحت أقدامنا والأمر الأخطر من ذلك هو أن الثورة كانت عربية إسلامية في منطقاتها وأهدافها وروابطها. وعندما جاء مؤتمر الصومام جاء وحزب هذا التوجه وهذا المسار ودفع الثورة أن تسير في مسار أخر، لذا أستطيع أن أقول أن مؤتمر الصومام كان بداية لانحراف الثورة، واعتبر أن مؤتمر الصومام خيانة للثورة الجزائرية وخيانة لانتماءاتنا الأساسية العربية الإسلامية"[1]. كما قال أن نتائج مؤتمر الصومام مرفوضة أولا لعدم الشرعية وثانيا لأن السياسيين هم الذين سيطروا على الأشغال دون العسكريين قال: أن السياسيين تنقصهم الخبرة في مجال المناورات من جهة ولأن عبان رمضان اختار بالفعل الدكتور محمد الأمين دباغين[2]. لتمثيل الثورة الجزائرية بالقاهرة وللتحقيق مع أعضاء المندوبية حول تقصيرهم في أداء مهمتهم المتمثلة خاصة في تزويد الداخل بما يحتاج إليه من سلاح وذخيرة من جهة أخرى. و أن وثيقة الصومام تهدف أيضا إلى تطمين البورجوازية النائبة، وأيضا لتطمين الاتجاهات الإقليمية المعادية للقومية العربية المناضلة، والتي لم تكن راضية عن الوفد الخارجي. قال كذلك في مذكراته، لا جدال في أن المؤتمر جعل للثورة أبنية **Structures** ونظاما مرتبيا **Hierarchie** وتنظيمات كانت جميعا مفقودة ولكنه جعل إليها أيضا وفي نفس الوقت جهازا بيروقراطيا **paperassier** انفصل شيئا فشيئا عن واقع النضال وكانت غلطته بالأخص هي أنه أدخل في تنظيمات القيادة شخصيات كانت على طول الزمن تعارض بضرورة الانتقال إلى النضال المسلح والتي لم تخشى غداة نوفمبر أن تعارض علانية الثورة،

---

[1] أحمد منصور، <u>**الرئيس بن بله يكشف أسرار ثورة الجزائر**</u>، (الجزائر: دار الأصالة للنشر والتوزيع، د،ت)، ص ص122،128.

[2] ولد محمد الأمين دباغين سنة 1917 بمدينة شرشال، دخل معهد الطب وانخرط في جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا فكانت البوابة التي دخل منها عالم السياسة والنضال.لم يتجاوز العشرين من عمره أنخرط في حزب الشعب الجزائري وفي 8ماي 1945 أصبح من قيادي الحزب ، كان الأمين عضوا في المجلس الوطني للثورة ثم في لجنة التنسيق والتنفيذ عام1957 ليتولى منصب أول وزير للشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة الأولى ، بعد الاستقلال تفرغ لمهنة الطب إلى أن توفي عام 2003. انظر: أسيا تميم، المرجع السابق، ص254.

يبد أنها مع نجاح الثورة ودعوة جبهة التحرير الوطني المؤثرة، تطور هؤلاء الإنتهازيون على حد قوله، وقفزوا الآن في القطار السائر لينتفعوا بهذه الثورة التي احتقروها في البداية[1].

إن كل ماسبق لا يعفى من القول بان منهج الصومام فتح مرحلة وإضافة جديدة للثورة، فقد برهن أن الثورة التحريرية ليست ثورة تهدم وتخرب النظام الاستعماري فحسب، ولكنها ثورة بناء أيضا. أي أن الثورة الجزائرية لم تكن تقتصر عنايتها على خوض معركة تحرير فقط ولكنها كانت في نفس الوقت تهيئ لمشروع المجتمع والدولة الجزائرية الحديثة.

3- تقييم برنامج طرابلس1962

يحتوى البرنامج على ثلاثة محاور رئيسية وهي المحور السياسي والمحور الاقتصادي والمحور الاجتماعي و الثقافي، كما تفرغ المحور السياسي إلى عدة فروع تتعلق بنظام الحكم والسياسة الخارجية ومستقبل جبهة التحرير الوطني. لخص البرنامج كل تلك المحاور في شعار واحد وهو "**الديمقراطية الشعبية**" ويعرفها بأنها تشييد واع للبلاد في إطار المبادئ الاشتراكية والسلطة والشعب.

1-إيجابيات برنامج طرابلس:

أ. إن المتتبع للبناء الوطني يجد أن السلطة في الجزائر بعد الاستقلال قامت و سارت على نهج برنامج طرابلس التي تعتبر الوثيقة الهامة والأولى في عهد الاستقلال حيث بدء التطبيق الفعلي لها رغم أن وسائل تطبيقها كانت محدودة جدا، كما أن الزمن المخصص لها كان ضيقا، حيث برزت في 1964 وثيقة جديدة إلى الوجود وهي وثيقة "**ميثاق الجزائر**" التي لم تكن إلا تكملة موسعة لوثيقة برنامج طرابلس، وهكذا شرعت الجزائر غداة استقلالها في تطبيق ماجاء في برنامج طرابلس وتمثلت تطبيقاتها فيمايلي:

-إقامة الجمهورية الجزائرية الشعبية.

-بناء جبهة التحرير الوطني وتوحيد السلطة وجعل القيادة للحزب.

-إقامة مؤسسات الدولة، كالحكومة والمجلس الوطني والدستور.

---

[1] أحمد بن بله، **مذكرات أحمد بن بله** ، ترجمة: العقيق الأخضر، تقديم: روبر سيرل، (بيروت: منشورات دار الأدب، ط3، 1981)، ص ص114،115.

-الشروع في بناء اقتصاد وطني اشتراكي.

-اعتماد التسير الذاتي في تسيير الورشات وكل الوحدات الإنتاجية الصناعية منها والفلاحية والتجارية.

-تطبيق سياسة ديمقراطية ومجانية وإجبارية في التعليم والتكوين والشغل.

-الشروع في الاهتمام ببناء السكن والعناية الفائقة بالميدان الصحي بكل فروعه[1]. إن الأفكار التي تضمنها البرنامج والمستوحاة من الفكر الماركسي من حيث المصطلحات المستعملة والطرائق المطبقة والأهداف المنشودة هي التي تبناها المؤتمرون بالإجماع كمشروع مجتمع للجزائر المستقلة[2].

ب. طرح ميثاق طرابلس قضية الديمقراطية في حزب جبهة التحرير الوطني بإرجاعها أولا إلى الأهداف الاجتماعية والمطامح العميقة للجماهير أي أن الديمقراطية ليست غاية في ذاتها كما هي في الفلسفة الليبرالية الغربية. التي تستفيد منها عمليا الطبقات القادرة على امتلاك وسائلها كالصحف والإشهار والدعاية وتعدد الأحزاب والإنفاق على المؤتمرات...وكل أو اغلب هذه الوسائل. التي لا تستطيع تحقيقها الطبقات الشعبية المحرومة. إن الديمقراطية في عرف الأحزاب الاشتراكية وبرنامج طرابلس تخدم في الدرجة الأولى الطبقات المحرومة، ومن ثم فهي تعطينا مفهوما جديدا للديمقراطية تختلف كل الاختلاف عن مفهوم الديمقراطية الليبرالية الغربية[3].

2-سلبيات برنامج طرابلس:

ذكر علي كافي في مذكراته أن البرنامج السياسي الذي عرف فيما بعد ببرنامج طرابلس. تمت المصادقة عليه بالإجماع دون أية مناقشة إذ لم يغير منه حرف واحد. ويقول :**"هكذا طويت وثيقة ذات أهمية قصوى في مستقبل البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بكل سرعة وسهولة وإهمال"**[4]. من خلال هذه العبارة يتبين لنا أن برنامج طرابلس

---

[1] بوطمين جودي، الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها، ص ص79،80.

[2] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص68.

[3] عبد الله شريط، المرجع السابق، ص ص201،202.

[4] أنظر: المرجع السابق، ص360.

لم يناقش ولم يعطى له أهمية من حيث الدراسة والتحليل وبهذا تعرض هذا البرنامج للكثير من النقد وأوجدت فيه الكثير من النقائص والسلبيات.

أ. نقد محمد العربي الزبيري فكرة الإقطاع في برنامج طرابلس وقال أن الحديث عن الإقطاع في الجزائر في غير محله وفقط من باب التقليد الأعمى للغير، حيث أن الإقطاع قد قضي عليه نهائيا بفضل الثورة الفرنسية، ومن جهة ثانية فالجزائر ما قبل الاستعمار كانت تمارس النظام الإسلامي في الحكم وهو ابعد ما يكون عن الإقطاع[1]. لم يذكر البرنامج فئة المجاهدين كما لم يذكر فئة الفلاحين، لم يتعرض أيضا إلى نقطة جد مهمة وهي الناحية الدينية ولم يشر إلى أهمية الدين الإسلامي ودوره في الوحدة الشعبية المتماسكة[2]. إن اعتماد البرنامج على النظريات الماركسية لتقييم المراحل التي قطعتها الثورة الجزائرية، ولإعداد البرنامج المستقبلي لم يكن فعلا منطقيا. لان التاريخ اثبت منذ اللحظات الأولى التي وقع فيها العدوان الفرنسي على الجزائر أن الإسلام وحده هو القادر على تجنيد الطاقات الشعبية في وجه القوات الاستعمارية[3].

ب. وقد أحدث تبني ميثاق طرابلس للمبادئ الاشتراكية جدلا واسعا وسط المؤرخين والمفكرين الجزائريين فمنهم من اعتبر ذلك خروجا عن المبادئ الإسلامية للمجتمع الجزائري وواقعه الجغرافي والنضالي ومن أبرز هؤولاء بن يوسف بن خدة الذي قال في هذا الشأن أن ميثاق طرابلس استلهم الإيديولوجية الدخيلة عن مجتمعنا وقيمنا الحضارية ...وهو الذي أدى إلى عرقلة حياتنا...[4]. أما نوردين حاروش فيقول أن من أسندت لهم تحضير برنامج طرابلس لم يكونوا متجانسين فيما بينهم ولم يتم تعينهم نتيجة تشبعهم بالإيديولوجية الخاصة بالحركة الوطنية فقط، والأعضاء كلهم متشبعين بالثقافة الغربية ولا دراية لهم بالحضارة العربية الإسلامية التي يجب الرجوع إليها عندما يتعلق الأمر بتحديد مصير الشعب العربي المسلم[5].

---

[1] أنظر: تاريخ الجزائر المعاصر1954-1962، ص179.

[2] بوطمين جودي، مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها، ص ص79،80.

[3] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر1954-1962، ص179.

[4] محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية1954-1962، ص286.

[5] المرجع السابق، ص406.

ت. عارض محمد العربي الزبيري نقد محرروا البرنامج لجبهة التحرير الوطني، حيث ذكر أن جبهة التحرير الوطني نجحت نجاحا باهرا في جمع معظم الجماهير الشعب الجزائري وتمكنت، خلال فترة من الكفاح المسلح، من إدخال تغيرات جذرية على ذهنية المواطنين ومن وضع نمط للحياة جديد يختلف كلية عن النمط الاستعماري. فجبهة التحرير الوطني غيرت ذهنية الشعب الجزائري، حيث أصبح بفضل نشاطها في الأرياف والمدن يمارس السياسة ويشارك مشاركة فعلية سلبيا أو إيجابيا، فيما يجري في الجزائر، ولا يتحدث إلا عن الاستقلال[1].

وخلاصة القول أن جبهة التحرير الوطني شهدت تغيرات أيديولوجية في تأسيسها لصرح دولة جزائرية من بداية 1954الى غاية1962. فلا يمكن القول أن السياسة أو المنهاج التي سارت عليه الجبهة مع بداية اندلاع الثورة وصدور بيان أول نوفمبر1954، هو نفسه عندما ظهرت وثيقة الصومام 1956، ونفس الشئ بالنسبة لسنة1962 وصدور برنامج طرابلس. لأن كل وثيقة تأثرت بالأوضاع الداخلية والخارجية أثناء صدورها كما أن الأشخاص الذين حرروا البيان ليس نفسهم الذين حرروا الصومام وبرنامج طرابلس. وبهذا يمكن القول أن لكل وثيقة مبادئها وأهدافها وأشخاصها وأيديولوجيتها. التي تميزها عن باقي المواثيق الأخرى.

---

[1] أنظر: تاريخ الجزائر المعاصر1954-1962، ص 180.

خاتمة:

بعد هذه الدراسة التحليلية والمقارنة. تبين لنا أن نصوص ومواثيق الثورة الجزائرية المتمثلة في بيان أول نوفمبر1954، وميثاق الصومام1956، وبرنامج طرابلس1962. هي المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية، والمصدر الأساسي الذي يزود الباحث بالحقائق التاريخية، والتي من خلالها يمكنه أن يدرك الإيديولوجية الحقيقية التي كانت ترتكز عليها جبهة التحرير الوطني والثورة الجزائرية. وكيف تم التأسيس وبناء الدولة الجزائرية بعد استرجاع السيادة الوطنية. كما تزخر المواثيق والنصوص الأساسية للثورة الجزائرية من خلال مضامينها بكثير من الأبعاد والمفاهيم والخصائص السامية التي تميزها عن باقي مواثيق الحركة الوطنية، وان البحث في حقيقة إعادة بناء الدولة الجزائرية إبان الثورة التحريرية لا يمكن أن ندركه إلا من خلال بيان أول نوفمبر وميثاق الصومام أما الدولة الجزائرية بعد الاستقلال فتم التأسيس والتحضير لها من خلال برنامج طرابلس.

ففي الفاتح من نوفمبر1954، صدر بيان أول نوفمبر، الذي يعتبر برنامجا متكاملا يمثل في مضمونه وثيقة تأسيسية للدولة الجزائرية الحديثة، فهو نتاج جهد لما صدر عن التيار الوطني التحرري الاستقلالي منذ 1962. من نصوص وأدبيات بلورت خلال ثلاثة عقود من الزمن، الرؤية التحررية وحددت المواقف المبدئية من المتغيرات الداخلية والخارجية محليا، إقليميا، ودوليا. كما أنه يعتبر المنهج الأول الذي سارت وفقه الثورة التحريرية، حيث دعا الشعب الجزائري وكافة الشرائح الوطنية إلى التكاتف، جاعلا من القضية الوطنية القاسم المشترك والوحيد باعتبارها قضية عادلة تستوقف الجميع خاصة الضمائر الإنسانية الحرة باعتبارها مبدأ تقرير المصير حق جميع الشعوب إنسجاما مع مبادئ ضمنها ميثاق الأمم المتحدة، ليصبح بذلك إعلان أول نوفمبر ذكرى يخلدها الشعب الجزائري. من كل سنة في الفاتح من نوفمبر.

أما وثيقة الصومام التي تعتبر ثاني مرجعية تاريخية للثورة الجزائرية ولجبهة التحرير التي سطرت لمسار الثورة، وأسست لمستقبل الدولة الجزائرية بعد الاستقلال. فقد تمخضت عنها قرارات هامة ووضعت إستراتيجية جديدة نظمت وهيكلت ومنهجت بها الثورة الجزائرية. كما

قامت بإثراء إيديولوجية جبهة التحرير الوطني حيث غير مفهومها وحولها إلى حركة مفتوحة الأبواب ليس فقط للمناضلين الذين جمعتهم إيديولوجية واحدة، ولكن لمجموعة من المواطنين بمختلف توجهاتهم السياسية الذين كانوا في فترة معينة رافضين للكفاح المسلح وغير مقتنعين به، وذلك بالالتحاق بالجبهة دون أن يعلن الملتحق بالثورة عن تخليه النهائي عن إيديولوجيته السابقة، لكن بفضل هذا التنازل حققت الجبهة مكسبا أساسيا وهو أنها عززت صفوفها بإطارات سياسية وثقافية ستؤدي أدوارا لا يستهان بها في الثورة.[1] كما وضعت وثيقة الصومام اللبنة الأولى للاختيارات الأساسية للثورة ما بعد الاستقلال من حيث اهتمامها بمستقبل البلاد بعد استرجاع السيادة الوطنية[2]. إن الثورة الجزائرية بعد مؤتمر الصومام انتقلت من مرحلة المبادرة الفردية إلى مرحلة التنظيمات الفعلية، ومن مرحلة الأشخاص إلى مرحلة النظام وأوجد المؤتمر من خلال وثيقته مؤسسات وأجهزة السلطة وهيكل ونظم إداريا التراب الوطني. عسكريا جيش التحرير الوطني. سياسيا جبهة التحرير الوطني. فهو عبارة عن قانون أوجدته جبهة التحرير الوطني من أجل تحقيق أهداف بيان أول نوفمبر1954.

إن الأهداف التي حددتها جبهة التحرير الوطني من خلال بيان أول نوفمبر1954 وميثاق الصومام1956، قد أدت إلى المفاوضات حول تقرير مصير الشعب الجزائري بين ممثله جبهة التحرير والحكومة الفرنسية ، والتي انتهت بانتصار الشعب الجزائري وتحقيق استقلاله السياسي يوم 19مارس 1962 وتبعا لذلك دعى المجلس الوطني للثورة الجزائرية كل أعضائه في الداخل والخارج من أجل عقد مؤتمر تاريخي في عاصمة ليبيا طرابلس في شهر جوان1962، والذي انبثق عنه ثالث مرجعية تاريخية لجبهة التحرير الوطني التي سميت ببرنامج طرابلس، وهي أول وثيقة للدولة الجزائرية المستقلة، حررها مجموعات من الشخصيات البارزة في تاريخ الثورة الجزائرية، لتأكيد البعد الديمقراطي للدولة الجزائرية ولمواصلة الثورة الجزائرية ليس ضد العدو بل من أجل تشيد وإعادة بناء الدولة الجزائرية الحديثة كدولة ديمقراطية اجتماعية اشتراكية مناهضة للامبريالية الغربية.

---

[1] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص62.

[2] المرجع نفسه.

إن دعوة برنامج طرابلس لإقامة دولة اشتراكية ليس من باب أن الاشتراكية أحسن من الرأسمالية الغربية وإنما طبيعة الشعب الجزائري وأوضاع البلاد عشية الاستقلال أرغمت محرروا البرنامج إنتهاج هذه الأيديولوجية. لأن إمكانيات الدولة الجزائرية الاقتصادية والاجتماعية، الضعيفة جراء حرب سبع سنوات وما خربه الاستعمار الفرنسي من منشآت وبنى تحتية قبل مغادرة البلاد. لا يسمح لها بإتباع النظام الرأسمالي بل يجب على الدولة أن تحتكر وسائل الإنتاج من أجل بناء مؤسسات الدولة، بالإضافة أن معظم الدول المستقلة حديثا في قارة إفريقيا وأسيا في تلك الفترة التي عانت من نفس الاستعمار، انتهجت بعد استقلالها النظام الاشتراكي، لان الدول الاشتراكية في ذلك الوقت بما فيها الاتحاد السوفيتي قامت بتدعيم الحركات التحررية للدول الضعيفة. للتخلص من الاستعمار الغربي ومساعدتها اقتصاديا بعد استرجاع سيادتها. كل هذه العوامل جعلت الجزائر تنتهج النظام الاشتراكي بالإضافة

أن الاختيار الاشتراكي للدولة الجزائرية كان من الجانب الاقتصادي وليس له علاقة بالانحراف عن المبادئ الإسلامية لإقامة الدولة الجزائرية، فالشعب الجزائري برهن مع مرور ألآلاف السنين أنه متمسك بقيمه ومعتقداته وهويته رغم محاولة الاستعمار الفرنسي طيلة القرن وربع قرن من القضاء عليها. فهو لا يحتاج لأي وثيقة أو برنامج يحدد عقيدته الأيديولوجية أو يحدد مساره الديني. إن المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة رصيدا معتبرا من التجارب في ميادين الصراع والكفاح وفي مجالات العمل السياسي، وإذا كان ميثاق الصومام الذي ركز على إجراءات التعبئة وعلى النواحي القتالية، والعسكرية، وعلى التنظيمات الإدارية، وعلى وحدة الصف والكلمة بالخصوص لمواجهة العدو قد بلغ غايته في نيل الاستقلال، فإن برنامج طرابلس قد اهتم بفلسفة الحكم ونوعية النظام السياسي وبالجوانب الفكرية والثقافية للجزائر المستقلة. وإن أهمية المواثيق وتشبث الشعب الجزائري بها جعل جبهة التحرير الوطني تسير وفق منهاجها أثناء المفاوضات، رغم الضمانات التي قدمها الاستعمار الفرنسي مقابل بقائه في الجزائر، وكذلك عدم خروج الجبهة على ما نصته المواثيق من أهداف ومبادئ لاسترجاع السيادة الوطنية وإعادة بناء الدولة الجزائرية، حيث كان التفاوض بالنسبة للجانب الفرنسي أصعب مما كان يتوقعه. أما بالنسبة للجانب الجزائري فقد منح له النصر ووحدة التراب. ووحدة الشعب حول كلمة واحدة وهي نعم للاستقلال.

إن ما يجب قوله في الأخير حول المواثيق الأساسية لجبهة التحرير الوطني هو أن بيان أول نوفمبر ليس أفضل من ميثاق الصومام، أو أفضل من برنامج طرابلس، وإنما الذي له اعتبار تاريخي هو متى استطعنا أن نطبق مواثيقنا ونعطيها قيمتها من حيث الدراسة والتحليل، وتجسيدها من خلال الكتابات التاريخية المتعلقة بتاريخ الجزائر بصفة عامة، وتاريخ الثورة بصفة خاصة، "**حيث أن قيمة المواثيق ليست في نصوصها بل فيما يصنعه الرجال بهذه النصوص**"[1]. وأن هذه المواثيق ساهمت في إعادة إحياء الدولة الجزائرية التي حاول المستعمر القضاء عليها طيلة القرن وربع قرن من الإحتلال. وإنه مهما حاولنا دراستها فإننا لا نوفيها حقها وهذا لما تحمله من أفكار جوهرية وقيمة علمية وتاريخية تجعل الباحث أو الدارس يقف مع كل كلمة أو فكرة تضمنتها.

---

[1] عبد الله شريط، المرجع السابق ص،208.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

أ. باللغة العربية:

1- بن بله (أحمد)، **مذكرات أحمد بن بله** ، تقديم: روبرسيرل، ترجمة: العقيق الأخضر، بيروت: منشورات دار الأدب، ط3، 1981.

2- بوداود (عمر)، **من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل**، الجزائر: دار القصبة للنشر،2007.

3- بورقعة (الأخضر)، **شاهد على اغتيال الثورة**، الجزائر: دار الحكمة للترجمة والنشر، 1990.

4- بوطمين جودي(الأخضر)، **لمحات من ثورة الجزائر**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2،1987.

5- بوطمين جودي(الأخضر)، **مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها**، قسنطينة: دار البعث،1993.

6- جغابة (محمد)، **بيان أول نوفمبر دعوة إلى الحرب رسالة للسلام**، تقديم: محمد العربي ولد خليفة، الجزائر: دار الهومة، 1999.

7- حربي (محمد)، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، ترجمة: نجيب عياد وصالح المثلوثي، الجزائر: موفم للنشر، 1994.

8- حربي (محمد)، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، ترجمة: كميل قيصر داغر، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1983.

9- دحلب (سعد)، **المهمة المنجزة من اجل استقلال الجزائر**، الجزائر: منشورات دحلب،2007.

10- زبيري (الطاهر)، **نصف قرن من الكفاح**، تحرير: مصطفى دالع، الجزائر: الشروق للإعلام والنشر،2011.

11- عباس (فرحات)، **حرب الجزائر وثورتها ليل الاستعمار**، ترجمة: أبو بكر رحال، الجزائر: منشورات ،2005.

12- كافي (علي)، **مذكرات علي كافي من مناضل سياسي إلى القائد العسكري**، 1946-1962، الجزائر: دار القصبة للنشر،2011.

13- كشيدة (عيسى)، **مهندسو الثورة**، ترجمة: موسى أشرشور، تقديم: عبد الحميد مهري، مراجعة و تنقيح: زينب قبي، باتنة منشورات الشهاب، ط2، 2010.

14- مالك (رضا)، **الجزائر في إفيان تاريخ المفاوضات السرية1956-1962**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2003.

15- المدني (أحمد توفيق)، **حياة كفاح**، الجزائر: المؤسسات الوطنية للكتاب، ط2، 1998.

16- **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962**، الجزائر: نشر وتوزيع وزارة الإعلام والثقافة،1997.

الجرائد:

1- جريدة المجاهد، **جيش التحرير الوطني جيش نظامي**، 1957، عدد 9.

2- جريدة المقاومة، **من كلمات بن مهيدي**، 1957، عدد3.

ب. باللغة الفرنسية:

1- Ben khedda(Ben Yousef) ، **Aban bane Mhidi leur apport la révolution Algérienne**،Alger: éditions dahlab،2000.

2-. Ben Khada(Ben Yousef)، **origines du 1er novembre 1954**، Alger: éditions dahl، 1989 .

3- Teguia (Mohamed) , **L'Algérie En Guerre**, Office des Publications Universitaires, Alger , 2007.

ثانيا: المراجع

أ. باللغة العربية

1- إدريس (فاضلي)، **عنوان ثورة ودليل دولة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.

2- بلاسي (نبيل أحمد)، **الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**،مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990.

3- بلعباس (محمد)، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، الجزائر: دار المعاصرة للنشر والتوزيع، 2009.

4- بن حمودة (بوعلام)، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر1954**، الجزائر: دار النعمان، د.ت.

5- بوعزيز(يحي)، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرين1954-1962**، الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع،ج1،ج2، 2009.

6- بوعزيز(يحي)، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ط2، ج2، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد،1996.

7- بوعزيز(يحي)، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، الجزائر: دار الهدى، 2009.

8- بومالي (أحسن)، **أول نوفمبر1954بداية النهاية "لخرافة الجزائر الفرنسية"**، الجزائر: دار المعرفة، 2010.

9- بومالي (أحسن)، **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى1954-1956**، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995.

10- تميم (أسيا)، **الشخصيات الجزائرية**، الجزائر: دار المسك، 2008.

11- حاروش(نورالدين)، **مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية**، الجزائر: دار الأمة، 2012.

12- حماني (البخاري)، **فلسفة الثورة الجزائرية**، الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2005.

13- رخيلة(عامر)، **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني1962-1980** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د.ت.

14- الزبيري (محمد العربي)، **تاريخ الجزائر المعاصر1954-1962**، الجزائر: منشورات إتحاد الكتاب العرب،1999.

15- الزبيري(محمد العربي) وآخرون، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية1954 1962**، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر،2007.

16- زروال(محمد)، **إشكالية القيادة للثورة الجزائرية**، الجزائر: دار الهومة، 2010.

17- زغدود(علي)، **ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية**، الرويبة: المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، 2004.

18- زوزو(عبد الحميد)، **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة مؤسسات ومواثيق**، الجزائر: دار الهومة، 2009.

19- زيدان (زبيحة)، **جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة**، الجزائر: دار الهدى، 2009.

20- سعد الله (أبو القاسم)، **تاريخ الجزائر الثقافي 1954-1962**، الجزائر: دار البصائر، ط3، 2009.

21- سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل سلاح**، ترجمة، محمد الحافظ الجمالي، الجزائر: دار القصبة للنشر،2002.

22- شريط (عبد الله)، **مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإيديولوجي في الجزائر**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.

23- عباس (محمد)، **اغتيال حلم**، الجزائر: دار الهومة ،2005.

24- عباس(محمد)، **دوغول والجزائر (أحداث، قضايا، شهادات)**،الجزائر: دار الهومة،2007.

25- عباس (محمد)، **رواد الوطنية**، الجزائر: دار الهومة، 2009.

26- عباس (محمد)، **نداء الحق**، الجزائر: دار الهومة، 2009.

27- عبد القادر (حميد)، **عبان رمضان دفاعا عن عبان والجمهورية،** الجزائر: منشورات الشهاب ، 2003.

28- عبد القادر (حميد)، **عبان مرافعة من أجل الحقيقة**، باتنة، منشورات الشهاب، 2003.

29- عبد النور (ناجي)، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، الجزائر: مديرية النشر، 2006.

30- لونيس (إبراهيم)، **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير خلال الثورة التحريرية1954-1962**،الجزائر: دار الهومة، د.ت.

31- محمد لحسن (أزغيدي)، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية1956-1962**، الجزائر: دار الهومة، 2009.

32- مسعود (عثماني)، **الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب**، الجزائر: دار الهدى، 2012.

33- معمري (خالفة)، **عبان رمضان**، ترجمة، زينب زخروف، الجزائر: منشورات ثابتة، ط2، 2008.

34- منصور(أحمد)، **الرئيس بن بله يكشف أسرار ثورة الجزائر**، الجزائر: دار الأصالة للنشر والتوزيع، د،ت.

35- نايت بالقاسم (مولود قاسم)، **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر**، الجزائر: دار الأمة،2007.

36- هشماوي (مصطفى)، **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 2010.

37- ولد خليفة (محمد العربي)، **الاحتلال الاستيطاني للجزائر**، الجزائر: منشورات ثالة، ط3، 1010.

ب. باللغة الفرنسية:

1- Mandouze (André ، **La Révolution Algérienne par les textes d'écument du F.LN** ، Paris: Francois Maspero، 1962.

2- Meynier (Gilbert)، **Histoire Intérieure deFLN1954-1962**، préface de، Mohamed Harbi ، Alger: Casba Edition ،2003.

المعاجم:

1- الكيالي (عبد الوهاب)، **موسوعة السياسة**، بيروت: دار الهدى، 1979.

2- محمد نبهان (يحي)، **معجم مصطلحات التاريخ**، الأردن: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، 2005.

3- مرتاض(عبدالمالك)، **المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية1954-1962**، الجزائر: دار الكتاب العربي،2010.

المقالات:

1- بن طامة (محمد الصالح)، **التنظيم الإداري أثناء الثورة**، مجلة أول نوفمبر، تصدر عن المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1974، عدد8.

2- بومالي (أحسن)، **أول مؤتمر وطني موسع للثورة الجزائرية**، مجلة المصادر، تصدر عن المنظمة الوطنية للمجاهدين،1977 ، عدد23.

3- رخيلة (عامر)، **أبعاد ومفاهيم في بيان أول نوفمبر1954**، مجلة المصادر، يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،2001، عدد4.

4- زاهير(عبد الحميد)، **قضية الأرض في برنامج طرابلس**، مجلة أول نوفمبر تصدرها المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1976، عدد18.

5- الزبيري (محمد العربي)، **قراءة متأنية في وثيقة وادي الصومام**، مجلة الكاتب الجزائري يصدرها اتحاد الكتاب الجزائريين، 2005، عدد خاص.

6- صالح محمد (الطاهر)، **نظرة عامة في وثائق جبهة التحرير الوطني**، مجلة أول نوفمبر تصدرها المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1984، عدد 64.

7- صالح محمد (طاهر)، **نظرة في وثيقة الصومام**، مجلة أول نوفمبر تصدرها المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1983، عدد 62.

8- العلوي (محمد الطيب)، **جبهة التحرير وبيان أول نوفمبر**، مجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين،1981، عدد53.

9- العلوي (محمد الطيب)، **قراءة جديدة في بيان أول نوفمبر1954**، مجلة الذاكرة، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، 1995، عدد2.

10- لونيسي (رابح)، **بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية الجذور الفكرية والمضمون**، مجلة المصادر، يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ،2002، عدد7.

الرسائل الجامعية:

قاسمي (يوسف)، **مواثيق الثورة الجزائرية 1954 -1962**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه، نوقشت بقسم التاريخ، جامعة باتنة، 2009

فهرس الموضوعات

مقدمة...أ-خ

الفصل الأول: دراسة تحليلية لبيان أول نوفمبر1954.......................8-29

أولا: دراسة الوثيقة من حيث الشكل..8-15

ثانيا: دراسة الوثيقة من حيث المحتوى..15-29

1-المحور الأول: الأسباب العامة لصدور البيان..................................**15-21**

2-المحور الثاني: أهداف البيان الداخلية والخارجية...............................**22-27**

3-المحور الثالث: وسائل الكفاح التي سطرها البيان..............................**27-28**

4- المحور الرابع: مبدأ السلم الذي انتهجه البيان..................................**28-29**

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لوثيقة مؤتمرالصومام1956................30-61

أولا: الدراسة الخارجية للوثيقة..31-34

ثانيا: الأسس الأولية لهياكل الدولة الجزائرية "دراسة الوثيقة من حيث المحتوى"...34-61

1- المحور الأول: الهيكلة التنظيمية.. **34-44**

2- المحور الثاني: الهيكلة العسكرية...**45-47**

3-المحور الثالث: الهيكلة السياسية...**47-61**

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لبرنامج مؤتمرطرابلس1962.............62-75

أولا: دراسة الوثيقة من حيث الشكل..63-66

ثانيا: دراسة المحتوى الأيديولوجي للوثيقة 66-75

1- المحور الأول: صورة مجملة عن الوضعية الجزائرية.........................**66-69**

2- المحور الثاني: الثورة الديمقراطية الشعبي..................................**69-72**

3- المحور الثالث: تحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية **72-75**

الفصل الرابع: مقارنة وتقييم المواثيق.....................................76-89

أولا: دراسة مقارنة بين المواثيق الثلاث...77-82

1- إيديولوجية جبهة التحرير الوطني من خلال المواثيق.........................**77-80**

2- فاعلية المواثيق في تأسيس صرح دولة جزائرية حديثة.......................**80-82**

ثانيا: تقييم المواثيق الثلاث 82-89

1- تقييم بيان أول نوفمبر..**82-83**

2- تقييم ميثاق الصومام..**83-87**

3- تقييم برنامج طرابلس..**87-89**

خاتمة...90-92

قائمة المصادر والمراجع.. 93-98

فهرس الموضوعات...99-100